

شرح مقرر أصول الفقه
لنظام الانتخاب المطلوب الجامعة
الإمام

التهالير هن بهك
د. مسلم الدوسري

شرحه
أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى المنياوي
غفر الله له ولوالديه

الحمد لله وكفى وصلاة وسلاما على عباده الذين اصطفى..

وبعد.

فقد وقع اختياري على هذا الكتاب لأضمه إلى قائمة الكتب التي أقوم بشرحها في الدورة التمهيدية وذلك نظرا لصغر حجمه وتنوع وشمول موضوعاته وسهولة عبارته، فهو أفضل ما نبدأ به لتعريف إخواننا المبتدئين على قواعد وأصول هذا العلم. والكتاب هو: مقرر أصول الفقه الدورة التأهيلية للانتساب "نظام الانتساب المطور" ١٤٢٨ هـ - ١٤٢٩ هـ للدكتور مسلم الدوسري حيث قال في صدر كتابه: "وقد شرفت بتكليف الأخوة في عمادة التعليم عن بعد بكتابة منهج هذا العلم ليكون مقررًا على الطلاب والطالبات الملتحقين بالدورة التأهيلية للانتساب في الجامعة، فاستعنت بالله تعالى ثم بما دونته أثناء تدريسي لطلاب الدورة التأهيلية فيما سبق وبمشورة بعض مشايخ هذا العلم..".

وقال في خاتمته أن استعان في كتابة هذه الرسالة بهذه المراجع:

١. المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد، لابن اللحام.

٢. الأصول من علم الأصول للشيخ محمد ابن عثيمين.

٣. الجامع لمسائل أصول الفقه للدكتور عبدالكريم النملة.

وسوف أجعل الشرح بإذن الله مبسطاً؛ ليتسنى لإخواننا الدارسين متابعتة والاستفادة منه والله أسأل أن يتقبل هذا العمل وأن يبارك فيه وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم وأن يدخر لي أجره يوم ألقاه إنه ولي ذلك وهو القادر عليه.

وسوف أميز أصل المتن بوضعه بين قوسين (()) وأكتبه بخط سميك وتحت خط مزدوج. وقد أعيد ترتيب بعض موضوعاته بما يُسهل عرضه.

((تعريف أصول الفقه:))

أ- التعريف الإضافي:

أصول: لغة: الأساس)). فأصل الجدار هو أساسه، وأصل الشجرة الذي يتفرع منه أغصانها.

((واصطلاحاً: ١- الدليل. ٢- القاعدة. ٣- الراجح. ٤- المقيس عليه)).

قال المرادوي في التحرير (١/ ١٥٣): (اعلم أن لأصل أربعة إطلاقات. أحدها: الدليل، ويطلق عليه غالباً، صرح به جمع من العلماء، كقولهم: أصل هذه المسألة الكتاب والسنة، أي: دليلها. فإذا وصلته بالفقه وقلت: دليل الفقه، كان تفسيراً لأصل الفقه من حيث الإضافة، وهو المراد هنا. والثاني: يطلق على الرجحان، أي: على الراجح من الأمرين، كقولك: الأصل في الكلام الحقيقة لا المجاز، أي: الراجح عند السامع هو الحقيقة، والأصل براءة الذمة، وبقاء ما كان على ما كان. والثالث: القاعدة المستمرة، أو الأمر المستمر، كقولك: أكل الميتة على خلاف الأصل، أي: على خلاف الحالة المستمرة في الحكم. والرابع: المقيس عليه، وهو ما يقابل الفرع في باب القياس).

((الفقه:))

لغة: الفهم)). الفهم مطلقاً سواء أكان لما ظهر وبان، أو لما دق وخفي، يقال في اللغة: فلان فقه، أي: فهم، وفلان يفقه عني ما أقول، أي: يفهم عني ما أقول، وقد قال الله تعالى: (فَمَالِ هَؤُلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا) [النساء: ٧٨]، أي: لا يكادون

يفهمون (وَلَكِنْ لَا تَفْقَهُونَ تَسْبِيحَهُمْ) [الإسراء: ٤٤]، ولكن لا تفهمون (مَا نَقَّحُوهُ كَثِيرًا مِّمَّا تَقُولُ) [هود: ٩١]، ما نفهم كثيراً مما تقول ، وقوله تعالى: (وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي. يَفْقَهُوا قَوْلِي) [طه: ٢٧، ٢٨] فقوله: (قَوْلِي) معرف بالإضافة فيشمل ما ظهر وما خفي من قوله.

((واصطلاحاً: العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسب من الأدلة التفصيلية)).

والمراد بـ: "الأحكام الشرعية" الأحكام المتلقاة من الشرع كالوجوب والتحريم ، فخرج به الأحكام العقلية كعرفة أن الكل أكبر من الجزء والأحكام العادية كعرفة نزول الطل في الليلة الشاتية إذا كان الجو صحوً، والأحكام الوضعية كعرفة أن كان وأخواتها ترفع المبتدأ وتنصب الخبر، ويخرج أيضاً الأحكام الحسية كالعلم أن النار محرقة، وأيضاً يخرج الأحكام الثابتة بالتجربة كالعلم بأن السم قاتل .

والمراد بـ: "العملية" المتعلقة بعمل المكلف كالصلاة والزكاة، والصوم، والبيع فخرج به ما يتعلق بالاعتقاد (وتسمى العلمية) كتوحيد الله وعرفة أسمائه وصفاته فلا يسمى ذلك فقهاً في الاصطلاح، ويخرج أيضاً علم التصوف أو السلوك كحرمة الكذب والغيبة ووجوب الصدق، وهكذا فهذا في الاصطلاح لا يدخل في الفقه، ولم يدونه غالب الفقهاء في كتب الفقه. والمراد بقولنا: "المكتسبة" أي: المستنبطة عن طريق النظر والاستدلال ليخرج علم الله عز وجل فهو علم لازم لذاته لم يكتسبه. وليخرج علم الرسول - صلى الله عليه وسلم - فهو علم مستفاد من الوحي غير مكتسب عن طريق النظر والاستدلال. ويخرج علم الملائكة فهو علم مستفاد من وحي الله إليهم، أو عن طريق النظر في اللوح المحفوظ، أو غير ذلك، فهو غير مكتسب عن طريق النظر والاستدلال.

ويخرج أيضاً علم المقلد؛ لأنه لم يكتسبه عن طريق النظر والاستدلال.

والمراد بـ: "بأدلتها التفصيلية" أدلة الفقه المقرونة بمسائل الفقه التفصيلية فخرج به أصول الفقه لأن البحث فيه إنما يكون في أدلة الفقه الإجمالية. والأدلة التفصيلية وهي الجزئية كقوله تعالى (وَلَا تَقْرُبُوا الزِّنَا) [الإسراء: ٣٢] فهذا دليل جزئي يخص مسألة واحدة معينة وهي الزنى ويبين حكمها وهو تحريم الزنى.

وأما الأدلة الإجمالية فهي كالقواعد الكلية ويندرج تحت كل واحدة منها أحكام كثيرة وسوف يأتي بإذن الله الكلام عنها قريباً.

تنبيه - الفقه هو نفس الأحكام لا معرفتها ولا العلم بها:

قال المرادوي في "التحجير" (١/ ١٦٣) وهو يستعرض الأقوال في تعرف الفقه: (القول الثاني - إنه نفس الأحكام الشرعية الفرعية، وهو أظهر، واختاره ابن مفلح، وابن قاضي الجبل، والعسقلاني شارح 'الطوفي'، وجمع كثير، لا معرفتها ولا العلم بها، إذ العلم أو المعرفة بالفقه غير الفقه، فلا يكون داخلياً في ماهيته - أي حقيقته -، وما ليس داخلياً في الماهية لا يكون جنساً في حده).

ب - تعريف أصول الفقه كلقب:

((القواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية من الأدلة التفصيلية)).

وهذا التعريف فيه قصور والأولى تعريفه بأنه: (أدلة الفقه الإجمالية وطرق استفادة جزئياتها وحال مستفيدها).

وخرج بقولنا: "أدلة الفقه": أدلة غير الفقه، كأدلة الكلام.

ومعنى قولنا: "الإجمالية" أي غير المعينة، تسمى أيضاً الكلية وهي كالقواعد العامة مثل قولهم: الأمر للوجوب والنهي للتحريم،

وكالعام والخاص، والمطلق والمقيد، وكالكتاب والسنة، ونحو ذلك، والأدلة الإجمالية خلاف التفصيلية التي سبق وأن تكلمنا عنها في تعريف الفقه.

فعلم الأصول إنما يبحث في هذه الأدلة الإجمالية، كمطلق الأمر، وكالإجماع والقياس فيبحث عن الأول بأنه للوجوب حقيقة أم للاستحباب، وعن الأخيرين بأنهما حجة أم لا، ويبين أقسامهما.

ومعنى قولنا: "طرق استفادة" طرق أي مرجحات. قال البناني في "حاشيته على جمع الجوامع" (١/ ٣٥): "حقيقة الطرق هي المسالك وقد أريد بها المرجحات تشبيها لها بالمسالك بجامع التوصل بكل إلى المقصود". والمقصود معرفة الترجيح عند التعارض مثلاً.

ومعنى قولنا: "وحال مستفيدها" معرفة حال المستفيد وهو المجتهد سمي مستفيداً؛ لأنه يستفيد بنفسه الأحكام من أدلتها دون المقلد لبلوغه مرتبة الاجتهاد فمعرفة المجتهد وشرائط الاجتهاد وحكمه ونحو ذلك يبحث في أصول الفقه.

أهمية علم أصول الفقه لطالب العلم:

(١) - يساعد العالم المجتهد على استنباط الأحكام من الأدلة.

٢ - يساعد دارسه على فهم دلالات ألفاظ نصوص القرآن والسنة فهما صحيحاً.

٣ - يساعد القضاة ودارسي القانون على تطبيق النصوص على الجزئيات.

٤ - يمد دارسه بالمدارك العقلية السليمة التي تعينه في مقام المناقشة للحجج والأدلة.

٥ - يساعد طالب العلم على تكوين الملكة الفقهية لديه ليتمكن من فهم أحكام الشريعة، والاطلاع على مآخذ الأحكام).

قال د. محمد الحبش في منظومته "المعتمد" وشرحها:

"وغاية الأصول في الوصول ... إلى مراد الله والرَّسُولِ

شرع الناظم يعدد فوائد علم الأصول، فبدأ بتأكيد الغاية الكبرى من هذا العلم الشريف وهي الوصول إلى رضا الله سبحانه وطاعة رسوله، إذ لا يتوصل إلى ذلك إلا بعد معرفة مراد المولى سبحانه وتعالى من الأوامر والنواهي.

وعدّدوا لَهُ مِنَ الفوائد ... ما جَلَّ عن حسابِ كُلِّ قاصِدٍ

ذكروا له من الفوائد ما لا يستطيع أحد إحصاءه.

مِنْهَا بَأَنَّهُ الطَّرِيقُ الْأَقْوَمُ ... للاجتهادِ فُهْدَاهُ يُلْزَمُ

فهو السبيل القويم للاجتهاد، وذلك أن الاجتهاد في الإسلام محكوم بموازين دقيقة، يجب اتباعها، وإلا كان الاجتهاد بلا ضوابط لونا من العبث.

وَأَنَّهُ بَانَ بِهِ الْإِسْلَامُ ... وَحُفِظَ الْقُرْآنُ وَالْأَحْكَامُ

ومن فوائده أنه أظهر مزايا التشريع الإسلامي وحيويته ومرونته، وبه حفظ الله القرآن العظيم من العبث والتأول وحفظ الأحكام من الفوضى.

وَأَنَّهُ يُبَيِّنُ لِلْمَتَّبِعِ ... طَرِيقَةَ الْمُجْتَهِدِ الْمُتَّبِعِ

ومن فوائده أنه يظهر مناهج الأئمة في استنباط الأحكام، وبذلك ترتفع الشحنة من النفوس ويعذر المسلم إخوانه من المسلمين فيها اختاروه من مذاهب فقهية.

وَأَنَّهُ يَمْنَحُ لِلطَّلَابِ ... مَلَكَةَ التَّفَكِيرِ بِالصَّوَابِ

إن القواعد التي أصَّلها العلماء للاستنباط هي أيضا منهج دقيق للتفكير السليم حيث توضع العبارات في موازين دقيقة تستنبط منها الأحكام الشرعية، وهكذا فإنَّ علم الأصول يكسب الطالب ملكة التفكير الصحيح السليم.

وَأَنَّهُ الْمَبِينُ لِلْأَحْكَامِ ... لِكُلِّ مَا اسْتَجَدَّ فِي الْإِيَّامِ

فالقواعد الأصولية وحدها، هي الكفيلة باستنباط أحكام شرعية لكل ما يستجد من القضايا خلال تطور الحياة وتنوع العقود والمعاملات والاكتشافات.

وَأَنَّهُ الضَّابِطُ لِلْفُرُوعِ ... مَعَ الْأَصُولِ فَيَصِلُ الْجَمِيعَ

إن علم أصول الفقه يضبط الفروع الفقهية ويردها إلى أصولها، ويجمع المبادئ المشتركة، ويبين أسباب التباين بينها، ويظهر مبررات الاختلاف، وهكذا فإنه يكون فيصلاً واضحاً يعتمد عليه الفقيه والمجتهد في تقرير الأحكام.

وَأَنَّهُ لِدَارِسِ الْمَذَاهِبِ ... دَلِيلٌ كُلُّ قَاصِدٍ وَطَالِبٍ

ومن فوائده أنه يعتبر العماد الرئيس لمن يدرس المذاهب الإسلامية بقصد المقارنة، والإفادة من اجتهاد الجميع.

ثَامِنُهَا يَكْشِفُ عَنَّا الْعُمَّةَ ... نَرَى فَوَائِدَ اخْتِلَافِ الْأُمَّةِ

وثامن هذه الفوائد، هي أن يستبصر طالب العلم في اختلاف الأئمة في الفروع، وما يعود به هذا الاختلاف على الفقه الإسلامي من ثراء ووفرة".

استمداده:

((*) علم العقيدة، من جهة أن العمل بالأدلة متوقف على الإيمان بالله تعالى، والتصديق برسوله صلى الله عليه وسلم.

*علم الفقه، من جهة أنه يفيد في تصور مسائل أصول الفقه وضرب الأمثلة والشواهد.

*علم اللغة العربية، من جهة أن فهم دلالات الأدلة متوقف على معرفة اللغة وفهمها)).

قال الشيخ عياض السلمي في "أصول الفقه الذي لا يسع الفقيه جهله" (ص: ٢١):

"يستمد علم أصول الفقه مادته مما يلي:

١ - القرآن الكريم والسنة النبوية:

فإن هذين المصدرين هما أساس العلوم الشرعية كلها، فكل علم لا أصل له في الكتاب والسنة فليس من علوم الشريعة.

ووجه استمداده من هذين المصدرين أن موضوعات علم أصول الفقه ثلاثة أنواع، أهمها أدلة الأحكام، والقرآن والسنة ترجع إليهما جميع الأدلة التي يذكرها الأصوليون سواء أكانت نقلية أم عقلية، محل اتفاق أم محل اختلاف، فحجية الإجماع والقياس والمصالح والاستحسان والعرف وشرع من قبلنا وأقوال الصحابة، راجعة إلى الكتاب والسنة. وطرق الدلالة، وطرق دفع التعارض بين الأدلة، وبيان منزلة كل دليل، راجع إلى الكتاب والسنة، ولهذا نجد أن أكثر القواعد الأصولية قد استدل عليها بالقرآن أو بالسنة أو بهما معاً.

٢ - علم أصول الدين، ويعبر عنه أكثرهم بعلم الكلام:

ووجه استمداد أصول الفقه منه أن العلم بالأدلة الإجمالية وصحة الاستدلال بها مبني على معرفة الله تعالى وصفاته وما يجب له سبحانه وما يجوز له وما يمتنع إطلاقه عليه، والعلم بصدق الرسول صلى الله عليه وسلم فيها جاء به عن ربه وما يجوز أن يقع من الرسول صلى الله عليه وسلم وما لا يجوز.

٣ - اللغة العربية:

ووجه استمداده من اللغة العربية: أن اللغة هي وعاء الكتاب والسنة، والكتاب نزل بلغة العرب، والسنة القولية جاءت بلسان الرسول العربي، والاستدلال بهما مبني على معرفة طرق العرب في الإفهام والفهم، ومن جملة أصول الفقه طرق دلالة الألفاظ على المعاني من عموم وخصوص، وإطلاق وتقييد، واشتراك وإجمال، ومنطوق ومفهوم، وحقيقة ومجاز، وهذه كلها إنما يتبع فيها ما جرى عليه عرف أهل اللغة الذين نزل القرآن بلغتهم وتكلم الرسول صلى الله عليه وسلم بها، إلا أن يكون للشرع عرف حادث فيقدم عند الاحتمال.

٤ - الفقه:

وعدل الأمدي وغيره إلى الاستعاضة عن الفقه بالأحكام الشرعية، وأوضح أن المقصود تصوّر تلك الأحكام ومعرفة حقائقها - كالمحرم والمكروه والمباح والواجب والمندوب والصحيح والفاقد، ونحو ذلك من الأحكام - حتى يتصور إثباتها أو نفيها، ولا يقصد معرفة وجودها أو نفيها في آحاد المسائل؛ فإن هذا لا يعرف إلا بمعرفة أصول الفقه. ومراد من عبر بالفقه: أن أصول الفقه يحتاج في إدراكه إلى إدراك أمثلة من الفقه يمثل بها لتتضح القواعد الأصولية، فالأصولي حين يتكلم عن طرق الدلالة يحتاج إلى ضرب أمثلة فقهية توضح مقصده، وإلا كان كلامه نظرياً يصعب استيعابه وفهمه".

((نشأته وتدوينه:))

نشأ علم أصول الفقه كغيره من العلوم الإسلامية مستمداً من نصوص الشريعة وقواعدها العامة، متدرجاً في نشأته من الاستنتاج في أحكام الجزئيات إلى الكليات ثم إلى التدوين والتأليف، ففقهاء الصحابة والتابعين كانوا يدركون معاني ألفاظ الشرع ومقاصد الشارع بما وهبهم الله من فطرة سليمة وحدة في الذكاء وصفاء النفوس وحسن نية في العمل، فلم يحتاجوا إلى التدوين والتأليف في مسائل أصول الفقه، لأنهم يدركون مقاصد الشرع في الأوامر والنواهي مثلاً كإدراكهم للغتهم العربية بدون قواعد اللغة. وقد نشأت الحاجة إلى التدوين والتأليف في علم أصول الفقه لسببين:

١ - اختلاط العرب بغيرهم من الأمم الأخرى بعد اتساع الفتوحات الإسلامية، وهذا أدى إلى فساد اللسان العربي.

٢ - ظهور كثير من الحوادث الجديدة التي لم يُنص على أحكامها شرعاً، مما دعى إلى وضع قواعد تكون مرجعاً في الاستنباط).

((التأليف في أصول الفقه:))

اجتهد العلماء في القرون الأولى في التأليف في أصول الفقه، واتسمت مؤلفاتهم في بداية الأمر بأنها محصورة في موضوعات جزئية من موضوعات أصول الفقه، كالتأليف مثلاً في حجية القياس، أو إبطال القياس، أو حجية خبر الآحاد، وهكذا، واستمر الأمر على هذه الحال حتى جاء الإمام الشافعي (ت ٢٠٤) فألف في علم أصول الفقه كتابه (الرسالة)، فكان بذلك أول من دَوّن كتاباً مستقلاً في علم أصول الفقه.

ثم تتابع العلماء بعده في التأليف حتى هذا العصر ، وتعددت مؤلفاتهم ما بين تأليف كتاب مستقل أو شرح كتاب مختصر أو اختصار كتاب مطول ، أو تعليق على شرح لأحد المؤلفات المتقدمة .
وقد سلك أهل التأليف في هذا العلم عدة مناهج وطرق سيأتي بيانها .
(مناهج وطرق التأليف في أصول الفقه:

١ - منهج أو طريقة المتكلمين وتسمى طريقة الجمهور أو طريقة الشافعية . وعلى هذا المنهج ألف علماء الشافعية والمالكية والحنابلة . حقيقة منهج المتكلمين : يقوم هذا المنهج على تقرير القاعدة الأصولية ، ثم الاستدلال لها استدلالاً نظرياً مجرداً ، ثم التمثيل لها ببعض الأمثلة الفقهية في الغالب .)

قال د. شعبان إسماعيل : " اتجاه نظري لا يتأثر بفروع الفقه ، وإنما كان يهتم أصحاب هذا الاتجاه نحو تحرير المسائل وتقرير القواعد على المبادئ المنطقية وإقامة الأدلة عليها مجردة عن الفروع الفقهية ، شأنها في ذلك شأن علماء الكلام ، ولذا سميت طريقتهم بطريقة « المتكلمين » ولا يحسنها إلا من أتقن المنطق والبحث والمناظرة ، وعلى ذلك جمهور الفقهاء ."

(مميزات منهج المتكلمين :

١ - أنه المنهج الأول في التأليف في أصول الفقه ، ولأهله فضل السبق .

٢ - أن المؤلفات على هذا المنهج شاملة في الغالب لمسائل أصول الفقه .

عيوب منهج المتكلمين :

١ - أنه منهج نظري لا يلتفت إلى المذهب الفقهي في الغالب .

٢ - أن المؤلفات على هذا المنهج قد اشتملت على مسائل لا علاقة لها بعلم أصول الفقه ، أو لها علاقة بعيدة .

١ . أشهر الكتب المؤلفة على منهج المتكلمين :

أولاً مؤلفات الشافعية :

العمد للفاضل عبد الحبار [ابن أحمد الهمداني المعتزلي المتوفى ٤١٥ هـ] .

المعتمد لأبي الحسين البصري . [محمد بن علي الطيب أبو الحسين البصري المعتزلي (المتوفى : ٤٣٦ هـ)] .

البرهان للجويني . [الملقب بإمام الحرمين (المتوفى : ٤٧٨ هـ)] .

المستصفى للغزالي . [(المتوفى : ٥٠٥ هـ)] .

فكانت هذه الكتب الأربعة بمثابة القواعد والأركان لهذا الفن عند العلماء فقام بتلخيصها وتنقيحها إمامان في كتابين وهما :

((المحصول للرازي . الإحكام للأمدى))

وكان الإمام الرازي يميل إلى الاكثار من الأدلة والاحتجاج لها والامدني مولع بتحقيق المذاهب وتفريع المسائل .

((ومن أفضل كتبهم : قواطع الأدلة للسمعاني)) .

قال د. محمد العروسي : " ولم يشذ عن هذا المنهج إلا من اشتهر بالحديث أو الفقه كأبي الوليد الباجي فإنه لم يكن من المتكلمين وإن كان يتبع أبا الحسن في المعتقد فإن صنف كتابه إحكام الفصول في أحكام الأصول ولم يسلك مسلك معاصره الباقلاني ، ويكاد يخلوا كتابه من الآراء الكلامية إلا ما ندر ، وكذلك ابن السمعاني في قواطعه ، فإنه كان محدثاً وفقياً ، ولهذا كان تأليفه من أبعد الكتب عن

منهج المتكلمين، وألصقها بأسلوب الفقهاء، وقد كثر نقده لمسلك المتكلمين في عدة مواضع من كتابه، وقبله ألف الفقيه الشيخ أبو إسحاق الشيرازي التبصرة واللمع، وشرح اللمع على أسلوب أهل الفقه، وجرده من المسائل الكلامية إلا ما كان بياناً لخلافهم. " ((ثانياً: كتب الحنابلة:

١. العدة للقاضي أبي يعلى (وهو أول كتبهم)) [محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (المتوفى: ٤٥٨هـ)]

((٢. التمهيد لأبي الخطاب)) [محفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب الكلؤذاني الحنبلي (المتوفى: ٥١٠هـ)]

((٣. الواضح لابن عقيل)) [أبو الوفاء، علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الظفري، (المتوفى: ٥١٣هـ)]

((٤. روضة الناظر لابن قدامة)) [المتوفى: ٦٢٠هـ]

((٥. ومن أفضل كتبهم: شرح مختصر الروضة للطوفي)) [سليمان بن عبد القوي بن الكريم الطوفي المصري، أبو الربيع، نجم الدين (المتوفى: ٧١٦هـ)]

((٦. شرح الكوكب المنير لابن النجار)) [تقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوحى المعروف بابن النجار الحنبلي (المتوفى: ٩٧٢هـ)]

((ثالثاً: كتب المالكية:

١. التقريب والإرشاد للباقلاني)) [القاضي أبو بكر الباقلاني المالكي (المتوفى: ٤٠٣هـ)]

((٢. إحكام الفصول للباجي)) [أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: ٤٧٤هـ)]

((٣. المحصول لابن العربي)) [القاضي محمد بن عبد الله أبو بكر بن العربي المعافري الاشبيلي المالكي (المتوفى: ٥٤٣هـ)]

((٤. ومن كتبهم المهمة: شرح تنقيح الفصول للقرافي)) [أبو العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن المالكي الشهير بالقرافي (المتوفى: ٦٨٤هـ)]

((٢- منهج أو طريقة الفقهاء وتسمى طريقة الحنفية. وعلى هذا المنهج ألف علماء الحنفية)).

حقيقة منهج الفقهاء: يقوم هذا المنهج على جمع الفتاوى المتشابهة لأئمة المذهب، ثم استنباط القاعدة الجامعة لها ((.

قال د. شعبان إسماعيل: " اتجه متأثر بالفروع الفقهية، ويتجه لخدمتها، وتمتاز هذه الطريقة بأنها تقرر القواعد الأصولية على مقتضى ما نقل من الفروع الفقهية، حتى اذا وجدوا قاعدة تتعارض مع بعض الفروع المقررة في المذهب عمدوا الى تعديلها بما يتفق والفروع الفقهية، ولذا سميت هذه الطريقة بطريقة الفقهاء وعلى ذلك الحنفية".

قال ابن خلدون في "مقدمته": " إلا أن كتابة الفقهاء فيها أمس بالفقه وأليق بالفروع، لكثرة الأمثلة منها والشواهد، وبناء المسائل فيها على النكت الفقهية... فكان لفقهاء الحنفية فيها اليد الطولى من الغوص على النكت الفقهية، والتقاط هذه القوانين من مسائل الفقه ما أمكن".

((مميزات منهج الفقهاء:

١ - أنه منهج عملي تطبيقي يرتبط ارتباطاً واقعياً بأحكام الفقه.

٢ - أنه أقوى في جانب الاحتجاج والمناظرة من المنهج الأول.

عيوب منهج الفقهاء :

١ - أن فيه شيئاً من التعصب المذهبي .

٢ - أنه منهجٌ غير شامل لمسائل أصول الفقه .

((أشهر الكتب المؤلفة على منهج الفقهاء (الحنفية))) :

الإمام أبو الحسن الكرخي المتوفى سنة ٣٠٤ هـ ألف رسالة في الاصول طبعت مع رسالة تأسيس النظر للدبوسي ، وهي أول رسالة وضعت في أصول الحنفية. ثم جاء بعده كتاب ((أصول الحصاص)) المتوفى سنة ٣٧٠ هـ فقد أكثر فيه من التفصيل والتوبيخ. ثم رسالة عبيد الله بن عمر أبو زيد الدبوسي المتوفى سنة ٤٣٠ هـ المسماة «تأسيس النظر» ، وفيها اشارات موجزة الى الأصول التي اتفق فيها أئمة المذهب الحنفي مع غيرهم ، أو اختلفوا فيها .

((٢. أصول البزدوي)) لفخر الاسلام على بن محمد البزدوى المتوفى سنة ٤٨٢ هـ ويعد من أوضح الكتب التي ألقت على طريقة

الحنفية ((وقد شرحه عبد العزيز البخاري)) المتوفى سنة ٧٣٠ هـ ((في: (كشف الأسرار) (وهو من أفضل كتبهم))) .

((٣. أصول السرخسي)) أبو بكر محمد بن أحمد المتوفى سنة ٤٨٣ هـ وهو مثل كتاب البزدوى ولكنه أوسع منه عبارة ، وأكثر

تفصيلاً .

((٤. المنار للنسفي)) أبو البركات حافظ الدين عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي المتوفى سنة (٧١٠ هـ)، ومتن المنار مختصر من

أصول الفقه لفخر الإسلام البزدوي وأصول شمس الأئمة السرخسي مع التزام إيراد جميع الأصول على ترتيب فخر الإسلام البزدوي .

((٣- منهج المتأخرين . وعلى هذا المنهج ألف جماعة من العلماء في مختلف المذاهب .

حقيقة منهج المتأخرين : يقوم هذا المنهج على الجمع بين المنهجين السابقين ، فيقوم على تحقيق القاعدة الأصولية ، ثم الاستدلال لها ،

ثم ربطها ببعض الفروع الفقهية من واقع فتاوى علماء المذهب .

مميزات منهج المتأخرين:

يتميز هذا المنهج بأنه قد تلافي العيوب الموجودة في المنهجين السابقين ، فأصبح بذلك منهجاً نظرياً عملياً في آنٍ واحدٍ .

٣- أشهر المؤلفات على منهج المتأخرين:

بديع النظام لابن الساعاتي)) . مظفر الدين أحمد بن علي الساعاتي البعلبكي المتوفى سنة (٦٩٤ هـ) وهو أول من قام بهذه المهمة وكتابه

جمع فيه بين أصول البزدوي والإحكام للآمدي. فإنه أخذ يحقق القاعدة الأصولية بالأدلة ويدافع عنها ثم يقوم بتطبيق الفروع الفقهية على هذه القاعدة حتى يكون قد انتفع بخير ما في الطريقتين.

((تنقيح الأصول لعبيد الله المحبوبي)) . عبيد الله صدر الشريعة الأصغر ابن مسعود المحبوبي البخاري الحنفي المتوفى سنة (٧٤٧ هـ)

وهو متن مشهور في أصول الفقه، نقح ونظم فيه أصول البزدوي، وأورد فيه زبدة مباحث محصول الرازي، وأصول ابن الحاجب،

وزاد على ذلك. وشرحه مؤلفه في كتابه " التوضيح في حل غوامض التنقيح " وشرحه الشيخ سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني

الشافعي المتوفى سنة (٧٩٢ هـ) في " التلويح إلى كشف حقائق التنقيح " .

((جمع الجوامع لابن السبكي)) عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي المتوفي سنة (٧٧١هـ) وهو من المتون الدقيقة العبارة في الأصول جمعه المؤلف من زهاء مائة مصنف.

((التحرير لابن الهمام)) كمال الدين محمد بن همام الدين عبد الواحد الحنفي الشهير بابن الهمام المتوفي سنة (٨٦١هـ) قال في مقدمته: "وبعد فإنني لما أن صرفت طائفة من العمر للنظر في طريقي الحنفية والشافعية في الأصول خطر لي أن أكتب كتاباً مفصلاً عن الاصطلاحين بحيث يطير من أتقنه إليهما بجناحين، إذ كان من علمته أفاض في هذا المقصد لم يوضحهما حق الإيضاح، ولم يناد مرتادهما بيانه إليهما بحي على الفلاح فشرعت في هذا الغرض ضاماً إليه ما ينقدح لي من بحث وتحرير، فظهر لي بعد قليل أنه سفر كبير، وعرفت من أهل العصر انصراف همهم في غير الفقه إلى المختصرات، وإعراضهم عن الكتب المطولات، فعدلت إلى مختصر يتضمن إن شاء الله تعالى الغرضين، واف بفضل الله سبحانه بتحقيق متعلق العزمين، غير أنه مفتقر إلى الجواد الوهاب تعالى أن يقرنه بقبول أفئدة العباد، وأن يتفضل عليه بثواب يوم التناد، والله سبحانه أسأله ذلك وهو حسبنا ونعم الوكيل. وسميته بالتحرير بعد ترتيبه على مقدمة وثلاث مقالات.. " وقال عنه تلميذه ابن أمير الحاج المتوفي سنة ٨٧٩هـ والذي شرحه في "التقرير والتحرير": "حرر فيه من مقاصد هذا العلم ما لم يحره كثير، مع جمعه بين اصطلاح الحنفية والشافعية على أحسن نظام وترتيب، واشتماله على تحقیقات الفريقين على أكمل توجيه وتهذيب.."

وكذلك جمع بين الطريقتين العلامة محب الله بن عبد الشكور البهاري الحنفي المتوفي سنة (١١١٩هـ) في "مسلم الثبوت" وشرحه العلامة الشيخ عبد العلي محمد نظام الدين الأنصاري الهندي المتوفي سنة (١٢٢٥هـ) في "فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت". إلا أن غالب هذه الكتب لا تخلو من خلط بين مسائل أصول الدين وأصول الفقه وينبغي لمن رام التبحر في مثل هذه الكتب أن يكون على علم بعقيدة أهل السنة والجماعة ويقرأ "المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين" لمحمد العروسي.

((٢- الحكم الشرعي وأقسامه:))

تعريف الحكم الشرعي:))

تعريف الحكم لغة:

الأحكام: جمع حكم وهو لغة القضاء وأصله المنع.

قال المرادوي في "التحجير" (٢/ ٧٨٩): (اعلم أن الحكم مصدر قولك: حكم بينهم يحكم حكماً، إذا قضى، ومعناه في اللغة: المنع، وإليه ترجع تراكيب مادة: ح، ك، م، أو أكثرها، فمن ذلك: حكمت الرجل تحكماً، إذا منعت مما أراد. وحكمت السفينة بالتخفيف -، وأحكمت، إذا أخذت على يده. وسمي القاضي: حاكماً؛ لمنعه الخصوم من التظالم).

واصطلاحاً ((هو: خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير أو الوضع)).

الأولى تعريفه بأنه: (خطاب الله المتعلق بفعل المكلف بالاقتضاء، أو التخيير).

قولنا: "خطاب الله" إما أن يكون مباشراً، أو غير مباشر، فالأول الكتاب والثاني السنة.

وقولنا: "فعل" أي عمل سواء أكان قولاً أم فعلاً أم إيجاداً أم تركاً، فخرج به ما تعلق بالاقتضاء فلا يسمى حكماً بهذا الاصطلاح.

وقولنا: "المكلف" أولى مما عبر به البعض بصيغة الجمع، حتى يدخل فيه بعض الأفعال الخاصة بمكلف واحد كشهادة خزيمة

وخصائص النبي - صلى الله عليه وسلم - ونحو ذلك.

وقولنا: (بالاقتضاء) أي الطلب، قال المرداوي في "التحجير" (٢ / ٧٩٨): (الاقتضاء: هو الطلب للفعل جزماً، أو غير جزم، أو الترك جزماً، أو غير جزم)

وقولنا: "أو التخيير" يعني أن المكلف مخير بين الفعل والترك.

والمدقق في الأقسام الخمسة السابقة المذكورة في التعريف يلاحظ أن الأول هو الواجب إذ أن طلبه من للشارع للمكلف على سبيل الإلزام، والثاني هو المندوب، والثالث هو المحرم، والرابع هو المكروه، والخامس هو المباح، وهذه تسمى الأحكام الطلبية أو التكليفية.

قال الطوفي في "شرح مختصر الروضة" (١ / ٢٥٤): "والعذر لمن لم يقل: أو الوضع، هو أن الحكم الشرعي ضربان: خطابي، أي: ثابت بالخطاب، ووضعي إخباري، أي: ثابت بالوضع والإخبار، وغرضه بالتعريف هاهنا الحكم الخطابي لا الوضعي، إذ ذلك يعقد له باب مستقل يذكر فيه".

((أقسام الحكم الشرعي:))

١ - الحكم التكليفي

وهو خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير.

٢ - الحكم الوضعي

وهو خطاب الله المتعلق بوضع شيء ليكون علامة على الحكم التكليفي.

سبب تسميته بالحكم الوضعي:

قال الطوفي في "شرح مختصر الروضة" (١ / ٤١١): (ويسمى هذا النوع: خطاب الوضع والإخبار.

أما معنى الوضع، فهو أن الشرع وضع، أي: شرع أموراً سميت أسباباً وشروطاً وموانع تعرف عند وجودها أحكام الشرع من إثبات أو نفي، فالأحكام توجد بوجود الأسباب والشروط، وتنتفي لوجود الموانع وانتفاء الأسباب والشروط.

وأما معنى الإخبار، فهو أن الشرع بوضع هذه الأمور أخبرنا بوجود أحكامه أو انتفائها عند وجود تلك الأمور أو انتفائها، فكأنه قال مثلاً: إذا وجد النصاب الذي هو سبب وجوب الزكاة، والحول الذي هو شرطه، فاعلموا أي أوجب عليكم أداء الزكاة، وإن وجد الدين الذي هو مانع من وجوبها، أو انتفى السوم الذي هو شرط لوجوبها في السائمة، فاعلموا أي لم أوجب عليكم الزكاة. وكذا الكلام في القصاص، والسرقه، والزنى، وكثير من الأحكام، بالنظر إلى وجود أسبابها وشروطها، وانتفاء موانعها، وعكس ذلك...".

((أ - أقسام الحكم التكليفي:))

١. الإيجاب: وهو طلب الفعل طلباً جازماً كالصلاة والزكاة.

والأولى تعريفه بأنه: "أمر الشارع على وجه الإلزام".

(أمر) ليخرج غير المأمور به كالمحرم والمكروه، والمباح لذاته، بقي المندوب يشمل التعريف ولذلك قيده بقوله (على وجه الإلزام)؛ لأن المندوب وإن كان مأموراً به إلا أنه ليس على وجه الإلزام بل الأفضلية.

الشارع هو الله تعالى.

وكلمة (أمر) أفضل من (طلب الفعل) فالطلب بالنسبة للواجب جنس بعيد لأنه يشمل الفعل والترك، وهو يؤدي مع الفصل الذي ذكره بقوله (الفعل) مؤدى كلمة الأمر.

((٢. الندب: وهو طلب الفعل طلباً غير جازم . كالسنن الرواتب)).

والأولى تعريفه بأنه: "أمر الشارع لا على وجه الإلزام".

((٣. التحريم: وهو طلب الترك طلباً جازماً . كالربا والزنا)).

والأولى تعريفه بأنه: "نهى الشارع على وجه الإلزام".

((٤. الكراهة: وهو طلب الترك طلباً غير جازم . كالشيء في نعل واحدة، والشرب واقفا)).

والأولى تعريفه بأنه: "نهى الشارع لا على وجه الإلزام".

((٥. الإباحة: وهي التخيير بين الفعل والترك . كالأكل والشرب والبيع والشراء في الأصل)).

الأولى في تعريفها: (خطاب الشارع بالتخيير بين الفعل والترك من غير بدل).

شرح التعريف:

صدرت التعريف بأنه خطاب الشارع لأمرين:

الأول - مشياً على طريقة الأصوليين في تعريف الحكم الشرعي بأنه نفس الخطاب.

الثاني - لإخراج الإباحة العقلية، فإنها غير منسوبة للشرع، والإباحة العقلية هي البراءة الأصلية، وهي الحكم قبل ورود الشرع، ورفعها لا يكون نسخاً، فتحريم الربا لم يكن ناسخاً لإباحته في أول الإسلام؛ لأنه إباحته كانت عقلية لا شرعية.

وقولنا: (من غير بدل) ليخرج الواجب الموسع في أول الوقت، والواجب المخير.

((تعريف أبرز أقسام الحكم الوضعي وأمثلتها:))

١ - السبب والعلة:

هو ما يلزم من وجوده وجود الحكم ويلزم من عدمه عدم الحكم لذاته.

مثاله : ملك النصاب فإنه سبب لوجوب الزكاة، فيلزم من ملك النصاب وجوب الزكاة ومن عدمه عدمها لذات ملك النصاب،

فإن تخلف الحكم مع وجود ملك النصاب فليس لقصور في السبب؛ بل لأمر خارج، كعدم مضي الحول)).

ومثاله السفر لإباحة الفطر والإسكار لتحريم الخمر والصغر للحجر والولاية عليه، وكالهلال لصيام رمضان والزوال لوجوب الظهر.

والقيد الأخير احترازاً مما لو قارن السبب فقدان الشرط، أو وجود المانع كالنصاب قبل تمام الحول، أو مع وجود الدين. فإنه لا

يلزم من وجوده الوجود، لكن لا لذاته، بل لأمر خارج عنه، وهو انتفاء الشرط ووجود المانع.

ومثال آخر السفر سبب لقصر الصلاة ولكنك إذا دخلت الصلاة مؤتماً بمقيم فإنك تتم الصلاة مع وجود السبب وهو السفر ولكن

تخلف القصر لأمر خارج وهو الاقتداء بمقيم.

الفرق بين السبب والعلة:

قال في "البيان المأمول" يطلق كثير من الأصوليين العلة والسبب إطلاقاً واحداً لمعنى واحد، وبعضهم يفرق بين السبب والعلة. فالعلة عندهم ما يمكن أن يدرك بالعقل كالإسكار في تحريم الخمر، والعدوان في تحريم البيع على البيع ويسمى هذا أيضاً سبباً، ويفرد السبب أيضاً بما لا مدخل للعقل في معرفة حكمته، ومعقوليته، علماً بأنه وصف ظاهر منضبط لحكم شرعي كالزوال مثلاً سبب لوجود صلاة معينة هي صلاة الظهر، والغروب سبب لوجود صلاة هي صلاة المغرب، فهذه أسباب وليست علل. فيكون على هذا عندهم كل علة سبب، وليس كل سبب علة".

((٢- الشرط :

وهو ما يلزم من عدمه عدم الحكم ولا يلزم من وجوده وجود الحكم ولا عدمه لذاته.

مثاله : الحول يلزم من عدمه عدم وجوب الزكاة ولا يلزم من وجوده وجوب الزكاة ولا عدم وجوبها بالنظر إلى الحول وحده)). ويزاد على التعريف قيد (وكان خارجاً عن حقيقة الشيء). فمثلاً الوضوء شرط لصحة الصلاة عدم وجوده يلزم منه عدم صحة الصلاة ووجوده لا يلزم منه صحة ولا فساد للصلاة لاحتمال وجود مانع من الصحة غيره. وأما القيد الأخير فللتفرقة بين الشرط والركن فالركن داخل ماهية الشيء فقراءة الفاتحة ركن من الصلاة بخلاف الوضوء فهو شرط لصحتها.

((٣- المانع :

وهو ما يلزم من وجوده عدم الحكم ولا يلزم من عدمه وجود الحكم ولا عدمه لذاته.

مثاله : الدين الحال - عند طائفة من الفقهاء - يلزم من وجوده عدم وجوب الزكاة ولا يلزم من عدمه وجوب الزكاة ولا عدم وجوبها بالنظر إلى الدين وحده)).

قيد: (لذاته) احترازاً من عدم وجود السبب.

والمنع ينقسم لمانع دوام كالطلاق للنكاح، ومانع ابتداء كالإحرام للنكاح، ومانع دوام وابتداء كالرضاعة للنكاح.

((٣- التكليف تعريفه، وشروطه:

تعريف التكليف: هو إلزامٌ من الشرع بأمرٍ أو نهيٍ))

وهذا لا يدخل فيه إلا الواجب والمحرم فقط دون المستحب والمكروه، والأولى تعريفه بأنه طلب الشرع ما فيه مشقة. قال الشنقيطي في المذكرة (ص/ ٨): (وحده - أي التكليف - في الاصطلاح قيل: إلزام ما فيه مشقة، وقيل طلب ما فيه مشقة، فعلى الأول لا يدخل في حده إلا الواجب والحرام إذ لا إلزام بغيرهما وعلى الثاني يدخل معها المندوب والمكروه؛ لأن الأربعة مطلوبة، وأما الجائز فلا يدخل في تعريف من تعاريف التكليف إذ لا طلب به أصلاً، فعلاً ولا تركاً، وإنما أدخلوه في أقسام التكليف مسامحة وتكميلاً للقسمة...).

وهذه المشقة هي المشقة العادية كمشقة البرد في الوضوء والغسل، ومشقة الصوم في شدة الحر وطول النهار، ومشقة السفر التي لا انفكاك للحج والجهاد عنها، ومشقة ألم الحدود ورجم الزناة ونحو ذلك.

وأما المشقة العظيمة التي تتجاوز الحدود العادية والطاقة البشرية السوية، كالتي تؤدي إلى هلاك أحد الضرورات الخمس، فنحو هذه المشقات إنما هي مرفوعة عن الأمة، ولم يكلفنا الله بها، بل هي موجبة للرخصة والتخفيف كنحو إباحة التيمم للخوف من الاغتسال للجنبانة من شدة البرد، ووجوب الفطر لكن خاف على نفسه الضرر بالصوم، ونحو ذلك مما هو معروف في محله.

((شروط التكليف:))

الشرط الأول: العقل وفهم الخطاب)).

الشرط الثاني: البلوغ.

والدليل على اشتراط هذين الشرطين قوله صلى الله عليه وسلم: (رُفِعَ الْقَلَمُ عَنْ ثَلَاثَةٍ: النَّائِمِ حَتَّى يَسْتَيْقِظَ، وَالصَّغِيرِ حَتَّى يَبْلُغَ،

وَالْمَجْنُونِ حَتَّى يَفْهَمَ)).

قال الشيخ العثيمين في "الأصول من علم الأصول": "الصغير لا يكلف بالأمر والنهي تكليفاً مساوياً لتكليف البالغ، ولكنه يؤمر بالعبادات بعد التمييز تمريناً له على الطاعة ويمنع من المعاصي ليعتاد الكف عنها. والمجنون لا يكلف بالأمر والنهي، ولكنه يمنع مما يكون فيه تعد على غيره أو إفساد ولو فعل المأمور به لم يصح منه الفعل لعدم قصد الامتثال منه. ولا يرد على هذا إيجاب الزكاة والحقوق المالية في مال الصغير والمجنون؛ لأن إيجاب هذه مربوط بأسباب معينة متى وجدت ثبت الحكم فهي منظور فيها إلى السبب لا إلى الفاعل".

((الشرط الثالث: القصد والاختيار، فغير القاصد أو غير المختار وهو المكروه لا يعد مكلفاً، والدليل على اشتراط هذا الشرط قوله

صلى الله عليه وسلم: (إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه)).

قال الشيخ في "الأصول من علم الأصول": (من أكره على شيء محرم فلا شيء عليه؛ كمن أكره على الكفر وقلبه مطمئن بالإيمان، ومن أكره على ترك واجب فلا شيء عليه حال الإكراه، وعليه قضاؤه إذا زال؛ كمن أكره على ترك الصلاة حتى خرج وقتها، فإنه يلزمه قضاؤها إذا زال الإكراه).

فائدة:

قال الشيخ عياض في "أصوله" (ص/ ٨٧): (الإكراه الملجئ عند الجمهور: هو الذي لا يكون للمكروه فيه قدرة على الامتناع ويكون كالألة في يد المكروه، ومثله بما لو ألقاه من مكان مرتفع على صبي فمات، أو ربطه وأدخله في دار حلف ألا يدخلها. وغير الملجئ عندهم ما عدا ذلك من أنواع الإكراه كالتهديد بالقتل أو الضرب أو السجن ...).

وقال الشيخ الشنقيطي في "المذكرة" (ص/ ٣٠): (وأما المكروه فجزم ابن قدامة رحمه الله بأنه مكلف وإطلاقه تكليفه من غير تفصيل لا يخلو من نظر، إذ الإكراه قسمان:

قسم لا يكون فيه المكروه مكلفاً بالإجماع كمن حلف لا يدخل دار زيد مثلاً، فقهره من هو أقوى منه، وكبله بالحديد، وحمله قهراً حتى أدخله فيها فهذا النوع من الإكراه صاحبه غير مكلف كما لا يخفى، إذ لا قدرة له على خلاف ما أكره عليه.

وقسم هو محل الخلاف الذي ذكره المؤلف، وهو ما إذا قيل له افعل كذا مثلاً وإلا قتلتك، جزم المؤلف بأن المكروه هذا النوع من الإكراه مكلف، وظاهر كلامه أنه لو فعل المحرم الذي أكره عليه هذا النوع من الإكراه لكان أثماً والظاهر أن في ذلك تفصيلاً.

فالمكره على القتل بأن قيل أقتله وإلا قتلتك أنت، لا يجوز له قتل غيره، وإن أدى ذلك إلى قتله هو، وأما في غير حق الغير الظاهر أن الإكراه عذر يسقط التكليف، بدليل قوله تعالى: (إِلَّا مَنْ أَكْرِهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ) [النحل: ١٠٦]. وفي الحديث: (إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) والحديث وإن أعله أحمد وابن أبي حاتم فقد تلقاه العلماء بالقبول وله شواهد ثابتة في الكتاب والسنة).

((الشرط الرابع: العلم بالشيء المكلف به، فالجاهل غير مكلف في الأصل، والدليل على اشتراط هذا الشرط قوله تعالى: (وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا))) .

قال الشيخ العثيمين في "شرح الأصول" (ص/ ٢٢١): (الجهل بالمحرم لا شك أن الإنسان لا يؤاخذ به ولا يترتب عليه شيء من أحكامه مهما كان هذا الشيء المحرم.

أما الجهل بالواجب فنقول أنه لا يؤاخذ به الإنسان من حيث الإثم؛ لأنه جاهل لكن من حيث القضاء فهذا فيه تفصيل: فإن كان حصل منه تفريط فإنه لا يمكن أن يتساهل معه، وإن لم يحصل منه تفريط فإن كان جاهلاً بالحكم يعذر به ويرفع عنه القضاء ولنا في هذا حجاج:

ومنها حديث المسيء في صلاته.

ومنها: حديث المستحاضة التي كانت تستحيض حيضة كبيرة تمنعها الصلاة حتى سألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال: (اجلسي قدر ما كانت الحيضة) ولم يأمرها بالقضاء لأنها بانية على أصل يعني لها عذر، والأصل أن هذا الدم حيض ولهذا قالت: إني أستحيض حيضة شديدة كبيرة، فهذه معذورة لم يأمرها النبي صلى الله عليه وسلم بالقضاء.

ومنها: حديث أهل قباء حيث صلوا بعض الصلوات إلى غير القبلة لكن لأنهم لم يعلموا بالنسخ وبنوا على أصل، والأصل: البقاء على القبلة وبقاء ما كان على ما كان).

ومن الأعذار التي لم يذكرها المؤلف: النسيان.

قال الشيخ العثيمين في "الأصول من علم الأصول": (فمتى فعل محرماً ناسياً فلا شيء عليه؛ كمن أكل في الصيام ناسياً. ومتى ترك واجباً ناسياً فلا شيء عليه حال نسيانه؛ ولكن عليه فعله إذا ذكره؛ لقول النبي صلى الله عليه وسلم: "من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها").

وقيد الثاني في الشرح بآلا يكون هذا الواجب مقيداً بسبب وزال السبب فقال (ص/ ٢٢٤): (مثل لو نسيت أن تصلي الكسوف حتى انجلى، وقلنا بوجوب صلاة الكسوف، فإنك لا تقضيها؛ لأنها لسبب وقد زال).

((٤- الأدلة الشرعية :

أ-الدلة المتفق عليها:

١- القرآن الكريم:

أ-تعريفه: هو كلام الله تعالى بلفظه ومعناه، المنزل على نبيه محمد صلى الله عليه وسلم باللسان العربي، متعبداً بتلاوته، ومعجزاً،

ومنقولاً بالتواتر، والمدوئ بسورة الفاتحة، المختوم بسورة الناس)).

"كلام الله تعالى بلفظه ومعناه " أي أن الله - عز وجل - قد تكلم به على الحقيقة لفظاً ومعنى، بصوت وحرف مسموع كما صحت بذلك الأحاديث. وأما من قال أن القرآن مخلوق، فمقصوده نفي صفة الكلام عن الله - عز وجل -، وزعم أن الله خلق القرآن، ولم يتكلم به.

وفي تصديره للتعريف بأنه كلام الله رد على الأشاعرة القائلين بأنه كلام الله النفسي وهو المعنى القائم بالنفس وقد اختلفوا فيمن عبر بهذه الألفاظ المعجزة؟

فقيل: خلقه الله في اللوح المحفوظ، فليس لأحد من الخلق في تركيبه كسب.

وقيل: المعبر هو جبريل.

وقيل: المعبر هو محمد صلى الله عليه وسلم.

قال ابن أبي العز الحنفي شرح العقيدة الطحاوية (ص/ ١٧٩): [الطحاوي رحمه الله يقول: كلام الله منه بدا، وكذلك قال غيره من السلف، ويقولون: منه بدا وإليه يعود، وإنما قالوا: منه بدا؛ لأن الجهمية من المعتزلة، وغيرهم كانوا يقولون: إنه خلق الكلام في محل فبدأ الكلام من ذلك المحل. فقال السلف: منه بدا، أي هو المتكلم به، فمنه بدا لا من بعض المخلوقات كما قال تعالى: { تَنْزِيلُ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ } (الزمر: ١)، { وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي } (السجدة: ١٣) { قُلْ نَزَّلَهُ رُوحُ الْقُدُسِ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ } (النحل: ١٠٢)، ومعنى قولهم: وإليه يعود -: يرفع من الصدور، والمصاحف فلا يبقى في الصدور منه آية، ولا في المصاحف، كما جاء ذلك في عدة آثار].

قال الشيخ مناع القطان: "و"المنزل" يُخْرِجُ كلام الله الذي استأثر به سبحانه: { قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفَذَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَذَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا } ، { وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفَذْتُ كَلِمَاتُ اللَّهِ } .

وتقييد المنزل بكونه "على محمد صلى الله عليه وسلم" يُخْرِجُ ما أُنْزِلَ على الأنبياء قبله كالطهارة والإنجيل وغيرهما.

و"المتعبد بتلاوته" يُخْرِجُ قراءات الآحاد، والأحاديث القدسية -إن قلنا إنها منزلة من عند الله بألفاظها- لأن التعبد بتلاوته معناه الأمر بقراءته في الصلاة وغيرها على وجه العبادة، وليست قراءة الآحاد والأحاديث القدسية كذلك".

قوله: "ومعجزاً" قال السيوطي في "اللاتقان" نقلاً عن القاضي عياض في "الشفاء": "اعلم أن القرآن منطوق على وجوه من الإعجاز كثيرة وتحصيلها من جهة ضبط أنواعها في أربعة وجوه:

أولها: حسن تأليفه والتأمل كلمه وفصاحته ووجوه إيجازه وبلاغته الخارقة عادة العرب الذين هم فرسان الكلام وأرباب هذا الشأن.

الثاني: صورة نظمه العجيب والأسلوب الغريب المخالف لأساليب كلام العرب ومنهاج نظمها ونثرها الذي جاء عليه ووقفت عليه مقاطع آياته وانتهت إليه فواصل كلماته ولم يوجد قبله ولا بعده نظير له .

الوجه الثالث: ما انطوى عليه من الإخبار بالمغيبات وما لم يكن فوجد كما ورد.

الرابع: ما أنبأ به من أخبار القرون السالفة والأمم البائدة والشرائع الدائرة مما كان لا يعلم منه القصة الواحدة إلا الفذ من أخبار

أهل الكتاب الذي قطع عمره في تعلم ذلك فيورده على وجهه صلى الله عليه وسلم ويأتي به على نصه وهو أُمي لا يقرأ ولا يكتب...".

((ب- منزلته وكيفية العمل به :

اتفق المسلمون على أن القرآن حجة يجب العمل به، فلا يُخالف في أصل الاحتجاج بالقرآن الكريم إلا كافرٌ معاندٌ، فالقرآن هو الدليل الأول، وأصل مصادر التشريع ((أي مع السنة.

فمصادر الدين الأصلية التي ترجع إليها جميع العقائد والمقاصد والأحكام تتمثل في الوحيين : الكتاب والسنة . وذلك مقتضى ربانية الدين الإسلامي ، أن أركانه مبنية على نصوص معصومة منزلة من السماء ، تتمثل في آيات القرآن الكريم ، ونصوص السنة النبوية الصحيحة.

قال الإمام الشافعي رحمه الله : "ولا يلزم قول بكل حال إلا بكتاب الله ، أو سنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، وما سواهما تبع لهما " انتهى.

ثم استنبط العلماء من هذين المصدرين أصولاً أخرى يمكن بناء الأحكام عليها ، أطلق عليها بعض العلماء - تجوزاً - اسم " مصادر الشريعة " أو " مصادر التشريع الإسلامي " ، وهي : الإجماع والقياس .

وقال ابن تيمية رحمه الله في "مجموع الفتاوى" (٧ / ٤٠): "إذا قلنا الكتاب والسنة والإجماع ، فمدلول الثلاثة واحد ، فإن كل ما في الكتاب فالرسول موافق له ، والأمة مجمعة عليه من حيث الجملة ، فليس في المؤمنين إلا من يوجب اتباع الكتاب ، وكذلك كل ما سنّه الرسول صلى الله عليه وسلم فالقرآن يأمر باتباعه فيه ، والمؤمنون مجمعون على ذلك ، وكذلك كل ما أجمع عليه المسلمون ، فإنه لا يكون إلا حقاً موافقاً لما في الكتاب والسنة". وقال الدكتور عبد الكريم زيدان في "المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية" (ص/ ١٥٣): "المقصود بمصادر الفقه : أدلته التي يستند إليها ويقوم عليها ، وإن شئت قلت : منابع التي يستقي منها ، ويسمي البعض هذه المصادر بـ " مصادر الشريعة " أو " مصادر التشريع الإسلامي " ، ومهما كانت التسمية فإن مصادر الفقه ترجع كلها إلى وحي الله ، قرآنًا كان الوحي أو سنة ، ولهذا فإننا نرجح تقسيم هذه المصادر إلى : مصادر أصلية ، وهي : الكتاب والسنة . ومصادر تبعية أرشدت إليها نصوص الكتاب والسنة ، كالإجماع والقياس ".

أما غير هذه المصادر الأربعة : كقول الصحابي ، والاستحسان ، وسد الذرائع ، والاستصحاب ، والعرف ، وشرع من قبلنا ، والمصالح المرسلة ، وغيرها ، فقد اختلف العلماء في حجيتها وصحة الاستدلال بها ، وعلى القول بحجيتها - كلها أو بعضها - فهي تابعة للكتاب والسنة وراجعة إليهما^(١).

((وللعمل)) أي العمل بفهم وبصيرة ((بالقرآن)) كمصدر رئيس من مصادر التشريع الإسلامي ((لا بد من تحقيق بعض الأمور، ومنها :

١ - معرفة مدلولات ألفاظ اللغة العربية)) من عموم وخصوص وإطلاق وتقييد وفحوى الخطاب ومفهوم المخالفة وأمر ونهي وإجمال وتبيين و..

قال الطوفي في "شرح مختصر الروضة" (٣ / ٥٨١): (يشترط للمجتهد أن يعرف «من النحو واللغة ما يكفيه في معرفة ما يتعلق بالكتاب والسنة من نص وظاهر، ومجمل، وحقيقة ومجاز، وعام وخاص، ومطلق ومقيد، ودليل خطاب ونحوه»، كفحوى الخطاب ولحنه ومفهومه؛ لأن بعض الأحكام يتعلق بذلك ويتوقف عليه توقفاً ضرورياً، كقوله - عز وجل -: {وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ}

() موقع الإسلام سؤال وجواب.

[المائدة: ٤٥]، يختلف الحكم برفع (الجروح) ونصبها^(١)، وكقوله - عليه السلام -: "لَا تُورَثُ، مَا تَرَكَنَا صَدَقَةً" الرواية بالرفع وهو يقتضي أن الأنبياء لا يورثون مطلقاً، ورواه الشيعة «صدقة» بالنصب وهو يقتضي نفي الإرث عما تركوه للصدقة، ومفهومه أنهم يورثون غيره من الأموال، حتى إنهم بناء على ذلك ظلموا أبا بكر - رضي الله عنه - وشنعوا عليه بأنه منع فاطمة حقها، وكقوله - عليه السلام -: اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر رواه الشيعة بالنصب أبا بكر وعمر على النداء، أي: يا أبا بكر، فعلى رواية الجرهما مقتضى بهما، وعلى رواية النصب هما مقتديان بغيرهما، وكذلك قوله - عليه السلام - في حديث محاجة آدم وموسى: فحج آدم موسى برفع آدم على أنه فاعل وموسى مفعول، وعكس القدرية ذلك، فنصبوا آدم تصحيحاً لمذهب القدر. وقد فرق الفقهاء بين من يعرف العربية وغيره في مسائل كثيرة من باب الطلاق والإقرار على ما تقرر في كتب الفقه... لا يشترط معرفة دقائق العربية والتصريف حتى يكون كسيبويه، والأخفش، والمازني، والمبرد، والفارسي، وابن جني ونحوهم، لأن المحتاج إليه منها في الفقه دون ذلك).

((٢- تدبر القرآن)) قال تعالى: {أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا} [النساء: ٨٢]، وقال: {كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ} [ص: ٢٩]، وقال: {أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا} [محمد: ٢٤]. والأمر بالتدبر للقرآن يفيد النظر في المقاصد والغايات، وذلك من أصل كلمة: دَبَّرَ.

وتفيد التدرج والتحديث والتجديد وهذا من خواص الفعل المضارع.

وتفيد بذل الجهد والنصب لتصل إلى فهم أسرار ومعاني القرآن وهذه درجة أعلى من تفسير وفهم معنى الآية^(٢).

((٣- الاطلاع على أسباب نزول آيات القرآن)).

قال الشاطبي في "الموافقات" (١٤٦/٤): "معرفة أسباب التنزيل لازمة لمن أراد علم القرآن، والدليل على ذلك أمران: أحدهما: أن علم المعاني والبيان الذي يعرف به إعجاز نظم القرآن فضلاً عن معرفة مقاصد كلام العرب؛ إنما مداره على معرفة مقتضيات الأحوال: حال الخطاب من جهة نفس الخطاب، أو المخاطب، أو المخاطب، أو الجميع؛ إذ الكلام الواحد يختلف فهمه بحسب حالين، وبحسب مخاطبين، وبحسب غير ذلك؛ كالاستفهام، لفظه واحد، ويدخله معانٍ آخر من تقرير وتوبيخ وغير ذلك، وكالأمر يدخله معنى الإباحة والتهديد والتعجيز وأشباهها ولا يدل على معناها المراد إلا الأمور الخارجة، وعمدتها مقتضيات الأحوال، وليس كل حال ينقل ولا كل قرينة تقتزن بنفس الكلام المنقول، وإذا فات نقل بعض القرائن الدالة؛ فات فهم الكلام جملة، أو فهم شيء منه، ومعرفة الأسباب رافعة لكل مشكل في هذا النمط؛ فهي من المهمات في فهم الكتاب بلا بد، ومعنى معرفة السبب هو معنى معرفة مقتضى الحال، وينشأ عن هذا الوجه:

الوجه الثاني: وهو أن الجهل بأسباب التنزيل موقع في الشبه والإشكالات، ومورد للنصوص الظاهرة مورد الإجمال حتى يقع الاختلاف، وذلك مظنة وقوع النزاع...".

(٢) قال محقق شرح الكوكب المنير: (قال ابن المنذر: "ومن قرأ بالرفع جعل ذلك ابتداء كلام يتضمن بيان الحكم للمسلمين" أي وليس مكتوباً في التوراة، ويلتزم به المسلمون جميعاً، ويكون أول الآية من شرع من قبلنا، وفيه اختلاف بين الأئمة والعلماء).

(٣) انظر كتاب "المنهج" للشيخ محمد حسين يعقوب.

وعلق الشيخ مشهور في حاشية الموافقات قائلا: "الخطاب الذي جاء بسبب لا يمكن في بعض الحالات فهمه، ولا إدراك معناه إلا من معرفة الواقعة، أو السؤال الذي تسبب في وروده؛ ففائدة معرفة السبب الذي ورد عليه الخطاب تعين على فهم المراد، فمن قرأ قوله تعالى: {ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا....} [المائدة: ٩٣]، ولم يطلع على نزولها؛ فقد يقول بجواز شرب الخمر، وكذلك في قوله تعالى: {ولله المشرق والمغرب فأينما تولوا فثم وجه الله} [البقرة: ١١٥]؛ فإنه لو أخذنا بمدلول اللفظ لاقتضى أن المصلي لا يجب عليه استقبال القبلة سفرا ولا حضرا، وهو خلاف الإجماع، فلا يفهم مراد الآية حتى يعلم سببها، وذلك أنها نزلت وكان الصحابة مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - في سرية؛ فأدركتهم الصلاة في ليلة مظلمة، فلم يعرفوا القبلة؛ فتوجه كل منهم إلى ناحية، فلما أصبحوا أخبروا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنهم صلوا إلى غير القبلة؛ فنزلت الآية. وقد تكون معرفة أسباب نزول الآية أو أسباب ورود الحديث ضرورية؛ لأن الحكم الوارد على سبب قد يكون لفظا عاما، ويقوم الدليل على تخصيصه، فإذا عرف السبب قصر التخصيص على ما عدا صورة ذلك السبب؛ فإن دخول صورة السبب قطعي، وإخراج السبب بحكم التخصيص بالاجتهاد ممنوع بالاتفاق. وقد ذكر علاء الدين الكناي في "سواد الناظر وشقائق الروض الناضر" من فوائد نقل السبب أمورا أخرى غير التي ذكرها المصنف:

منها بيان أخصية السبب بالحكم؛ فيمتنع تخصيص الحكم بالسبب؛ لأن دخول السبب في العام قطعي، ولا يصح إخراج محل السبب بالتخصيص لأمرين:

أحدهما: أنه يلزم من تأخير البيان عن وقت الحاجة.

الثاني: فيه عدول عن محل النازلة أو محل السؤال، وهذا يؤدي إلى التباس الحكم على السائل أو من ورد في حقه الحكم.

- ومنها: معرفة تأريخ الحكم بمعرفة تأريخ السبب ليعرف الناسخ والمنسوخ.

- ومنها: توسعة علم الشريعة بمعرفة الأحكام بأسبابها.

- ومنها: التأسي بوقائع السلف.

- ومنها: أن معرفة السبب تساعد على معرفة المراد من النص، قال في "المسودة" ص ٢٣١: "فجهات معرفة مراد المتكلم ثلاثة في

كلام الشارع وكلام العباد: أحدها: العلم بقصده من دليل منفصل؛ كتفسير السنة للكتاب، وتخصيص العموم.

الثاني: سبب الكلام وحال المتكلم.

الثالث: وضع اللفظ والقرائن اللفظية.

- ومنها: أن معرفة السبب ينتفع بها في معرفة جنس الحكم تارة، أو في صفته أخرى، وفي محله آخر".

((٤- الاستعانة بسنة النبي صلى الله عليه وسلم في فهم القرآن)).

قال د. عبد الكريم زيدان في "المدخل لدراسة الشريعة الإسلامية" (ص/ ١٩٤):

- أنواع الأحكام التي جاءت بها السنة :

النوع الأول : أحكام موافقة لأحكام القرآن ومؤكدة لها مثل حديث " لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب من نفسه " فإنه موافق و مؤكد لقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم) .. ومثله أيضا ما جاء في السنة من النهي عن عقوق الوالدين وشهادة الزور وقتل النفس بغير حق ونحو ذلك مما ورد في القرآن وجاء مثله في السنة .

النوع الثاني : أحكام مبينة ومفصلة لمجمل القرآن ومن ذلك السنة التي بينت مقادير الزكاة ومقدار المال المسروق الذي تقطع فيه يد السارق .

النوع الثالث : أحكام مقيدة لمطلق الكتاب أو مخصصة لعامة . فمن الأحكام ما يرد في القرآن مطلقا فتقيده السنة أو يأتي عاما فتخصصه السنة فمن الأول قطع يد السارق - جاءت مطلقة فقيدها السنة بالرسخ أي تقطع اليد من الرسخ . ومن الثاني ما ورد عاما مثل تحريم الميتة، قال تعالى : (حرمت عليكم الميتة) ، ولكن استثنى منها ميتة البحر . قال عليه السلام عن البحر : " هو الطهور ماؤه الحل ميتته " ، أي أن السنة خصصت الميتة بغير ميتة البحر).

النوع الرابع : أحكام جديدة لم يذكرها القرآن؛ لأن السنة مستقلة بتشريع الأحكام ، وإنها كالقرآن في ذلك ، وقد ثبت عنه عليه السلام أنه قال : « الا وإني أوتيت القرآن ومثله معه » - أي السنة - في وجوب اتباع احكامها . ومن هذا النوع تحريم الحمر الأهلية وتحريم أكل كل ذي ناب من السباع ومخلب من الطير ، و كالحكم بشاهد ويمين ، وجواز الرهن في الخضر ، وجوب الدية على العاقلة و ميراث الجدة ونحو ذلك " .

((٢- السنة النبوية:

أ-تعريفها: هي: ما أضيف إلى النبي عليه الصلاة والسلام من قول أو فعل أو تقرير)).

والكف فعل، ويدخل فيه التقرير والهم . فعليه يحذف القيد الأخير .

((ب- أقسام السنة:

١. تعريف أقسام السنة من حيث المتن وأمثلتها:

أ- السنة القولية. وهي الأقوال التي صدرت من النبي صلى الله عليه وسلم للتعبير عن مقصده في مقام التشريع

مثل قول النبي عليه الصلاة والسلام : (اليمين على المدعى عليه) .

ب - السنة الفعلية. وهي الأفعال التي صدرت عن النبي صلى الله عليه وسلم عملاً وسلوكاً .

وهي أنواع :

١ - أفعال جبلية ، كمطلق المشي (حكمها الإباحة)))). قال ابن مفلح في "أصوله" (١ / ٣٢٨): (ما كان من أفعاله - عليه السلام - من مقتضى طبع الإنسان وجبلته - كقيام وقعود - فمباح له ولنا اتفاقا).

((٢- أفعال عادية ، كنوع اللباس (حكمها الإباحة)))). قال الشيخ الأشقر في "أفعال الرسول" (١ / ٢٣٧) ما ملخصه: (نقصد

بالفعل (العادي) في هذا المبحث ما فعله النبي - صلى الله عليه وسلم - جريا على عادة قومه ومألوفهم، مما لا يدل دليل على ارتباطه بالشرع، كبعض الأمور التي تتصل بالعناية بالبدن، أو العوائد الجارية بين الأقوام في المناسبات الحيوية، كالزواج والولادة والوفاة. ومن أمثلتها أنه - صلى الله عليه وسلم - لبس المِرْطَ المُرْحَل، والمَخْطَط، والجَبَّة، والعمامة، والقباء. وأطال شعره، واستعمل القرب الجلدية في خزن الماء، وكان يكتحل، ويستعمل الطيب والعطور.

وحكم هذه الأمور العادية وأمثالها، كنظائرها من الأفعال الجبلية، والأصل فيها جميعاً أنها تدل على الإباحة لا غير، إلا في حالين:
١- أن يرد قول يأمر بها أو يرغب فيها، فيظهر أنها حينئذ تكون شرعية.

٢ - أن يظهر ارتباطها بالشرع بقريئة غير قولية، كتوجيه الميت في قبره إلى القبلة، فإن ارتباط ذلك بالشرع لا خفاء به، وهذا النوع الأخير سوف يأتي التمثيل له بأوسع مما هنا عند الكلام على القسم الخامس.

((٣- أفعال قام الدليل على خصوصيتها بالنبي صلى الله عليه وسلم، كالوصال في الصيام (وهذه لا يثبت حكمها لغيره))) قال ابن مفلح في "أصوله" (١/ ٣٢٨): (وما اختص به كتخييره نساءه بينه وبين الدنيا، وزيادته منهن على أربع، ووصاله الصوم - فمختص به اتفاقاً) ..

((٤- ما فعله ليان يحمل في القرآن، كيانه لصفة الصلاة (وحكمه كحكم المحمل))) . حكم الفعل البياني عند الأصوليين بحسب ما هو بيان له، فيرجع إلى المبين في معرفة حكمه.

فإن كان الفعل بيانا لآية دالة على الوجوب، دل على الوجوب، كقوله تعالى: (وَأَقِمُوا الصَّلَاةَ) [البقرة: ٤٣] بين - صلى الله عليه وسلم - بفعله ميقات صلاة الظهر مثلاً، فيجب إيقاعها في ذلك الوقت. ويبين أنها أربع ركعات، فلا يجوز غير ذلك. وبين ما فيها من القيام والركوع والسجود. فوجب الإتيان بها في الصلاة.

وكذلك الجمعة، بين - صلى الله عليه وسلم - بفعله أنها ركعتان.

ودليل كون الفعل بيانا في أكثر هذه الفروع الإجماع.

وإن كان المبين ندبا كان الفعل البياني ندبا كإقامة ثالث أيام التشريق بمنى إلى ما قبل الغروب.

وإن كان إباحة كان الفعل مباحا.

((٥- الفعل المطلق الذي لم تعلم صفته فهذا إن ظهر فيه قصد التعبد فحكمه الندب، كالاكتكاف، وإن لم يظهر فيه قصد التعبد

فحكمه الإباحة كالتكحل)) وهذا يدخل فيه النوع الأول أي الفعل العادي الذي لم يظهر فيه قصد القرية وهو على الإباحة كما

سبق، وكان الولي به أن يفرد هذا القسم للفعل العادي الذي ظهر فيه وجه القرية ويكون على الندب على أرجح الأقوال.

وهو ما وقع في أثناء العبادة، أو في وسيلتها، أو قبلها قريبا منها، أو بعدها كذلك.

فما وقع في أثناء العبادة نزوله - صلى الله عليه وسلم - بالمحصب ليلة النفر، وقبض الأصابع الثلاث في التشهد، ووضعها على

الأرض مضمومة في السجود، وجلسة الاستراحة بعد الركعة الأولى وبعد الثالثة، والتطيب للإحلال من الإحرام، واتكاؤه - صلى

الله عليه وسلم - أثناء الخطبة على قوس أو عصا، ولبس النعلين في الصلاة، يحتمل أنه فعله لكونه من سنة الصلاة، ويحتمل أنه فعله

على سبيل الجواز فقط، كما يلبس في الصلاة قطنا أو صوفاً أو غير ذلك.

ومما وقع في وسيلة العبادة دخوله مكة من طريق كُدَيٍّ، وخروجه من طريق كَدَاء ودخوله المسجد الحرام من باب بني شيبه، وطوافه

- صلى الله عليه وسلم - بالبيت راكبا على بعير، وكذلك في السعي بين الصفا والمروة، ووقوفه في الموقف بعرفات على بعير،

وعودته - صلى الله عليه وسلم - من صلاة العيد من طريق غير طريق الذهاب، وذهابه إلى العيد ورجوعه منه ماشيا ..

((ج - السنة التقريرية. وهي سكوت النبي صلى الله عليه وسلم عن إنكار أمر وقع أمامه أو وقع في عصره وعلم به)).

الأولى تعريفه بما عرفه به الشيخ الأشقر حيث قال: "هو كف النبي صلى الله عليه وسلم عن الإنكار على ما علم به من قول، أو فعل". وقولنا: "كف" أولى من قولنا: "سكوت"؛ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قد يسكت عن المنكر لكن يغيره بيده. ((مثل سكوته عن الإنكار على خالد بن الوليد عندما أكل الضب على مائدة النبي صلى الله عليه وسلم)).

؛

شروط صحة دلالة التقرير () :

الشرط الأول - أن يعلم النبي - صلى الله عليه وسلم - بالفعل، سواء سمعه، أو رآه مباشرة، وهو الأكثر من الأقارير المحتج بها، أو حصل في غيبته ونقل إليه كما نقل إليه خبر تأخيرهم لصلاة العصر حتى غربت الشمس يوم بني قريظة. ومما يقوم مقام العلم أن يشيع الفعل وينتشر ويكثر وقوعه بين الصحابة فيكون مثل هذا الفعل حجة. الشرط الثاني - أن يكون المقر متقاداً للشرع، بأن يكون مسلماً سامعاً مطيعاً، أما إن كان كافراً، فإن تقريره لا يدل على رفع الحرج، وقد أقر النبي - صلى الله عليه وسلم - اليهود والنصارى على بيعهم وكنائسهم وعلى عباداتهم. الشرط الثالث - أن لا يكون قد علم من حاله - صلى الله عليه وسلم - إنكاره لذلك الفعل قبل وقوعه وبعد وقوعه، حتى استقر ذلك شرعاً ثابتاً، وحكماً راسخاً لا يحتمل التغير ولا النسخ. وذلك كعبادة غير الله ونكاح المحارم. الشرط الرابع - أن لا يمنع من الإنكار مانع سوى ما تقدم. فإن وجد مانع صحيح أمكن إحالة الإقرار عليه، فلا يكون حجة. ومن هذه الموانع أن يسكت النبي - صلى الله عليه وسلم - في انتظار الوحي، ويعلم ذلك من حاله، فلا يكون سكوته قبل البيان حجة على انتفاء الحرج عن الفعل.

((٣) . تعريف أقسام السنة من حيث السند وأمثلتها:

أ - السنة متواترة . وهي ما رواها جماعة يستحيل في العادة تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه ، وكان مستندهم الحس . مثالها : حديث (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) .

ب - السنة الأحادية . وهي ما رواها واحد أو أكثر ولم يبلغوا حد التواتر . وهذا أكثر السنة . مثالها : حديث (لا صلاة لمن لم يقرأ بأم القرآن) .

ج - السنة المشهورة . وهي ما رواها آحاد في الأصل ثم رواها عنه جماعة . مثالها : حديث (إنما الأعمال بالنيات) .

وسبق الكلام عن هذا التقسيم في شرح تيسير مصطلح الحديث فراجع.

تنبيه:

الأولى تعريف الآحاد بأنه ما لم يجمع شروط المتواتر.

وتعريف المشهور بأنه : ما رواه ثلاثة - فأكثر في كل طبقة - ما لم يبلغ حد التواتر.

((حجية السنة ومنزلتها:

اتفق المسلمون على أن السنة حجة يجب العمل بها بشرط ثبوتها عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولم يخالف في ذلك أحد من أهل

الإسلام.

وقد دل على وجوب الاحتجاج بالسنة والعمل بها أدلة كثيرة من النص والمعنى :

فمن النص : قوله تعالى (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) وقوله تعالى (من يطع الرسول فقد أطاع الله) .

وقال تعالى :

_ { قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ } .

_ { فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ } .

_ { وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُمْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُبِينًا } .

_ { فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا } .

- { فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ } .

ومن السنة :

روى الترمذي بإسناد صحيح عن المقدم بن معدي كرب، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "ألا هل عسى رجل يبلغه الحديث عني وهو متكئ على أريكته، فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه حلالا استحللناه. وما وجدنا فيه حراما حرماناه، وإن ما حرم رسول الله كما حرم الله".

روى الشيخان عن أبي هريرة، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله». روى الشيخان عن أنس عن أنس مرفوعا: "من رغب عن سنتي فليس مني".

روى الشيخان عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: «إذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه، وإذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم».

((وأما المعنى : فإن العقل السليم يدل على وجوب العمل بالسنة ، وذلك لأن المسلمين متفقون على وجوب العمل بكتاب الله تعالى ،

وكثير من أحكام القرآن محملة تحتاج إلى بيان ليتم العمل بها ، ولا يمكن أن يتم العمل بها إلا بالعمل بالسنة ، فيكون العمل بالسنة واجبا ، تبعاً لقاعدة (ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب) .

وهذا كلام واضح وقد سبق بيان أنواع الأحكام التي جاءت بها السنة.

((إلا أنه قد يترك أحد العلماء العمل بسنة ثبتت عند غيره لأسباب خاصة كعدم ثبوتها عنده بطريق معتبر ، أو عدم بلوغها له ، أو

لوجود ما يعارض العمل بها عنده ككونها منسوخة)).

وقد ذكر تقي الدين ابن تيمية اعذارا عشرة للأئمة عند مخالفة السنة فقال في رفع الملام عن الأئمة الأعلام ما ملخصه: "وليعلم أنه

ليس أحد من الأئمة -المقبولين عند الأمة قبولا عاما- يتعمد مخالفة رسول الله صلى الله عليه وسلم في شيء من سنته؛ دقيق ولا

جليل. فإنهم متفقون اتفاقا يقينيا على وجوب اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم. وعلى أن كل أحد من الناس يؤخذ من قوله ويترك

إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم. ولكن إذا وجد لواحد منهم قول قد جاء حديث صحيح بخلافه فلا بد له من عذر في تركه.

وجميع الأعذار ثلاثة أصناف:

أحدها: عدم اعتقاده أن النبي صلى الله عليه وسلم قاله.

والثاني: عدم اعتقاده إرادة تلك المسألة بذلك القول.

والثالث: اعتقاده أن ذلك الحكم منسوخ.

وهذه الأصناف الثلاثة تنفرع إلى أسباب متعددة:

السبب الأول: أن لا يكون الحديث قد بلغه.

السبب الثاني:

أن يكون الحديث قد بلغه لكنه لم يثبت عنده. إما لأن محدثه أو محدث محدثه أو غيره من رجال الإسناد مجهول عنده أو متهم أو سيئ الحفظ. فإن الأحاديث كانت قد انتشرت واشتهرت لكن كانت تبلغ كثيرا من العلماء من طرق ضعيفة وقد بلغت غيرهم من طرق صحيحة غير تلك الطرق فتكون حجة من هذا الوجه مع أنها لم تبلغ من خالفها من الوجه الآخر.

السبب الثالث: اعتقاد ضعف الحديث بجتهاد قد خالفه فيه غيره.

السبب الرابع: اشتراطه في خبر الواحد العدل الحافظ شروطا يخالفه فيها غيره. مثل اشتراط بعضهم عرض الحديث على الكتاب والسنة واشتراط بعضهم أن يكون المحدث فقيها إذا خالف قياس الأصول واشتراط بعضهم انتشار الحديث وظهوره إذا كان فيما تعم به البلوى إلى غير ذلك مما هو معروف في مواضعه.

السبب الخامس: أن يكون الحديث قد بلغه وثبت عنده لكن نسيه.

السبب السادس: عدم معرفته بدلالة الحديث. تارة لكون اللفظ الذي في الحديث غريبا عنده مثل لفظ "المزبنة" و "المخابرة" و "المحاولة" و "الملازمة" و "المنابذة" و "الغرر" ؛ إلى غير ذلك من الكلمات الغريبة التي قد يختلف العلماء في تفسيرها.

السبب السابع: اعتقاده أن لا دلالة في الحديث.

والفرق بين هذا وبين الذي قبله أن الأول لم يعرف جهة الدلالة.

والثاني عرف جهة الدلالة لكن اعتقد أنها ليست دلالة صحيحة بأن يكون له من الأصول ما يرد تلك الدلالة سواء كانت في نفس الأمر صوابا أو خطأ مثل أن يعتقد أن العام المخصوص ليس بحجة. أو أن المفهوم ليس بحجة أو أن العموم الوارد على سبب مقصور على سببه أو أن الأمر المجرد لا يقتضي الوجوب؛ أو لا يقتضي الفور..

السبب الثامن: اعتقاده أن تلك الدلالة قد عارضها ما دل على أنها ليست مرادة. مثل معارضة العام بخاص أو المطلق بمقيد أو الأمر المطلق بما ينفي الوجوب أو الحقيقة بما يدل على المجاز. إلى أنواع المعارضات. وهو باب واسع أيضا؛ فإن تعارض دلالات الأقوال وترجيح بعضها على بعض بحر خضم.

السبب التاسع: اعتقاده أن الحديث معارض بما يدل على ضعفه؛ أو نسخه؛ أو تأويله إن كان قابلا للتأويل بما يصلح أن يكون معارضا بالاتفاق مثل آية أو حديث آخر أو مثل إجماع.

السبب العاشر: معارضته بما يدل على ضعفه أو نسخه أو تأويله مما لا يعتقده غيره أو جنسه معارضا؛ أو لا يكون في الحقيقة

معارضاً راجحاً؛ كمعارضة كثير من الكوفيين الحديث الصحيح بظاهر القرآن واعتقادهم أن ظاهر القرآن من العموم ونحوه مقدم على نص الحديث ثم قد يعتقد ما ليس بظاهر ظاهراً لما في دلالات القول من الوجوه الكثيرة .. فهذه الأسباب العشرة ظاهرة.

وفي كثير من الأحاديث يجوز أن يكون للعالم حجة في ترك العمل بالحديث لم نطلع نحن عليها؛ فإن مدارك العلم واسعة ولم نطلع نحن على جميع ما في بواطن العلماء.

والعالم قد يبدي حجته وقد لا يبديها وإذا أبداها فقد تبلعنا وقد لا تبلعنا وإذا بلغتنا فقد ندرك موضع احتجاجه وقد لا ندركه سواء كانت الحجة صواباً في نفس الأمر أم لا.

لكن نحن وإن جوزنا هذا فلا يجوز لنا أن نعدل عن قول ظهرت حجته بحديث صحيح وافقه طائفة من أهل العلم؛ إلى قول آخر قاله عالم يجوز أن يكون معه ما يدفع به هذه الحجة وإن كان أعلم؛ إذ تطرق الخطأ إلى آراء العلماء أكثر من تطرقه إلى الأدلة الشرعية فإن الأدلة الشرعية حجة الله على جميع عباده بخلاف رأي العالم.

والدليل الشرعي يمتنع أن يكون خطأ إذا لم يعارضه دليل آخر ورأي العالم ليس كذلك.

ولو كان العمل بهذا التجويز جائزاً لما بقي في أيدينا شيء من الأدلة التي يجوز فيها مثل هذا لكن الغرض: أنه في نفسه قد يكون معذوراً في تركه له ونحن معذورون في تركنا لهذا الترك....".

((وللعلم بالسنة لا بد من تحقيق بعض الأمور، ومنها:

١- التوثيق من ثبوت السنة عن النبي صلى الله عليه وسلم عن طريق البحث في حال سندها)).

فيعرف ما يتعلق بصحة الحديث وضعفه سنداً ومتناً، لي طرح الضعيف حيث لا يكون في فضائل الأعمال، وي طرح الموضوع مطلقاً، وأن يكون عالماً بحال الرواة في القوة والضعف، ليعلم ما ينجر من الضعف بطريق آخر "ولو" كان علمه بذلك "تقليداً كنقله" ذلك "من كتاب صحيح" من كتب الحديث المنسوبة لأئمتهم كمالك وأحمد والبخاري ومسلم وأبي داود والدارقطني والترمذي والحاكم وغيرهم؛ لأنهم أهل المعرفة بذلك، فجاز الأخذ بقولهم، كما يؤخذ بقول المقومين في القيم.

((٢- معرفة مدلولات ألفاظ اللغة العربية)).

وسبق الكلام عنها في القرآن.

((٣- الاطلاع على أسباب ورود الأحاديث)).

قال الشاطبي في "الموافقات" (٤/ ١٥٥): "وقد يشارك القرآن في هذا المعنى السنة، إذ كثير من الأحاديث وقعت على أسباب، ولا يحصل فهمها إلا بمعرفة ذلك، ومنه أنه نهى عليه الصلاة والسلام عن ادخار لحوم الأضاحي بعد ثلاث، فلما كان بعد ذلك؛ قيل له: [لقد كان الناس ينتفعون بضحاياهم، ويحملون منها الودك، ويتخذون منها الأسقية. فقال: "وما ذاك؟". قالوا: نهيت عن لحوم الضحايا بعد ثلاث. فقال عليه الصلاة والسلام: "إنما نهيتكم من أجل الدافاة التي دفت عليكم؛ فكلوا، وتصدقوا، وادخروا" ...

وقال الشيخ مشهور في تعليقه على الموافقات: "اعتنى بمفردات "أسباب ورود" ابن حمزة الحسيني في كتابه "البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف"، وقبله السيوطي في "اللمع في أسباب ورود الحديث"، وكلاهما مطبوع، وللبلقيني في "محاسن الاصطلاح" ٦٣٣ وما بعدها "كلام جيد نحو ما عند المصنف، وانظر "أسباب ورود الحديث تحليل وتأسيس" لمحمد رأفت سعيد "كتاب الأمانة، رقم ٣٧، ص ١٠٢ وما بعدها"، ولصديقنا الشيخ طارق الأسعد دراسة مسهبة قيد الإعداد بعنوان: "علم أسباب ورود الحديث، ومنزلته في تفسير النصوص الشرعية، ومجال تطبيقه عند المحدثين والأصوليين".

((٤- الاستعانة بعمل الصحابة لفهم السنة)).

قال ابن قدامة في " روضة الناظر " (ص / ١٦٦): (الصحابة أقرب إلى الصواب وأبعد من الخطأ؛ لأنهم حضروا التنزيل وسمعوا كلام الرسول منه فهم أعلم بالتأويل وأعرف بالمقاصد فيكون قولهم أولى كالعلماء مع العامة". وسوف يأتي مزيد بيان لهذه المسألة عند الكلام على مذهب الصحابي.

((٣- الإجماع)).

تعريفه: هو اتفاق العلماء المجتهدين من أمة محمد صلى الله عليه وسلم في عصر من العصور على حكم شرعي)).

الإجماع في اللغة يطلق على معنيين وهما:

أولاً: العزم والتصميم على الشيء، ومن ذلك قوله تعالى: (فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ) [يونس: ٧١] أي: اعزموا أمركم وادعوا شركاءكم.

ومنه أيضاً قوله تعالى: (فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ وَاجْتَمَعُوا أَن يُجْعَلُوهُ فِي غِيَابَتِ الْجُبِّ) [يوسف: ١٥] أي: عزموا أن يجعلوه.

ومنه حديث: (من لم يجمع الصوم من الليل فلا صيام له) أي من لم يعزم على الصيام فينويه.

ثانياً: الاتفاق، يقال أجمعت الجماعة على كذا إذا اتفقوا عليه.

وأما تعريف المؤلف فلا بد من لإضافة بعض القيود له فيصبح: (اتفاق العدول من مجتهدي هذه الأمة في عصر بعد النبي صلى الله عليه وسلم على حكم شرعي غير مسبوق بخلاف مستقر).

فخرج بقولنا: " اتفاق " وجود خلاف ولو من واحد فلا ينعقد معه الإجماع.

وأما قيد العدالة فسبق في شرحي للموقظة أن حققت أن مبنى العدالة يدور على ظن الصدق دون غيره من الشروط كاجتناب الأعمال السيئة من شرك أو فسق أو بدعة.

والعدالة ليست شرطاً في الاجتهاد، وإنما هي شرط في الفتيا، أو الحكم؛ وذلك لأن الفتيا، أو الحكم إنما هي خبر عن حكم الله الذي وصل إليه المجتهد باجتهاده، ويدخل في ذلك إخبارنا عن اجتهاده.

وعليه فمن غلب على الظن صدقه فهو عدل يقبل اجتهاده وخبره عن اجتهاده، ومن غلب على الظن كذبه، وعدم صدقه فاجتهاده وإن كان صحيحاً لتوفر شروط الاجتهاد فيه إلا أن خبره عن اجتهاده يكون غير مقبولا فلا يعتد به في الإجماع.

وعليه فلا بد من إضافة قيد العدالة للمجتهدين.

وخرج بقولنا " مجتهدي " العوام والمقلدون فلا يعتبر وفاقهم ولا خلافهم.

و«يعتبر في إجماع كل فن قول أهله» كالفقيه في الفقه، والأصولي في الأصول، والنحوي في النحو، والطبيب في الطب «إذ غيرهم» أي: غير أهل ذلك الفن «بالإضافة» إلى ذلك الفن «عامة» ...

وخرج بقولنا: " هذه الأمة " إجماع غيرها فلا يعتبر.

أما قول الشيخ (اتفاق مجتهدي هذه الأمة) يشعر بعدم انعقاد إجماع إلى يوم القيامة؛ لأن أمة محمد - صلى الله عليه وسلم - تشمل جميع من اتبعه إلى يوم القيامة ومن كان منهم موجوداً في عصر من العصور فهو يعم بعض الأمة لا كلها. وعليه فلا بد من إضافة قيد: في عصر؛ ليصح كون اتفاق أهل الاجتهاد في أي عصر من العصور إجماعاً صحيحاً.

وخرج بقولنا: "بعد النبي صلى الله عليه وسلم"، اتفاقهم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فلا يعتبر إجماعاً من حيث كونه دليلاً؛ لأن الدليل حصل بسنة النبي صلى الله عليه وسلم، من قول أو فعل أو تقرير ولذلك إذا قال الصحابي كنا نفعل أو كانوا يفعلون كذا على عهد النبي صلى الله عليه وسلم، كان مرفوعاً حكماً لا نقلاً للإجماع.

وخرج بقولنا: "على حكم شرعي" اتفاقهم على حكم عقلي أو عادي فلا مدخل له هنا إذ البحث في الإجماع كدليل من أدلة الشرع. لا يسبقه خلاف مستقر، فإن سبقه ذلك فلا إجماع؛ لأن الأقوال لا تبطل بموت قائلها. فالإجماع لا يرفع الخلاف السابق، وإنما يمنع من حدوث خلاف.

((أقسام الإجماع من حيث نوع الاتفاق)):

١- الإجماع الصريح، وهو: ما صرح فيه جميع علماء العصر بأرائهم في المسألة.

٢- الإجماع السكوتي، وهو: أن يصرح بعض العلماء برأيه في المسألة ويسكت الباقون من غير إبداء موافقة أو معارضة).

قال الطوفي في "شرح مختصر الروضة" (٣/ ١٢٦): «(الإجماع إما نطقي، أو سكوتي» وكل واحد منهما: إما «تواتر أو آحاد». فالنطقي: ما كان اتفاق مجتهدي الأمة جميعهم عليه نطقاً، بمعنى أن كل واحد منهم نطق بصريح الحكم في الواقعة، نفيًا أو إثباتاً. وهذا معنى قوله: «إما نطقي من الكل».

والسكوتي: ما نطق به البعض، وسكت البعض، وكل واحد من هذين إما أن ينقل تواتراً أو آحاداً، أي: ينقل بالتواتر أو الآحاد أن جميع المجتهدين نطقوا بصريح الحكم، أو ينقل بالتواتر أو الآحاد أن بعض المجتهدين أفتى، وبعضهم سكت ... قوله: «ومراتبها» أي: مراتب أقسام الإجماع «متفاوتة» في القوة والضعف، وأقواها النطقي المتواتر، ثم النطقي المنقول آحاداً، لضعف الآحاد عن التواتر، ثم السكوتي المتواتر، ثم السكوتي المنقول آحاداً ... فهذه أربع مراتب، طرفان وواسطتان، لأنها إما نطقي متواتر، أو سكوتي آحاد، هذان طرفان، في كل واحد منهما جهة قوة أو ضعف، أو نطقي آحاد، أو سكوتي متواتر، هذان واسطتان، في كل واحدة منهما جهة قوة وجهة ضعف، وذلك ظاهر، فإن أردنا الترجيح بين الواسطتين، فالنطقي الآحاد أولى بالرجحان، لأن الاحتمالات القادحة في السكوتي أكثر وأقوى منها في الآحاد).

وزاد الشنقيطي نوعاً آخر للقطعي، وهو القولي المشاهد قال في "المذكرة" (ص/ ١٥٣): (واعلم أن الإجماع الذي هو حجة قاطعة عند الأصوليين هو القطعي لا الظني. والقطعي هو القولي المشاهد أو المنقول بعدد التواتر والظني كالسكوتي والمنقول بالآحاد) فالقولي المشاهد يكون حجة قاطعة في حق المشاهد، كما أن قول النبي - صلى الله عليه وسلم - دليل قاطع في حق من شافهه به، فأما إن نقل لنا بطريق الآحاد كان حجة ظنية).

((حجية الإجماع ومنزلته:))

الإجماع ثالث الأدلة بعد القرآن والسنة، فهو متأخر في الرتبة عنهما، وذلك لأن الإجماع لا بد أن يكون بعد صدور الاجتهاد من كل واحد من العلماء، ولا بد أن يكون هذا الاجتهاد مستنداً إلى دليل من القرآن أو السنة في الغالب، لذا كان متأخراً عنهما في الرتبة.
وإذا ثبت وقوع الإجماع من علماء العصر الواحد فإنه يكون حجة يجب على أهل عصره اتباعه، ويحرم على من جاء بعدهم من أهل العصور اللاحقة مخالفة ذلك الإجماع، ويدل على ذلك أدلة منها:

١- قوله تعالى : (ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا) . فقد توعده الله تعالى من يشاقق الرسول صلى الله عليه وسلم ، وجمع إلى ذلك الوعيد اتباع غير سبيل المؤمنين ، مما يدل على وجوب اتباع الرسول صلى الله عليه وسلم ووجوب اتباع سبيل المؤمنين للخروج من هذا الوعيد ، وإذا كان اتباع سبيل المؤمنين واجبا فإنه يلزم قبول ما اتفق عليه العلماء من الأحكام ؛ لأنه يعد من سبيل المؤمنين .

٢- ما تواتر في السنة تواتراً معنوياً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من إثبات عصمة الأمة من الاجتماع على خطأ أو ضلالة ، فيكون ذلك دليلاً على أن ما أجمع عليه علماء هذه الأمة يكون صواباً وحقاً ، وما كان كذلك فإنه يكون حجة يجب اتباعه . ومن الأحاديث التي وردت بهذا المعنى قوله صلى الله عليه وسلم : (لا تجتمع أمتي على ضلالة) وفي رواية : (سألت ربي أن لا تجتمع أمتي على ضلالة فأعطانيها) وقوله صلى الله عليه وسلم : (إن الله لا يجمع أمتي على ضلالة ، ويد الله مع الجماعة ، ومن شذ شذ إلى النار) .

وكلمة : (ضلالة) نكرة في سياق النفي فتعم جميع الضلال من كفر وكل معصية، فإن ثبت انتفاء اجتماع الأمة على خطأ، صار ما اجتمعت عليه حقاً واجب الإتيان .
قال الشيخ العثيمين في "الأصول" (ص/ ٦٥) : (إجماع الأمة على شيء إما أن يكون حقاً وإما أن يكون باطلاً، فإن كان حقاً فهو حجة، وإن كان باطلاً فكيف يجوز أن تجمع هذه الأمة التي هي أكرم الأمم على الله منذ عهد نبيها إلى قيام الساعة على أمر باطل لا يرضى به الله؟! هذا من أكبر المحال).

أدلة أخرى:

قال الطوفي في "شرح مختصر الروضة" (٣/ ١٥) : (قوله تعالى: (وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا «أي: عدولا» خيارا... قوله تعالى: (لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ) [البقرة: ١٤٣] أي: لتشهدوا يوم القيامة على الأمم أن أنبياءهم بلغوهم أمر الله تعالى بالتوحيد وأحكامه، فدل على أن المراد بالوسط من تقبل شهادته، خصوصاً في ذلك اليوم، على ذلك الخلق العظيم: وهو العدل وإذا ثبت أن الوسط في الآية الكريمة هو العدل، فالاستدلال بها من وجهين:
أحدهما: أن وصفهم بالعدالة في سياق المدح، وإنما يحسن المدح إذا كانوا على الصواب في أقوالهم وأفعالهم، وذلك يوجب أن ما اتفقوا عليه يكون صواباً.

الوجه الثاني: أن الوصف بالعدالة، إما لكل واحد منهم أو لمجموعهم، والأول باطل قطعاً، لوجود آحاد الفساق فيهم كثيراً، فتعين الثاني، وهو أن الوصف بالعدالة لمجموعهم، وذلك يقتضي أن ما يقولونه مجتمعين عليه حق وصواب؛ لأن قائل غير الحق والصواب يكون كاذباً، والكاذب لا يكون عدلاً ...).

وقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ) [النساء: ٥٩]: أنه تعالى أمر في الآية بالرد إلى الله ورسوله، أي الكتاب والسنة، بشرط وجود التنازع في الحكم بين المؤمنين؛ ليرتفع التنازع ويحصل الاتفاق بينهم، وذلك يدل على أنه إذا لم يوجد التنازع بل كان الحكم مجمعا عليه فلا يجب الرجوع إلى الكتاب والسنة؛ لانعدام الشروط بشرطه، بل يكتفى بالإجماع عنهما، فكان الإجماع حجة، يجب العمل به كالكتاب والسنة.

ومن أقوى الأدلة على حجية الإجماع قوله تعالى: (وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا) [النساء: ١١٥]، وجه الاستدلال بها أنه سبحانه توعد بالنار من اتبع غير سبيل المؤمنين، وذلك «يوجب إتباع سبيلهم» وإذا أجمعوا على أمر، كان سبيلا لهم، فيكون إتباعه واجبا على كل واحد، منهم ومن غيرهم، وهو المراد بكون الإجماع حجة).

(٤) - القياس:

أ. تعريف القياس:

إلحاق أمر غير منصوص على حكمه الشرعي بأمر منصوص على حكمه الشرعي لاشتراكهما في وصف جامع بينهما.

ب. أركان القياس:

١- الأصل . ٢- الفرع . ٣- العلة . ٤- الحكم))

القياس في اللغة مصدرا لفعل قاس يقيس قيسا وقياسا، وله في اللغة معنيان: أولهما التقدير، تقول: قاس الفلاح الأرض بالقضبة أي قدرها بها، وتقول: قاس التاجر الثوب بالذراع أي قدره به. وثانيهما: المساواة، تقول: أسامة لا يقاس بخالد، أي: لا يساويه.

شرح تعريف الماتن الاصطلاحي:

وتعريفه قريب من تعريف الشيخ العثيمين (تسوية فرع بأصل في حكم لعلة جامعة) فالتسوية هي بمعنى إلحاق وغير المنصوص على حكمه هو الفرع، والمنصوص عليه هو الأصل.

قال في العثيمين "شرح الأصول" (ص/ ٥١٠): (أن نسوي الفرع بالأصل في حكمه من أجل أنها متفقان في العلة الموجبة للحكم فهذه أربعة أمور:

"فرع": وهو مقيس.

"وأصل": وهو المقيس عليه.

"وحكم": وهو ما اقتضاه الدليل الشرعي من وجوب أو تحريم، أو صحة أو فساد أو غيرها، فهذا هو الحكم، وعرفتم فيما سبق الأحكام التكاليفية الخمسة والأحكام الوضعية التي ذكرنا منها ثلاثة، فالحكم إذاً هو ما اقتضاه الدليل الشرعي "من وجوب" - بأن نقول: هذا واجب قياساً على هذا.

"أو تحريم": بأن نقول: هذا حرام قياساً على هذا.

"أو صحة": بأن نقول هذا صحيح قياساً على هذا.

"أو فساد": فنقول: هذا فاسد قياساً على هذا.

"أو إباحة": بأن نقول: هذا مباح قياساً على هذا، أو ما أشبه ذلك.

المهم أن الحكم هو ما اقتضاه الدليل الشرعي، فسوي الفرع بالأصل في ذلك الحكم.

وقوله: ("العلة": فهي المعنى الذي ثبت بسببه حكم الأصل).

٥) والأولى تعريف العلة بأنها: (وصف ظاهر منضبط دل الدليل على كونه مناطا للحكم).

مثال ذلك إذا قلنا: إن العلة في جريان الربا في البُرِّ أنه مكيل، فنلحق به على هذا كل ما كان مكيلاً؛ لأنَّ العلة التي أوجبت الحكم وهو جريان الربا في البُرِّ هي الكيل، فإذا وجدت هذه العلة في أي شيء جرى فيه الربا قياساً على البُرِّ.

وإذا قلنا إن العلة الطعم ولم نعتبر الكيل، قلنا: يجري الربا في كل مطعوم.

وإن قلنا: الكيل والطعم قلنا: يجري الربا في كل مكيل مطعوم.

فالمهم أن العلة هي الوصف أو المعنى الذي ثبت بسببه حكم الأصل، وبناءً على ذلك فلا قياس في الأمور التعبدية التي لا نعقل علتها لفوات ركن من أركان القياس وهو العلة الجامعة بين الأصل والفرع ولهذا قلنا: وهذه الأربعة أركان القياس).

((مثال القياس:))

١ - أنه قد ورد النص عن الرسول صلى الله عليه وسلم بالنهي عن بيع البر بالبر إلا مثلاً بمثل ويداً بيد، وإذا تأملنا العلة في هذا

النهي وجدنا أنها كونه مكيلاً أو مقتاناً، وهذه العلة موجودة في الأرز، فيُقاس على البر فيحرم بيع الأرز بالأرز إلا مثلاً بمثل ويداً

بيد. (فالبر أصل، والأرز فرع، والكيل أو الاقتيات علة، وتحريم بيعه بحسنه متفاضلاً أو مؤجلاً هو الحكم)

٢ - أنه قد ورد النص عن الرسول صلى الله عليه وسلم بطهارة الهرة، والعلة في ذلك هي كثرة طوفانها بالبيت وصعوبة التحرز منها

، وهذه العلة موجودة في الفأرة، فتُقاس الفأرة على الهرة في طهارة كل منهما وطهارة ما يلبسانه. (فالهرة أصل، والفأرة فرع،

وكثرة الطوفان وصعوبة التحرز علة، وطهارة كل منهما هي الحكم)). وكلامه واضح.

((حجية القياس ومنزلته:))

القياس هو الدليل الرابع من أدلة الشريعة، وحجته تكاد أن تكون محلاً للاتفاق، ولم يخالف في ذلك إلا قلة لا يُلتفت إلى

خلافهم)).

وأما ابن حزم ومن تبعه فإنهم لا يقولون بالتعليل أصلاً، والنصوص التي وردت معللة يسمون العلة سبباً ولا يطردها. قال ابن

حزم في الأحكام (٨ / ٥٦٣): (ولسنا ننكر وجود أسباب لبعض أحكام الشريعة بل نشبتها ونقول بها لكننا نقول إنها لا تكون أسباباً

إلا حيث جعلها الله تعالى أسباباً ولا يحل أن يتعدى بها المواضع التي نص فيها على أنها أسباب لما جعلت أسباباً له). وقال أيضاً (٨ /

٥٦٦): (فاعلم الآن أن العلل كلها منفية عن أفعال الله تعالى وعن جميع أحكامه البتة؛ لأنه لا تكون العلة إلا في مضطر، واعلم أن

الأسباب كلها منفية عن أفعال الله تعالى كلها وعن أحكامه حاشا ما نص تعالى عليه أو رسوله صلى الله عليه وسلم). وانظر

"المسائل المشتركة" للشيخ العروسي (ص / ٢٧٤).

قال ابن تيمية في "درء تعارض العقل والنقل" (٥ / ٢٤٩): "أبو محمد بن حزم، مع معرفته بالحديث، وانتصاره لطريقة داود

وأمثاله من نفاة القياس أصحاب الظاهر، قد بالغ في نفي الصفات وردّها إلى العلم، مع أنه لا يثبت علماً هو صفة، ويزعم أن أسماء

الله، كالعليم والقدير ونحوهما، لا تدل على العلم والقدرة، وينتسب إلى الإمام أحمد وأمثاله من أئمة السنة، ويدعي أن قوله هو قول

أهل السنة والحديث، ويذم الأشعري وأصحابه ذمّاً عظيماً، ويدعي أنهم خرجوا عن مذهب السنة والحديث في الصفات.

ومن المعلوم الذي لا يمكن مدافعتة أن مذهب الأشعري وأصحابه في مسائل الصفات أقرب إلى مذهب أهل السنة والحديث من

مذهب ابن حزم وأمثاله في ذلك ...".

((وقد دل على حجته أدلة كثيرة من قول الرسول صلى الله عليه وسلم وفعله ، وعليه عمل السلف من الصحابة والتابعين وأتباعهم ، ومن أدلة ذلك :

١- ما ورد أن رجلاً قال للنبي صلى الله عليه وسلم : يا رسول الله إن أُمِّي ماتت وعليها صوم شهر أفأفرضه عنها ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : (لو كان على أُمك دينٌ أكنْت قاضيه عنها ؟) قال : نعم ، فقال : (فدين الله أحق أن يُقضى) . فقد وجَّه النبي صلى الله عليه وسلم ذلك الرجل إلى الحكم المسؤول عنه بطريق القياس ، مما يدل على اعتبار القياس حجةً ، ولو لم يكن حجة لما لجأ النبي صلى الله عليه وسلم إلى إقناعه بالحكم بطريق القياس .

٢- ما ورد من عمل الصحابة رضوان الله عليهم بالقياس في اختيار خليفة المسلمين بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم ، فقد قاسوا تقديم أبي بكر رضي الله عنها في الخلافة على تقديم النبي صلى الله عليه وسلم له في الصلاة ، حيث ورد عنهم قولهم : (رضي رسول الله لديننا أفلا نرضاه لديننا) .

إلحاق المسكوت عنه بالمنطوق أمر لا شك فيه وأن نظير الحق حق ونظير الباطل باطل . والله جل وعلا قد بين نظائر في القرآن يعلم بها إلحاق النظير والنبي - صلى الله عليه وسلم - أرشد أمته إلى ذلك في أحاديث كثيرة .

فمن ذلك أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه لما سأل النبي - صلى الله عليه وسلم - عن القبلة للصائم فقال له : (أرايت لو تضمضت) فهذا إشارة من النبي - صلى الله عليه وسلم - إلى قياس القبلة على المضمضة بجامع أن القبلة مقدمة الجماع والمضمضة مقدمة للشرب فكل منهما مقدمة الإفطار وليس بإفطار ومحل كون القبلة كالمضمضة إذا كان صاحبها لا يخرج منه شيء أما إذا كانت القبلة تخرج منه شيئاً فهو كالذي إذا تضمض ابتلع شيئاً من الماء فحكمه حكمه .

ومن أصرحها ما ثبت في الصحيحين أن النبي - صلى الله عليه وسلم - جاءه رجل ، كان الرجل أبيض وامرأة بيضاء فولدت له غلاماً أسود فأصاب الرجل فرعاً من سواد الغلام وظن أنها زنت برجل أسود وجاءت بهذا الغلام فجاء إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - منزعجاً وأخبره بأنها جاءت بولد أسود وكان يريد أن يلاعنها وينفي عنه الولد باللعان زعماً أن هذا الولد من زان أسود وأنه ليس ولده لأنه هو أبيض وزوجته بيضاء فقال له النبي - صلى الله عليه وسلم - : (هل لك من إبل ؟) قال : نعم . قال : (ما ألوانها ؟) قال : حمراء . قال : (هل فيها من أورك) والأورك المتصف بلون الورقة والورقة يكون لوناً كحماً الحرم يعني سواد مع بياض يكون في الإبل . قال الرجل إن فيها لورق . قال : (ومن أين جاءت تلك الورقة ؟) آباؤها حمراء وأمها حمراء فمن أين جاءت تلك الورقة ؟ قال : لعل عرقاً نزعها . قال له : (وهذا الولد لعل عرقاً نزعها) . فافتنع الأعرابي وهذا إلحاق نظير بنظير .

وفي الجملة فنظير الحق حق ونظير الباطل باطل ، وهذا مما لا شك فيه ، وأن القياس منه قياس صحيح لا شك فيه كالأقيسة التي ذكرنا ومنه قياس فاسد ، والقرآن ذكر بعض الأقيسة الفاسدة وبعض الأقيسة الصحيحة .

ومن الأقيسة الصحيحة في القرآن قوله تعالى : (إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ) [آل عمران : ٥٩] ... الله جل وعلا قاس لهم هذا الولد على آدم بجامع أن آدم وجد ولم يكن له أم ولا أب خلق ولم يكن له أم ولا أب ، فالذي خلق آدم ولم يكن أب ولا أم فهو قادر على أن يخلق عيسى من أم ولم يكن له أب ، كما خلق حواء من ضلع رجل .

وكذلك قاس الموجودين زمن النبي - صلى الله عليه وسلم - على الأمم الماضية وقال لهم : (أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ دَمَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ) [محمد : ١٠] ثم بين إلحاق النظير بالنظير فقال : وللكافرين أمثالها ، كأن الموجودين زمن

النبي فرع والكفار المتقدمون أصل، والحكم الذي يهددون به العذاب والهلاك والعلة الجامعة تكذيب الرسل والتمرد على رب العالمين. وأمثال ذلك في القرآن كثير.

قوله: ((ب- الأدلة المختلف فيها:

١- مذهب الصحابي.

والمراد بمذهبه: قوله أو فعله الذي لم يروه عن النبي صلى الله عليه وسلم)).

ويدخل في الفعل التقرير.

هل تقرير الصحابي حجة:

ليس المقصود أن ذلك حجة ملزمة كالكتاب والسنة، وإنما المقصود أنه دلالة على ذهاب الصحابي إلى هذا القول. قال الشيخ عبدالله الفوزان في "تيسير الوصول إلى قواعد الأصول": (لا ينسب لساكت قول، ثم إنه لا يجزم بأن هذا الساكت بلغه ذلك القول، أو يكون بلغه وقام مانع من الاعتراض، إمّا لهيبة القائل، أو لأنه لا يرى الإنكار في مسائل الاجتهاد، أو لكونه يخاف على نفسه، أو أنه أنكر ولم يبلغنا إنكاره، إلى غير ذلك من الاحتمالات الواردة في مثل هذه الحال. وقد جعل المصنف المسألة عامة في مجتهدى الأعصار، وبعض الأصوليين يخص ذلك بالصحابة رضي الله عنهم دون من بعدهم؛ لأن منصبهم الشريف لا يقتضي السكوت في موضع المخالفة).

وهذا الأخير هو الراجح عندي، فروى الشيخان من عبادة بن الصامت - رضي الله عنه - أنه قال: (بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على أن نقوم أو نقول بالحق حيثما كنا لا نخاف في الله لومة لائم) ونحن نشهد بالله أنهم وفوا بهذه البيعة وقالوا بالحق وصدعوا به ولم تأخذهم في الله لومة لائم ولم يكتموا شيئاً منه مخافة سوط ولا عصاً ولا أمير ولا وال كما هو معلوم لمن تأمله من هديهم وسيرتهم، وعليه فتقرير الصحابي مذهب له.

((أ. تعريف الصحابي في أصول الفقه:

هو من لقي النبي عليه الصلاة والسلام مؤمناً به وطالت صحبته ومحالسته له)).

التعريف المختار هو: (من اجتمع بالنبي صلى الله عليه وسلم ولو جنياً مؤمناً به ومات على ذلك).

قال الشيخ العثيمين في "شرح الأصول" (ص/ ٤٦٩): ((وقوله: (من اجتمع بالنبي - صلى الله عليه وسلم -): سواء رآه أم لم يره، وسواء سمعه أم لم يسمعه، فلو قدر أن رجلاً أعمى أصم اجتمع بالرسول - صلى الله عليه وسلم - مؤمناً به ومات على ذلك فهو صحابي وإن لم يره ويسمعه، ولا يشترط أن يراه النبي - صلى الله عليه وسلم - فلو حضر مجلساً فيه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فهو صحابي).

وقوله: (اجتمع بالنبي): هذا قيد لا بد منه، فهو وصف أي أن يكون مجتمعاً بالنبي - صلى الله عليه وسلم - حال كونه نبياً، فإن اجتمع به قبل أن يرسل مؤمناً بأنه سيبعث ثم لم يره بعد أن بعث فليس بصحابي، فلا بد أن يكون مجتمعاً بالنبي - صلى الله عليه وسلم - حال نبوته".

وزاد ابن النجار قيماً آخر في التعريف فقال في "شرح الكوكب" (٢/ ٤٧١): (ولو جنياً في الأظهر) أي ولو كان من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مسلماً جنياً في الأظهر من قول العلماء ليدخل الجن الذين قدموا على النبي صلى الله عليه وسلم من نصيبين وأسلموا،

وهم تسعة أو سبعة من اليهود بدليل قوله تعالى: (إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أُنزِلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى) [الأحقاف: ٣٠] وذكر في أسمائهم: شاص، وماص، وناشى، ومنشى، والأحقب، وزوبعة، وسرق، وعمر، وجابر. وقد استشكل ابن الأثير في كتابه "أسد الغابة" قول من ذكرهم من الصحابة. فإن بعضهم لم يذكرهم في الصحابة، وبعضهم ذكرهم قال في شرح التحرير قلت: الأولى أنهم من الصحابة. فإنهم لقوا النبي - صلى الله عليه وسلم - وآمنوا به وأسلموا، وذهبوا إلى قومهم منذرين).

وقيد: (مؤمنا) قيد هام، قال الطوفي في "شرح مختصر الروضة" (٢/ ١٨٥): (وإنما شرطنا مع ذلك الإيمان؛ لأن الكفار الذين صحبوه ورأوه عليه السلام، لا يسمون صحابة بالاتفاق؛ فدل على أن الإيمان شرط في إطلاق اسم الصحابي). وقوله: (ومات على ذلك):

قال الشيخ العثيمين: "فإن مات على الردة فليس بصحابي؛ لأن الردة تبطل جميع الأعمال، قال الله تعالى: (وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا) [الفرقان: ٢٣] والردة تمحو حتى الإسلام فضلاً عن الصحبة، فإن ارتد ثم عاد إلى الإسلام فإن الأصح من أقوال أهل العلم أن صحبته تعود (٢)؛ لأن الله تعالى اشترط لبطلان العمل بالردة أن يموت الإنسان على ردة فقال الله سبحانه وتعالى: (وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ) [البقرة: ٢١٧]".

تنبيه: بيان أنه لا يشترط طول الصحبة والمجالسة في الحكم بالصحبة.

قال القاضي في "العدة" (٣/ ٩٨٧): (ظاهر كلام أحمد رحمه الله: أن اسم الصحابي مطلق على من رأى النبي عليه السلام، وإن لم يختص به اختصاص المصحب، ولا روى عنه الحديث؛ لأنه قال في رواية عبدوس بن مالك العطار: أفضل الناس بعد أهل بدر القرن الذي بعث فيهم، كل من صحبه سنة أو شهرا أو يوما أو ساعة أو رآه، فهو من أصحابه، له من الصحبة على قدر ما صحبه، فقد أطلق اسم الصحبة على من رآه، وإن لم يختص به).

والدليل على ذلك ما رواه مسلم عن أبي سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (يأتي على الناس زمان يغزو فئام من الناس فيقال لهم فيكم من رأى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -؟ فيقولون نعم فيفتح لهم ثم يغزو فئام من الناس فيقال لهم فيكم من رأى من صحب رسول الله - صلى الله عليه وسلم -؟ فيقولون نعم فيفتح لهم ثم يغزو فئام من الناس فيقال لهم هل فيكم من رأى من صحب من صحب رسول الله - صلى الله عليه وسلم -؟ فيقولون نعم فيفتح لهم).

قال تقي الدين في "مجموع الفتاوى" (٢٠/ ٢٩٨): (وحديث أبي سعيد هذا يدل على أن صاحب النبي هو من رآه مؤمنا به وإن قلت صحبته، كما قد نص على ذلك الأئمة أحمد وغيره، وقال مالك: من صحب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - سنة أو شهرا أو يوما أو رآه مؤمنا به فهو من أصحابه له من الصحبة بقدر ذلك وذلك أن لفظ الصحبة جنس تحته أنواع يقال صحبه شهرا وساعة وقد بين في هذا الحديث أن حكم الصحبة يتعلق بمن رآه مؤمنا به فانه لا بد من هذا).

وبدليل ما رواه الحاكم وغيره من حديث عبد الله بن بسر - رضي الله عنه - مرفوعا: (طوبى لمن رآني وطوبى لمن رأى من رآني ولمن رأى من رأى من رآني وآمن بي) ويستفاد منه أن مدار ثبوت هذا الفضل للقرون الثلاثة الفاضلة من الصحابة والتابعين وأتباعهم على الرؤية والإيمان بالنبي - صلى الله عليه وسلم -.

قوله: ((ب. أقسام مذهب الصحابي:))

١ - قول الصحابي أو فعله فيما لا مجال للرأي فيه، كالغيبات والعبادات والمقدرات. فهذا حجة عند الأئمة الأربعة؛ لأنه لا يقبل

الاجتهاد فيكون في حكم المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم. ومثاله: قضاء عمر فيمن فقاً عين الدابة برّيع قيمتها)).

وحقيقة أن هذا يخرج من مذهب الصحابي؛ لأن هذا من المرفوع حكماً.

قال ابن حجر في "النخبة" (ص/ ٤٩): (ومثال المرفوع من القول حكماً لا تصريحاً: أن يقول الصحابي - الذي لم يأخذ عن الإسرائيليات - ما لا مجال للاجتهاد فيه، ولا له تعلق ببيان لغة أو شرح غريب؛ كالإخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق وأخبار الأنبياء ((عليهم الصلاة والسلام))، أو الآتية كالملاحم والفتن وأحوال يوم القيامة. وكذا الإخبار عما يحصل بفعله ثواب مخصوص أو عقاب مخصوص. وإنما كان له حكم المرفوع؛ لأن إخباره بذلك يقتضي مخبراً له، وما لا مجال للاجتهاد فيه يقتضي موقفاً للقائل به، ولا موقف للصحابة إلا النبي صلى الله عليه وآله وسلم، أو بعض من يخبر عن الكتب القديمة، فلهذا وقع الاحتراز عن القسم الثاني، وإذا كان كذلك؛ فله حكم ما لو قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؛ فهو مرفوع؛ سواء كان مما سمعه منه أو عنه بواسطة).

وقد ذكر الشيخ العثيمين - رحمه الله - في شرحه للبيقونية بعض الضوابط للمرفوع حكماً فقال (ص/ ٥١): (والعلماء قالوا في الضابط في المرفوع حكماً، هو الذي ليس للاجتهاد، والرأي فيه مجال، وإنما يؤخذ هذا عن الشرع.

مثل: ما إذا حدّث الصحابي عن أخبار يوم القيامة، أو الأخبار الغيبية، فإننا نقول فيه: هذا مرفوع حكماً؛ لأنه ليس للاجتهاد فيه مجال.

وكذلك لو أن الصحابي فعل عبادة لم ترد بها السنة، لقلنا هذا أيضاً مرفوعاً حكماً.

ومثّلوا لذلك بأن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - صلى في صلاة الكسوف، في كل ركعة ثلاث ركوعات، مع أن السنة جاءت بركوعين في كل ركعة، وقالوا: هذا لا مجال للرأي فيه، ولا يمكن فيه اجتهاد، لأن عدد الركعات أمرٌ توقيفي يحتاج إلى دليل من الكتاب أو السنة، فلو لا أن عند علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - علماً بهذا ما صلى ثلاث ركوعات في ركعة واحدة، فهذا مرفوعٌ حكماً؛ لأنه لا مجال للاجتهاد فيه.

وكذلك إذا قال الصحابي: من السنة كذا، فإنه مرفوع حكماً؛ لأن الصحابي إذا قال: من السنة، فإنما يعني به سنة الرسول صلى الله عليه وسلم، كقول ابن عباس - رضي الله عنهما - حين قرأ الفاتحة في صلاة الجنازة وجهراً، قال: لتعلموا أنها سنة، أو ليعلموا أنها سنة.

وكما قال أنس بن مالك - رضي الله عنه -: من السنة إذا تزوج البكر على الثيب، أقام عندها سبعاً، فهذا ومثاله يكون من المرفوع حكماً؛ لأن الصحابي لا يُضيف السنة إلا إلى سنة الرسول صلى الله عليه وسلم، وأيضاً لو أخبر أحدٌ من الصحابة عن الجنة والنار لقلنا: هذا مرفوعٌ حكماً، إلا أنه يُشترط في هذا النوع: ألا يكون الصحابي ممن عُرف بالأخذ عن بني إسرائيل، فإن كان ممن عُرفوا بذلك، فإنه لا يُعتبر له حكم الرفع؛ لاحتمال أن يكون ما نقله عن بني إسرائيل، وهؤلاء كثيرون أمثال: عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنه - فإنه أخذ جملة كبيرة عن كتب أهل الكتاب، في غزوة اليرموك، مما خُلفه الروم أو غيرهم، لأن في هذا رخصة، فإذا عُرف الصحابي بأنه ينقل عن بني إسرائيل، فإنه لا يكون قوله مرفوعاً حكماً....

(١) وبالأصل قيد: "بكثرة" وحذفناها؛ لأن مفهومها معطل.

كذلك من المرفوع حكماً، إذا نسب الشيء إلى عهد النبي صلى الله عليه وسلم فقل: كانوا يفعلون كذا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم، فهذا من المرفوع حكماً.

وأمثلته كثيرة: مثل قول أسماء بنت أبي بكر - رضي الله عنها - نحرنا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم فرساً في المدينة وأكلناه...).

قوله: ((٢- قول الصحابي أو فعله الذي خالفه فيه غيره من الصحابة . فهذا ليس بحجة في نفسه؛ لأنه عند الاختلاف ليس أحد

القولين بأولى بالحجة من القول الآخر . ومثاله :اختلافهم في توريث الإخوة مع الجد)).

تحرير محل النزاع:

وكلامنا فيما لم يثبت له حكم الرفع - وهو لا يخلو من أن يشتهر، أو لا يشتهر، أو لا يعلم اشتهر أم لم يشتهر.

- والأول وهو ما اشتهر من أقوالهم: إما أن يوافقه سائر الصحابة على ذلك، أو يخالفه، أو لا ينقل لنا كلامهم في ذلك.

- فإن اشتهر قوله ووافقه الصحابة فهو إجماع وهو حجة باتفاق.

- وإن اشتهر فخالفه، فهنا ثلاث مسائل:

الأولى - أن قول بعضهم ليس بحجة على بعض:

قال الشنقيطي: [قول الصحابي الذي ليس له حكم الرفع ليس بحجة على مجتهد آخر من الصحابة إجماعاً].

الثانية - ألا نخرج عن أقوالهم:

قال الأثرم سمعت أبا عبد الله يقول: (إذا كان في المسألة عن النبي صلى الله عليه وسلم حديث لم نأخذ فيها بقول أحد من الصحابة

ولا من بعدهم خلافه وإذا كان في المسألة عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قول مختلف نختار من أقاويلهم ولم نخرج

عن أقاويلهم إلى قول من بعدهم).

الثالثة - أننا نرجح من بين أقوالهم ما ترجحه القرائن.

قال تقي الدين في "مجموع الفتاوى" (٢٠ / ١٤): (وان تنازعوا - أي الصحابة - رد ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول ولم يكن قول

بعضهم حجة مع مخالفة بعضهم له باتفاق العلماء).

قوله: ((٣- قول الصحابي أو فعله الذي انتشر بين الصحابة ولم يخالفه غيره منهم ، فهذا له حكم الإجماع السكوتي ، فهو حجة على

الراجع . ومثاله : إيقاع عمر طلاق الثلاث بلفظ واحد ثلاث طلاقات)).

وهذا حجة ظنية لا قطعية على الراجح من أقوال العلماء.

قال تقي الدين في "مجموع الفتاوى" (٢٠ / ١٤): (وأما أقوال الصحابة فان انتشرت ولم تنكر في زمانهم فهي حجة عند جماهير

العلماء).

وما مثل به إنما هو من سنة الخلفاء الراشدين.

قوله: ((٤- قول الصحابي أو فعله فيما فيه مجال للرأي ولم يُعلم له مخالف من الصحابي ولم ينتشر ذلك منه)) أو لم يعلم هل انتشر ام

لا ((فهذا محل خلاف ، و الراجح أنه ليس بحجة في ذاته ، ولكن يستفاد منه في ترجيح أحد الأقوال عند الاختلاف . لاحتمال خطأ

الصحابي في اجتهاده لكونه غير معصوم)) والظاهر أن استخدم طريقة اللف والنشر المرتب وأن هذا هو وجه ترجيحه لكونه أنه

ليس بحجة في ذاته، ولا ملازمة بين العصمة وصحة الاجتهاد فقد حكم النبي صلى الله عليه وسلم للمجتهد بأجر واحد مع خطئه،

فكونه أخطأ في مسألة لم ينف عنه الاجتهاد وكونه أصاب في مسألة لا يثبت له العصمة، وحكم القاضي بين المتخاصمين ملزم لهم ورافع للخلاف ((مع احتمال كونه استفاده من النبي صلى الله عليه وسلم؛ ولأن اجتهاد الصحابة مقدم على غيرهم)) والظاهر أن هذا وجه ترجيحه لكونه يستفاد منه ترجيح أحد القولين عند الاختلاف.

((كقول عمر رضي الله عنه بالتفريق بين الزوجين في قضاء الحج الفاسد)) لم أقف عليه من قول عمر وقال القاضي أبو يعلى:

"التعليقة الكبيرة في مسائل الخلاف" (٢ / ٢١٩): "روى النجاد قال: حدثنا القعني، عن مالك: أنه بلغه: أن عمر ابن الخطاب وعلي بن أبي طالب وأبا هريرة رضي الله عنه سئلوا عن رجل أصاب أهله، وهو محرم بالحج، فقالوا: ينفذان لوجهيهما حتى يتما حجهما، ثم عليهما الحج من قابل، والمهدي.

وروى بإسناده عن ابن عباس في رجل أصاب امرأته، وهو محرم: يمشيان لوجهيهما، ثم يحجان من قابل، ويحرمان من حيث أحرمما، ويتفرقان، ويهديان جزوراً".

الترجيح:

الراجح عندي هو أن قول الصحابي حجة؛

١ - ما ثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم في الصحيح من وجوه متعددة أنه قال: - (خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم).

فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم أن خير القرون قرنه مطلقاً. وذلك يقتضي تقديمهم في كل باب من أبواب الخير. وإلا لو كانوا خيراً من بعض الوجوه فلا يكونون خير القرون مطلقاً. فلو جاز أن يخطئ الرجل منهم في حكم وسائرهم لم يفتوا بالصواب وإنما ظفر بالصواب من بعدهم وأخطأوا هم لزم أن يكون ذلك القرن خيراً منهم من ذلك الوجه؛ لأن القرن المشتمل على الصواب خير من القرن المشتمل على الخطأ في ذلك الفن. ثم هذا يتعدد في مسائل عديدة؛ لأن من يقول قول الصحابي ليس بحجة يجوز عنده أن يكون من بعدهم أصاب في كل مسألة قال فيها الصحابي قولاً ولم يخالفه صحابي آخر وفات هذا الصواب الصحابة. ومعلوم أن هذا يأتي في مسائل كثيرة تفوق العد والإحصاء فكيف يكونون خيراً ممن بعدهم وقد امتاز القرن الذي بعدهم بالصواب فيما يفوق العد والإحصاء مما أخطأوا فيه. ومعلوم أن فضيلة العلم ومعرفة الصواب أكمل الفضائل وأشرفها.

٢ - ما روى مسلم في صحيحه من حديث أبي موسى الأشعري قال: - صلينا المغرب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلنا لو جلسنا حتى نصلي معه العشاء فجلسنا. فخرج علينا. فقال: - (ما زلتهم ههنا). فقلنا: - يا رسول الله صلينا معك المغرب ثم قلنا نجلس حتى نصلي معك العشاء. قال: - (أحسنتم وأصبتم) - ورفع رأسه إلى السماء وكان كثيراً ما يرفع رأسه إلى السماء. - فقال: - (النجوم أمانة للسماء فإذا ذهب النجوم أتى السماء ما توعد. وأنا أمانة لأصحابي. فإذا ذهب أتى أصحابي ما يوعدون. وأصحابي أمانة لأمتي. فإذا ذهب أصحابي أتى أمتي ما يوعدون).

ووجه الاستدلال بالحديث أنه جعل نسبة أصحابه إلى من بعدهم كنسبته إلى أصحابه وكنسبة النجوم إلى السماء. ومن المعلوم أن هذا التشبيه يعطي من وجوب اهتداء الأمة بهم ما هو نظير اهتدائهم بنبيهم صلى الله عليه وسلم ونظير اهتداء أهل الأرض بالنجوم.

(٧) انظر رسالة: "حجية قول الصحابي عند السلف" للشيخ ترحيب الدوسري.

- وأيضاً - فإنه جعل بقاءهم بين الأمة أمانة لهم وحرزاً من الشر وأسبابه. فلو جاز أن يخطئوا فيما أفتوا به ويظفر به من بعدهم لكان الظافرون بالحق أمانةً للصحابة وحرزاً لهم. وهذا من المحال.

الآثار السلفية:

١ - ما قاله عمر بن الخطاب لطلحة بن عبيد الله - رضي الله عنهما - حينما رآه لباساً ثوباً مصبوغاً وهو محرم: - (إنكم أيها الرهط أئمة يقتدي بكم الناس ...).

٢ - وقال عبد ربه: كنا عند الحسن في مجلس فذكر كلاماً وذكر أصحاب النبي فقال: (أولئك أصحاب محمد، كانوا أبر هذه الأمة قلوباً وأعمقها علماً وأقلها تكلفاً، قوم اختارهم الله عز وجل لصحبة نبيه، وإقامة دينه فتشبهوا بأخلاقهم وطرائقهم فإنهم كانوا ورب الكعبة على الهدى المستقيم).

٣ - قول إبراهيم النخعي: - لو بلغني أنهم - يعني الصحابة - لم يجاوزوا بالوضوء ظفراً لما جاوزته به.

٤ - وقوله - أيضاً: - لو أن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم مسحوا على ظفر لما غسلته التماس الفضل في إتباعهم.

٥ - قول الشعبي: - ما حدثوك به عن أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم فخذ. وما حدثوك به عن رأيهم فانبذه في الحش.

- وقد حكى العلائي إجماع التابعين على الاحتجاج بقول الصحابي فقال: (إن التابعين أجمعوا على اتباع الصحابة فيما ورد عنهم، والأخذ بقولهم، والفتيا به، من غير نكير من أحد. وكانوا من أهل الاجتهاد أيضاً).

قوله: ((٢- المصلحة المرسله (الاستصلاح):

أ- تعريفها: هي المنفعة التي لم يشهد لها دليل خاص بالإلغاء أو الاعتبار، مع كونها متفقة مع مقاصد الشريعة العامة . مثل المصلحة

المرتبة على الالتزام بإشارات المرور المتمثلة في حفظ الأنفس والأموال، وهما من الضرورات الخمس)).

والمصلحة في اللغة: على وزن مفعلة، وهي كالمنفعة وزناً ومعنى، فهي مصدر بمعنى الصلاح، كالمنفعة بمعنى النفع، أو هي اسم للواحدة من المصالح، وقد ذكر ابن منظور الوجهين فقال: (والمصلحة: الصلاح، والمصلحة واحدة المصالح).

والمرسلة: من الإرسال بمعنى الإطلاق، أي: أطلقها الشرع، فلم يقيد بها باعتبار ولا بإلغاء.

قال الشنقيطي - رحمه الله - في "المذكرة" (ص: ٢٠١): (الوصف من حيث هو إما أن يكون في إناطة الحكم به مصلحة أو لا، فإن لم

تكن في إناطة الحكم به مصلحة فهو الوصف الطردي كالطول والقصر بالنسبة إلى جميع الأحكام والذكورة والأنوثة بالنسبة إلى

العتق، والطردي لا يعمل به حكم، وإن كان في إناطة الحكم به مصلحة فهو المسمى بالوصف المناسب وهو على ثلاثة أقسام:

الأول: أن يشهد الشرع باعتبار تلك المصلحة كالإسكار فانه وصف مناسب لتحريم الخمر لتضمنه مصلحة حفظ العقل. وقد نص

الشرع على اعتبار هذه المصلحة فحرم الخمر لأجلها. وهذا هو المؤثر والملائم.

الثاني: أن يلغي الشرع تلك المصلحة ولا ينظر إليها كما لو ظاهر الملك من امرأته، فالمصلحة في تكفيره بالصوم لأنه هو الذي يردعه

لخفة العتق ونحوه عليه لكن الشرع ألغى هذه المصلحة، وأوجب الكفارة بالعتق من غير نظر إلى وصف المكفر بكونه فقيراً أو ملكاً

وهذا الوصف يسمى الغريب عند جماعة أهل الأصول.

الثالث: أن لا يشهد الشرع لاعتبار تلك المصلحة بدليل خاص، ولا لإلغائها بدليل خاص، وهذا بعينه هو الاستصلاح، ويسمى المرسل، والمصلحة المرسلة، والمصالح المرسلة، وسمي مصلحة لاشتغالها على المصلحة وسميت مرسلة لعدم التنصيص على اعتباره ولا على إلغائها.

واعلم أن المصالح من حيث هي ثلاث أقسام:

الأول: مصلحة درء المفاسد، وهي المعرفة بالضروريات وهي ستة لأن درء المفسدة إما عن الدين، أو النفس، أو العقل، أو النسب، أو المال، أو العرض، ومن فروع درء المفاسد نصب الأئمة ووجوب قتل المرتد، وعقوبة المضل صيانة للدين، وتحريم القتل ووجوب القصاص فيه صيانة للأنفس، وتحريم الخمر ووجوب الجلد فيها صيانة للعقول، وتحريم الزنا ووجوب الحد فيه صيانة للنسب، وتحريم السرقة ووجوب القطع فيها صيانة للمال، وتحريم القذف ووجوب الحد فيه صيانة للأعراض.

الثاني: التحسينات: وتسمى التتميمات وهي الجري على مكارم الأخلاق ومحاسن العادات، ومن فروعها خصال الفطرة كإعفاء اللحي وقص الشارب، ومنها تحري المستقذرات ووجوب الإنفاق على الأقارب الفقراء كالآباء والأبناء...).

((مثالها:))

١- ضرب المتهم للإقرار بالسرقة أو القتل .

٢- تدوين العلوم كالحديث وعلوم العربية ونحوها)).

نقط المصحف، وشكله، وكتابته، لأجل حفظه في الأوليين من التصحيف، وفي الثالث من الذهاب والنسيان، قالوا: ومن أمثلة ذلك حرق عثمان رضي الله عنه للمصاحف وجمع الناس على مصحف واحد خوف الاختلاف - استخلاف أبي بكر لعمر - ترك عمر الخلافة شورى بين ستة من كبار الصحابة - إنشاء الدواوين - تضمين الصناع - هدم عثمان وغيره الدور المجاورة للمسجد عند ضيق المسجد لأجل مصلحة توسعته - زيادة عثمان لأحد الأذنين في الجمعة لكثرة الناس، قالوا: ومنها اشتراء عمر رضي الله عنه دار صفوان بن أمية واتخاذها سجناً لمعاقبة أهل الجرائم - تدوين الدواوين في عهد عمر رضي الله عنه فكتب عمر أسماء الجند في ديوان يعرف به الجند وتميز به أهل كل ناحية ويعرف به من تخلف ممن لم يتخلف ..

((حجيتها:))

وواقع عمل العلماء سلفاً وخلفاً هو العمل بالمصلحة وترتيب الحكم عليها متى ما لمسا فيها أنها مندرجة ضمن مقاصد الشارع ،

ومن أقوى الأدلة على حجيتها عمل الصحابة بها في مسائل كثيرة، كجمع القرآن وكتابته، وقتل الجماعة بالواحد...)).

قال الشيخ أبو حازم الكاتب ما ملخصه:

الخلاف في حجية المصلحة المرسلة:

أ - تحرير محل النزاع :

أولاً: اتفق العلماء على عدم جواز العمل بالمصلحة المرسلة في باب العبادات ؛ لأنها توقيفية تعبدية.

ثانياً: اتفق العلماء على عدم جواز العمل بالمصلحة المرسلة في المقدرات التي لا يعقل معناها كالحدود والكفارات وفروض الإرث ونحوها.

ثالثاً: اختلفوا في الاحتجاج بالمصلحة المرسلة في باب المعاملات والعادات ونحوها على ثلاثة أقوال:

القول الأول : عدم جواز الأخذ بالمصلحة المرسله وهو قول الباقلاني والآمدي وابن الحاجب ونسبه ابن الهمام للحنفية ونسبه الآمدي للشافعية وهو قول الظاهرية.

القول الثاني : جواز الاحتجاج بالمصلحة المرسله وهو قول المالكية والحنابلة وهو الصحيح من مذهب الحنفية وهو قول الشافعي على الأصح.

القول الثالث : جواز الأخذ بالمصلحة المرسله إذا كانت المصلحة (ضرورية قطعية كلية) وهو قول الغزالي في المستصفى ، وفي كتابه شفاء الغليل اختار أن تكون ضرورية أو حاجية وعامة أما الخاصة فتجوز في حالات نادرة.

أدلة القولين الأول والثاني (أما القول الثالث فهو في الحقيقة يرجع إلى القول الثاني عند التحقيق)

أدلة القول الأول : استدل المانعون من الاحتجاج بالمصلحة المرسله بما يلي :

١- عدم وجود دليل من الكتاب والسنة يدل على جواز الاحتجاج بها .
وأجيب عنه بعدم التسليم بانتفاء الدليل مطلقاً ، نعم لا يوجد دليل خاص معين على تلك المصلحة لكن النصوص العامة والقواعد الكلية دلت على اعتبار جنس هذه المصلحة .

٢- أن المصالح منقسمة قسمين : مصالح معتبرة ومصالح ملغاة ، وما سُكت عنه متردد بين القسمين ، وليس إلحاقه بأحدهما أولى من الآخر .

وأجيب عنه بعدم التسليم بأنها مترددة بين القسمين ، وإنما هي ملحقة بالمعتبرة لشهادة النصوص العامة والقواعد الكلية بذلك لملائمتها للمقاصد المعتبرة فهذا يرجح إلحاقها بها دون إلحاقها بالملغاة .

٣- أن المصالح إذا دل عليها الشرع انضبطت وانحصرت بما ذكره الشارع ، وإن لم تكن كذلك لم تنضبط واتسع الرأي والخلاف فيها وأصبح العلماء مشرعون كالأنبياء وذهبت هيبة الشريعة .

وأجيب عنه بأن المصالح المرسله إذا ثبتت فإنها تضبط بنصوص الشريعة العامة والقواعد الكلية المنضبطة فلا تخرج عند ذلك عن هذه الضوابط ، والعلماء ليسوا مشرعين في تلك الحالة ؛ لأن ما يعملون به من المصالح مضبوط بضوابط الشريعة الثابتة .

٤- أن القول بالمصلحة المرسله قول بالرأي والهوى والتشهي ، ويلزم منه أن يستغل ذلك أهل الأهواء والأغراض للوصول إلى مآربهم وأغراضهم باسم المصلحة .

وأجيب عنه بعدم التسليم في ذلك ؛ لأن هذه المصالح مضبوطة بشروط وضوابط معينة منها ملاءمتها للشرع ، ومنها أن تكون في جانب المعاملات والعادات ، ومنها أن يكون القائل بها من أهل الاجتهاد الذي توفرت فيه شروط المجتهد فلا يمكن أن يستغل ذلك أهل الاجتهاد والخوف من الله .

أدلة القول الثاني : استدل القائلون بحجية المصلحة المرسله بما يلي :

١- قوله تعالى ﴿ فاعتبروا يا أولي الأبصار ﴾ .

وجه الاستدلال : أن الله تبارك وتعالى أمرنا بالاعتبار وهو المجاوزة ، والاستدلال بكون الشيء مصلحة على كونه مشروعاً مجاوزة فيدخل في عموم النص .

٢- حديث معاذ رضي الله عنه حينما بعثه النبي ﷺ إلى اليمن فقال له : إن عرض لك قضاء فبم تحكم ؟ قال بكتاب الله ، قال : فإن لم تجد

في كتاب الله ؟ قال : فبسنة رسول الله ﷺ ، قال : فإن لم يكن في سنة رسول الله ﷺ ؟ قال : أجتهد رأيي لا آلو ، ف ضرب رسول الله ﷺ على صدره وقال : الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله ﷺ لما يرضي رسول الله ﷺ " أخرجه أبو داود والترمذي وسبق الكلام عليه .

وجه الاستدلال : أن النبي ﷺ أقر معاذاً رضي الله عنه على الاجتهاد ، وهو الاستنباط إذا عدم النص الخاص ، واستنباطه سيكون عن طريق مجموع النصوص والقواعد الكلية في الشريعة والمصالح المرسله تدخل في ذلك .

٣- عمل الصحابة رضي الله عنهم بالمصلحة المرسله - كما سبق - حتى حكي في ذلك إجماعهم .

٤- أن النصوص الشرعية محصورة والحوادث والوقائع غير محصورة ولا بد أن يوجد حكم لله تعالى في كل مسألة فكان لا بد من استنباط الأحكام من روح النصوص وقواعدها الكلية مما يتلاءم مع مقاصد الشارع ، وهذا يكون عن طريق المصالح المرسله .

٥- أنا إذا غلب على ظننا أن هذا الحكم مصلحته غالبية على مفسدته فإنه يجب اعتباره ؛ لأن العمل بالظن واجب شرعاً .

٦- أن العمل بالمصلحة المرسله مما لا يتم الواجب إلا به فيكون واجباً .

٧- أنه ثبت بالاستقراء أن هذه الشريعة مبنية على المصالح للخلق في الدنيا والآخرة ، وبناء الأحكام على المصالح المرسله فيه تحقيق لمصالح الخلق فتكون حجة .

الترجيح : الأظهر في هذه المسألة هو القول الثاني ، وهو أن المصلحة المرسله حجة لكن وفق ضوابط معينة يأتي بيانها ، وعند التحقيق نجد أن الفقهاء جميعاً في مختلف المذاهب يعملون بها كما سيأتي .

((الواقع أنه لا خلاف بين العلماء في اعتبار المصالح المرسله ، إلا أنهم يختلفون فيها من جهة مدى تحقق شروطها)) .

قال الشيخ أبو حازم الكاتب : " قال القرافي : (المصلحة المرسله في جميع المذاهب على التحقيق ؛ لأنهم يقيسون ويفرقون بالمناسبات ، ولا يطلبون شاهداً بالاعتبار ولا نعني بالمصلحة المرسله إلا ذلك) وقال ابن دقيق العيد : (نعم ، الذي لا شك فيه أن مالكا ترجيحاً على غيره من الفقهاء في هذا النوع ، ويلي أحمد بن حنبل ، ولا يكاد يخلو غيرهما عن اعتباره في الجملة ، ولكن لهما ترجيح في الاستعمال على غيرهما) ، وقال الشنقيطي : (جميع المذاهب يتعلق أهلها بالمصالح المرسله ، وإن زعموا التباعد عنها) ولكنهم يختلفون في النظر إليها فالمالكية يعدونها دليلاً مستقلاً ، والجمهور من الشافعية والحنابلة وأحد الأقوال عند الحنفية يدرجونها تحت القياس ، وبعض الحنفية يدخلها تحت الاستحسان ، وبعضهم كالغزالي يرجعها لمقصود الشارع الذي دل عليه الكتاب والسنة والإجماع . "

((ج شروطها))

١- أن لا تعارض نصاً أو إجماعاً)) وإلا كانت مصلحة ملغاة؛ لأن معنى إرسالها أن الشارع لم يلغها ولم يعتبرها .

((٢- أن تكون حقيقية لا وهمية)) فالمصلحة المتوهمة لا ينظر إليها ، ومثالها : ما يتوهمه بعض الناس من أن التسوية بين الرجل والمرأة في الإرث فيه مصلحة ، وهي ترغيب الكفار في الإسلام ، ومن ذلك : ما يتوهمه البعض من أن العمل بالقوانين الوضعية المستوردة فيه مصلحة وهي التسوية بين الناس في الحقوق والواجبات .

وهؤلاء وأولئك غفلوا عن أن خالق الناس أعلم بما يصلحهم وما يناسبهم ، وأن ترغيب الكفار في الإسلام بترك فرض من فرائضه مفاسده أعظم مما يتوخى فيه من مصلحة ، وما في القوانين الوضعية من المصالح يمكن تحصيلها من الشريعة على وجه أكمل .

((٣- أن تكون عامة لا خاصة))؛ لأنها إن لم تكن عامة كانت خاصة، والأحكام في الشريعة لا توضع لفرد ولا لبعض وإنما هي للناس كافة بغير تفرقة.

((٤- أن تكون في مواضع الاجتهاد ؛ فلا تكون في العقيدة أو العبادات أو المقدرات)) فتكون فيما يعقل معناه من الوسائل

والعادات والمعاملات ونحو ذلك ولا تكون في المواضع التي يتعين فيها التوقيف، كأسماء الله وصفاته، والبعث والجزاء، والعبادات المحضة، والمقدرات كالموارث وأنصبة الزكاة، فإن المصلحة المرسلة لا يمكن أن يستدل بها على ثبوت عبادة أو زيادة فيها أو نقص شيء منها.

فحقيقة التعبدات المحضة ونحوها أنها لا يعقل معناها على التفصيل، وهذا هو السر في اعتبار المصالح المرسلة في العادات والمعاملات ونحوها دون العبادات المحضة ونحوها، بالإضافة إلى أن العبادات حق خاص للشارع، ولا يمكن معرفة حقه كما وكيفاً وزماناً ومكاناً وهيئة إلا من جهته، فيأتي به العبد على ما رسم له، ولهذا لم يكل شيئاً من العبادات إلى آراء العباد فلم يبق إلا الوقوف عند ما حده، بينما تهتدي العقول البشرية في الجملة إلى معرفة حكم وعلل ومعاني العادات والمعاملات، ولذلك جاز دخول المصالح في هذا دون ذلك.

((٥- أن لا تعارض مصلحة أو مفسدة مساوية لها أو أعظم منها)) إذا لم يمكن الجمع بين المصلحتين.

ومن الشروط أيضاً^{١٠}:

١- أن ترجع إلى حفظ أمر ضروري فتكون من باب ما لا يتم الواجب إلا به، أو ترجع إلى رفع الحرج فتكون من باب التخفيف فمثلاً جمع القرآن حفظاً للشريعة بحفظ أصلها، وكتابتها سد لباب الاختلاف فيه، وتضمنين الصناعات لحفظ الصنعة والمال، وجواز الحبس والضرب في التهم للاحتيال لحفظ المال وهكذا ...

٨- أن يكون حصول المصلحة بالحكم مقطوعاً به أو غالباً على الظن، أما المصالح التي يكون تحصيلها بالحكم الظني فلا يعمل بها.

((٣- الاستصحاب))

أ. تعريفه: هو: إثبات حكم أو نفيه في الزمان الحاضر استناداً إلى ثبوته أو انتفائه في الزمان السابق)).

الاستصحاب لغة^{١١}:

الاستصحاب لغة: استفعال من الصحبة أي طلب الصحبة، والصحبة يراد بها معان:

الأول: المقاربة والمقارنة ولذا يقال للقرين صاحب.

الثاني: الملازمة وعدم المفارقة ومنه تسمية الزوجة صاحبة ملازمتها للزوج وطول صحبتها له في الغالب كما في قوله تعالى: ﴿ وصاحبته وأخيه ﴾.

الثالث: الحفظ ومنه قولهم: أَصْحَبَ الرَّجُلَ وَأَصْطَحَبَهُ: حَفِظَهُ.

الرابع: الانقياد ومنه قولهم: أَصْحَبَ الْبَعِيرُ وَالِدَابَّةُ: انْقَادًا.

١٠) وهذه الشروط في حقيقتها مستمدة من طبيعة المصلحة، ومن كونها دليلاً شرعياً. وانظر: الاعتصام (٢/ ٦٢٧)، بحث المصالح المرسلة لعلي جريشة (ص/ ٤٤)، "أصول الفقه" للشيخ عياض السلمي (ص/ ٢٠٩)، ضوابط المصلحة في الشريعة الإسلامية، حقيقة البدعة للشيخ الغامدي (٢/ ١٧٩) وغيرها.

١١) وقد استندت من مقال للشيخ أبو حازم الكاتب حول الاستصحاب.

الاستصحاب اصطلاحاً:

وتعريف الماتن فيه بعض القصور يظهر مما يلي:

الاستصحاب هو (التمسك بالحكم الثابت شرعاً أو عقلاً في الماضي للعلم أو الظن بانتفاء الدليل الشرعي المغير)

فلا بد للاستصحاب من الآتي:

الأول : أن يستند في الماضي إلى دليل شرعي أو عقلي وهي الإباحة العقلية أو البراءة الأصلية، وهي الحكم قبل ورود الشرع.

الثاني : العلم أو الظن بعدم وجود الدليل المغير للحكم السابق ، ولا يكفي في ذلك الجهل بعدم وجود الدليل ، ويحصل العلم أو الظن عن طريق البحث والطلب ممن هم أهل لذلك.

الثالث : أن الدليل المغير لا بد أن يكون شرعياً.

قال الشيخ عياض السلمي: "معنى التعريف: أنه إذا ثبت حكم بدليل معين في وقت معين يبقى ذلك الحكم ثابتاً حتى يرد دليل يرفعه.

ووجه تسميته استصحاباً: أن المجتهد يستصحب الحكم الأول حتى يرد ما يدل على ارتفاعه.

مثال ذلك: إذا توضحاً ثم شك في وجود ما ينقض الموضوع فإنه يستصحب الحكم السابق، وهو كونه طاهراً حتى يثبت خلافه".

وقد اختلف العلماء في حكم الاستصحاب والراجع أنه حجة شرعية ولكنه يأتي في آخر الأدلة الشرعية وآخر مدار الفتوى

وأضعف الأدلة فلا يصار إليه إلا بعد أن لا يوجد دليل من الكتاب أو السنة أو الإجماع أو قول الصحابي كما ذكر شيخ الإسلام ابن

تيمية وغيره ، و مما يدل على ضعفه أمران:

١- أن أدنى دليل مغير يمكن أن يرجح عليه.

٢- أنه مبني على العلم أو الظن بعدم وجود الدليل المغير وهذا ينبني على قوة المجتهد وسعة علمه وكثرة البحث والطلب في أدلة

الشرعية وهذا لا يتأتى لكل مجتهد فقد خفيت كثير من الأدلة على كبار المجتهدين من الصحابة ومن بعدهم ولم يطلعوا عليها.

عمل الصحابة بالاستصحاب:

- قال رجل لابن عباس _ رضي الله عنهما _ رأيت إذا شككت في الفجر وأنا أريد الصيام؟ قال: كل ما شككت حتى لا تشك "

أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة في مصنفيهما.

وجه الاستدلال : أن ابن عباس رضي الله عنهما استصحب الأصل وهو بقاء الليل إلى أن يتيقن طلوع الفجر ولم يعتد بالشك في

طلوع الفجر.

- قال علي رضي الله عنه : " إذا فقدت زوجها لم تزوج حتى يصل أن يموت " أخرجه ابن أبي شيبة فاستصحب الأصل وهو بقاء

الزوج حياً وعليه فالأصل بقاء حكم الزوجية حتى يرد ما يرفعه.

((ب. أقسامه:))

١ - استصحاب البراءة الأصلية.

كالحكم ببراءة الذمة من صلاة سادسة، ومن الديون المالية للآخرين في الأصل بناءً على عدم ثبوتها سابقاً.

وهذا القسم حجة عند الجمهور)).

قال الشنقيطي في "المذكرة" (ص: ١٩٠): "استصحاب العدم الأصلي حتى يرد دليل ناقل عنه؛ لأن العقل يدل على براءة الذمة حتى يقوم الدليل كعدم وجوب صيام صفر مثلاً؛ لأن الأصل براءة الذمة منه فيستصحب الحال في ذلك وهذا النوع هو الذي ينصرف إليه اسم الاستصحاب وهو المعروف بالبراءة الأصلية والإباحة العقلية. وهذا النوع قد دل القرآن على اعتباره في آيات كثيرة كقوله تعالى: ((فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى فله ما سلف ...)) الآية.

وقوله: {وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِلَّ قَوْمًا بَعْدَ إِذْ هَدَاهُمْ حَتَّى يُبَيِّنَ لَهُمْ مَا يَتَّقُونَ إِنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ} [التوبة: ١١٥] ووجه الدلالة في الآية الأولى انه لما نزل تحريم الربا خافوا من الأموال المكتسبة من الربا قبل التحريم. فبينت الآية ما اكتسبوا من الربا قبل التحريم على البراءة الأصلية حلال لهم ولا حرج عليهم فيه. ووجه دلالة الآية الثانية: ان النبي صلى الله عليه وسلم لما استغفر لعمه أبي طالب واستغفر المسلمون لموتاهم من المشركين وأنزل الله {وَمَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولِي قُرْبَى مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ} [التوبة: ١١٣] ندموا على استغفارهم للمشركين بينت الآية أن استغفارهم لهم قبل التحريم على البراءة الأصلية لا اثم عليهم فيه ولا حرج حتى بين لهم الله ما يتقونه كالاستغفار لهم مثلاً.

((٢)- استصحاب الحكم الذي دل الدليل على ثبوته ، ولم يقم دليل على تغييره .

مثل : الحكم باستمرار الزوجية في الحاضر بناء على ثبوتها في الماضي دون المطالبة بدليل على استمرارها . وهو حجة عند الجمهور)).

وهذا ما يسميه ابن القيم _ رحمه الله _ بـ (استصحاب الوصف المثبت للحكم الشرعي) .
مثاله : استصحاب الملك الثابت بالبيع أو الهبة أو الإرث حتى يرد ما يزيله من بيع أو هبة أو إرث أو نحوها ، واستصحاب حكم الزوجية الثابت بالعقد حتى يرد ما يغيره من طلاق أو فسخ أو خلع ، واستصحاب شغل الذمة بالقرض أو الضمان أو الكفالة الثابتة لسبب حتى يرد ما يزيلها ، واستصحاب حكم الوضوء بعد الوضوء حتى يرد ما ينقضه ، ويلتحق بهذا الحكم بتكرار اللزوم مع تكرار الأسباب الموجبة له كتكرار شهر رمضان وأوقات الصلوات ووجوب النفقة على الأقارب عند تكرار الحاجات .
حكمه : هذا النوع حجة عند الأكثر وحكي فيه الاتفاق لكن الأظهر أنه داخل في الخلاف السابق مع الحنفية .

((٣)- استصحاب الدليل مع احتيال المعارض .

مثل : استصحاب النص الشرعي حتى يرد ما يدل على نسخه، والعام حتى يرد ما يخصه وهو حجة عند الجمهور).

فاستصحاب الدليل الشرعي وهو نوعان :

١ - استصحاب الثبوت حتى يرد النسخ .

٢ - استصحاب العموم حتى يرد المخصص .

حكمه : هذا النوع حجة باتفاق ، لكن الأصوليين يختلفون في تسميته استصحاباً).

((٤)- استصحاب الحكم الثابت بالإجماع في محل النزاع . مثاله : من لم يجد الماء يجوز له التيمم بالإجماع، وإذا وجده أثناء الصلاة

يستصحب الإجماع السابق ويكمل صلاته .

وهو ليس حجة عند الجمهور؛ لأن الإجماع مشروط بعدم الماء وقد زال الشرط)).

إذا ثبت حكم في مسألة في حالة معينة واتفق أهل العلم عليه ثم اختلفت الحالة وتغيرت صفتها فهل يستمر الحكم المجمع عليه ويستصحب إلى الحالة الثانية أو لا ؟

أمثلة :

١ - مسألة جواز بيع أم الولد حيث انعقد الإجماع على جواز بيع الأمة قبل أن تلد فهل يستصحب هذا الحكم فيجوز بيعها بعد أن تلد أولاً ؟ قولان:

الأول : أنه لا يجوز بيعها بعد أن تلد وهو قول الجمهور .

الثاني : يجوز بيعها بعد أن تلد وهو قول الظاهرية .

٢ - مسألة وجوب زكاة الحلي حيث انعقد الإجماع على وجوب الزكاة في الذهب قبل أن يصاغ حلياً إذا بلغ النصاب فهل إذا صيغ الذهب حلياً يستصحب حكم الوجوب أولاً ؟ قولان:

الأول : أنه لا تجب فيه الزكاة وهو قول الجمهور وأكثر أهل العلم وهو قول الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد .

الثاني : أنه تجب فيه الزكاة وهو قول أبي حنيفة والظاهرية .

وقد اختلف في هذا النوع من الاستصحاب على قولين :

القول الأول : أن استصحاب حكم الإجماع في محل النزاع حجة وبه قال المزني وأبو ثور والصيرفي والفخر الرازي والآمدي من الشافعية ، وابن الحاجب من المالكية ، وابن شاقلا وابن حامد في أحد قوليه وابن القيم من الحنابلة ، وهو قول الظاهرية ورجحه الشوكاني .

القول الثاني : أن استصحاب حكم الإجماع في محل النزاع ليس بحجة وهو قول الأكثر من الحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة ، ونسبه الأسنوي للشافعي وبه قال الباجي وأبو بكر بن العربي من المالكية والغزالي وأبو الطيب الطبري والشيرازي وابن السبكي والسمعاني والزرکشي من الشافعية ، وابن قدامة وابن حامد في القول الثاني والقاضي أبو يعلى وأبو الخطاب وابن عقيل والحلواني وابن الزاغوني من الحنابلة ، ورجحه الشنقيطي وهو الراجح .

قوله: ((٤- سد الذرائع

تعريفها: هي المنع من التصرف الذي يؤدي أو يمكن أن يؤدي إلى أمر منهي عنه شرعاً)).

تعريف سد الذرائع كمركب إضافي:

السد لغة: الحائل وإغلاق الخلل . ومن ذلك قوله: " قَالُوا يَا ذَا الْقُرْآنِ إِنَّ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ فَهَلْ نَجْعَلُ لَكَ خَرْجاً عَلَى أَنْ تَجْعَلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَهُمْ سَدًّا " . وقوله: " وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا فَأَغْشَيْنَاهُمْ فَهُمْ لَا يُبْصِرُونَ " .

الذريعة لغة: الوسيلة والسبب الموصل إلى الشيء .

وعرفها المتن كلقب بأنها: " المنع من التصرف الذي يؤدي أو يمكن أن يؤدي إلى أمر منهي عنه شرعاً " وهذا تعريف جيد إلا أنه لم يقيّد الوسيلة بأنها مباحة .

وعليه فتعرف بأنها: " منع الوسائل المباحة في ظاهرها المفضية غالباً إلى مفسد راجحة " .

قال ابن عاشور: " هذا المركب لقب في اصطلاح الفقهاء لإبطال الأعمال التي تؤول إلى فسادٍ مُعتَبَر وهي في ذاتها لا مفسدة فيها " .
الأعمال التي تؤول إلى فسادٍ مُعتَبَر وهي في ذاتها لا مفسدة فيها " .

ومن هذا التعريف يمكن أن نستخلص ثلاثة قيود ينضبط بها معنى سدّ الذرائع عند الأصوليين وهي :

الأول: أن الوسيلة المتوسَّل بها في أصلها مباحة؛ لأن الوسائل المُحرَّمة في ذاتها إنما حُرِّمت لكونها في نفسها فساداً فلا يخالف في ذلك أحد وليست هذه الصورة مما نحن فيه.

والثاني: أن الأمر المتوسَّل إليه لا بدَّ أن يكون محظوراً في الشرع؛ لأنه لو لم يكن كذلك لما حصل منع الوسيلة المفضية إليه.

والثالث: أن الوسيلة لا بدَّ أن تفضي غالباً إلى مفسدةٍ راجحة؛ لأن العبرة بغالب الظنِّ وغالب الظنِّ يجري مجرى العلم في الأحكام. فإذا كانت الوسيلة تفضي نادراً إلى مفسدةٍ فإنها لا تُمنع؛ لأن النادر لا حُكْم له.

وكذلك إذا كانت الوسيلة تفضي إلى مفسدةٍ مرجوحةٍ فإنها تُمنع؛ لأن المصالح الراجحة مقدَّمةٌ على المفاسد المرجوحة.

ويستوي الحُكْم في ذلك سواء قصد المكلفُ التوسَّل بالمباح إلى المنهي عنه أم لم يقصد، مع إن القصد إلى ذلك أشنع.

قال ابن القيم: "والشارع حرَّم الذرائع، وإن لم يُقصد بها المحرَّم؛ لإفضائها إليه فكيف إذا قصد بها المحرَّم نفسه؟".

((أمثلتها:))

١- المنع من سب آله المشرِّكين عند من يُعلم من حاله أنه يسب الله تعالى لثلاث يؤدي إلى سب الله تعالى.

٢- منع القاضي من أخذ الهدية لثلاث يؤدي إلى أخذ الرشوة.

٣- منع التجار من احتكار السلع لثلاث يؤدي ذلك إلى أن يضيقوا على الناس في أقواتهم)).

قال الشيخ عبد الحكيم درقاوي في مقاله "سد الذرائع في الشريعة الإسلامية": "وقد قسم علماء أصول الفقه الذرائع خمسة أقسام:

القسم الأول: ما أدى إلى مفسدة مقطوع بها، وهذا القسم أجمعت الأمة على سدِّه ومنعه وحسمه.

ومن أمثلة هذا القسم - على سبيل المثال - ما يلي:

١- قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨]، فحرَّم الله تعالى سبَّ آله

المشرِّكين - مع كون السب حميةً لله وإهانةً لأهلته - لكونه ذريعةً إلى سبِّ الله عز وجل فكانت مصلحة ترك مسبته تعالى أولى من مصلحة سبِّ آلهتهم، وجاء التصريح على المنع لثلاث يكون سبباً في فعل الحرام.

٢- ويقول تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقُولُوا رَاعِنَا وَقُولُوا انظُرْنَا وَاسْمَعُوا وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٠٤]، وذلك

أن المسلمين كانوا يقولون: راعنا يا رسول الله، من المراعاة؛ أي: أرعنا سمعك، وفرغ سمعك لكلامنا، وكانت هذه اللفظة شيئاً

قبيحاً بلغة اليهود، وقيل: كان معناها عندهم: اسمع لا سمعت، وقيل: هي من الرعونة فهي تعالى المسلمين عن قولها؛ سداً

لذريعة المشابهة، ولثلاث يكون ذلك ذريعةً إلى أن يقولها اليهود للنبي تشبُّهاً بالمسلمين، يقصدون بها غير ما يقصده المسلمون، ولثلاث

يخاطب بلفظ يحتمل معنى فاسداً.

٣- وأمر عليه السلام أن يفرَّق بين الأولاد في المضاجع، فلا ينام الذكر مع الأنثى في فراش واحد؛ لأن ذلك قد يكون باباً من تلبس

إبليس عليهما، فيتحد الفراش وهما لا يشعرا؛ قال عليه السلام: "مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعِ سِنِينَ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا

وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرِ، وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ".

٤- ونهى المرأة عن السفر بغير محرم؛ قطعاً لذريعة الطمع فيها والفجور بها.

القسم الثاني: ملغى إجماعاً؛ لأن مفسدته نادرة الوقوع؛ لذلك أجمعت الأمة على عدم منعه، وأنه ذريعة لا تُسد ووسيلة لا تُحسم،

كالمنع من زراعة العنب خشية الخمر، فإنه لم يقل به أحد، ومنه كذلك المنع من المجاورة في البيوت خشية الزنا.

القسم الثالث: يختلف فيه بين السد والترك، وذلك كبيع الآجال، وكذلك يختلف في تضمين الصناع؛ لأنهم يؤثرون في السلع بصنعتهم، فتتغير السلع فلا يعرفها ربها إذا بيعت، فيضمنون سدًا لذريعة الأخذ، أم لا يضمنون لأنهم أجراء، وأصل الإجارة على الأمانة قولان.

وكذلك تضمين حملة الطعام لثلاث تمتد أيديهم إليه.

القسم الرابع: الذرائع والوسائل المشروعة المفضية إلى البدعة مثل:

- ١ - أن يكون للمكلف طريقان في سلوكه للآخرة، أحدهما أسهل والآخر صعب، فيأخذ بالطريق الأصعب ويترك الأسهل بناء على التشديد على النفس، كالذي يجد للطهارة ماءين، ساخناً وبارداً، فيتحرى البارد الشاق استعماله، بدليل إسباغ الوضوء على المكاره، فهذا لم يعط النفس حقها، وخالف دليل رفع الحرج؛ ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩].
- ٢ - ومن ذلك الاقتصار على البشع في المأكّل، والخشن في الملبس من غير ضرورة.
- ٣ - ومنه أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أمر بقطع الشجرة التي بويع تحتها النبي - صلى الله عليه وسلم - لأن الناس كانوا يذهبون إليها، فيصلون تحتها، فخاف عليهم الفتنة.

"فهذه الأمور جائزة أو مندوب إليها، ولكن العلماء كرهوا فعلها؛ خوفاً من البدعة، لأن اتخاذاها سنة، إنما هو بأن يواظب الناس عليها مظهرين لها، وهذا شأن السنة، وإذا جرت مجرى السنن، صارت من البدع بلا شك."

القسم الخامس: تجوز الحيل يناقض سدّ الذرائع، فقد كتب ابن القيم فصلاً هاماً، بيّن فيه الأهمية القصوى لمبدأ سدّ الذرائع، وانتهى فيه إلى أن سدّ الذرائع هو أحد أرباع الدين، ثم بنى عليه بحثاً في تحريم الحيلة، معتبراً إياها رافعةً للتحريم ومسقطاً للوجوب.

ومن أمثلة الحيل المفضية إلى فتح الذرائع المحرمة:

- ١ - إبطال حيلة إسقاط الزكاة، وذلك ببيع ما في اليد من النصاب قبل حلول الحول، ثم استرداده بعد ذلك، وهذه حيلة محرمة باطلة.

٢ - ومن الحيل الباطلة لإسقاط حدّ السرقة: أن يحفر الحرّ السقف، ثم يدخل عبده، فيخرج المتاع من السقف. فهذه الحيل وأمثالها لا يحلّ لمسلم أن يفتي بها في دين الله، "ومن أفتى بها فقد قلب الإسلام ظهراً لبطن، ونقض عرى الإسلام عروة عروة، قال أحمد بن زهير بن مروان: كانت امرأة هاهنا بمرّو، أرادت أن تختلج من زوجها، فأبى زوجها عليها، فقيل لها: لو ارتدّدت عن الإسلام لبنت منه، ففعلت، فذكرت ذلك لعبد الله بن المبارك، فقال: من وضع هذا الكتاب فهو كافر، ومن سمع به ورّض به فهو كافر..."

((حجيتها))

وسدّ الذرائع حجة، ومن الأدلة على أصل الاحتجاج بها قوله تعالى: (ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدواً بغير

علم) فقد منع الله المسلمين من سب آله الكفار مع أنها تستحق السب، وذلك لأجل أن لا يؤدي ذلك أن يقوم الكفار بسب الله

تعالى.

والذي يظهر أن العلماء لا يختلفون في أصل العمل بسد الذرائع، ولكن قد يحصل الخلاف بينهم في كثرة الاستناد إليها، أو في النظر إلى ذات التصرف الذي يمكن أن يؤدي إلى أمر منهى عنه، أي هل يؤدي إليه قطعاً أو على سبيل الظن أو نادراً؟، ومن هنا يحصل الخلاف بينهم في لزوم سد الذريعة والمنع مما تؤدي إليه)).

قال الشيخ مصلح النجار: "

آراء الفقهاء في الذرائع، وهي على مذهبين:

أ- المذهب الأول :

وهو المشهور عن الإمام مالك، وأحمد، حيث يعتبران مبدأ سد الذرائع أصلاً من أصول الفقه، ويكثران من العمل بمقتضاه . يقول الشاطبي وهو يقرر أصل النظر في مآلات الأفعال: النظر في مآلات الأفعال معتبر مقصود شرعاً كانت الأفعال موافقة أو مخالفة... وهذا الأصل ينبي عليه قواعد منها: قاعدة الذرائع التي حكمها مالك في أكثر أبواب الفقه؛ لأن حقيقتها التوسل بما هو مصلحة إلى مفسدة .

ويؤكد الإمام ابن القيم على أهمية قاعدة سد الذرائع؛ حيث يعتبرها أحد أرباع الدين؛ فيقول : وباب سد الذرائع أحد أرباع التكليف؛ فإنه أمر ونهي، والأمر نوعان؛ أحدهما : مقصود لنفسه، والثاني : وسيلة إلى المقصود، والنهي نوعان؛ أحدهما : ما يكون المنهي عنه مفسدة في نفسه، والثاني : ما يكون وسيلة إلى المفسدة ؛ فصار سد الذرائع المفضية إلى الحرام أحد أرباع الدين .

ب - المذهب الثاني :

وهو المشهور عن أبي حنيفة والشافعي؛ فقد منعا الأخذ بقاعدة سد الذرائع . ومن الجدير بالذكر أن كتب أصول مذهبهما لم تذكر شيئاً عن رأيهما في هذا الموضوع، وذلك أن الباحث في هذه القضية يجد أن كتب أصول الحنفية والشافعية لا تتعرض للبحث في هذا الأصل .

ويؤيد ذلك ابن النجار حيث يقول : وتسد الذرائع وهي ما ظاهره مباح، ويتوصل به إلى محرم . ومعنى سدها : المنع من فعلها لتحريمه . وأباحه أبو حنيفة والشافعي [٢٩].

ويستنكر ابن حزم الاجتهاد عن طريق الذرائع، لأن ذلك النوع باب من أبواب الرأي، وقد استنكر هو الرأي كله بشعبه . تحقيق موضع الخلاف بين المذاهب الأربعة :

بإمعان النظر في الكتب الأصولية نجد أن أصل سد الذرائع قال به العلماء في الجملة، فليس خاصاً بالمالكية والحنابلة؛ ومما يدل على ذلك ما يلي:

أ - يقول القرافي : يُنقل عن مذهبنا أن من خواصه اعتبار العوائد والمصلحة المرسلة وسد الذرائع وليس كذلك وأما الذرائع فقد اجتمعت الأمة على أنها ثلاثة أقسام؛ أحدها : معتبر إجماعاً كحفر الآبار في طرق المسلمين وإلقاء السم في أطعمتهم وسب الأصنام عند من يعلم من حاله أنه يسب الله تعالى حينئذ . وثانيها : ملغي إجماعاً كزراعة العنب فإنه لا يمنع خشية الخمر والشركة في سكنى الدار خشية الزكاة . وثالثها : مختلف فيه كبيع الآجال، اعتبرنا نحن الذريعة فيها، وخالفنا غيرنا . فحاصل القضية : أنا قلنا سد الذرائع أكثر من غيرنا، لا أنها خاصة بنا.

الأدلة على حجية سد الذرائع :

أبدع الإمام ابن القيم في سرد الأدلة على المنع من فعل ما يؤدي إلى الحرام ولو كان جائزاً في نفسه، فاستدل رحمه الله على وجوب سد الذرائع بتسعة وتسعين دليلاً وفيما يلي نذكر أبرز تلك الأدلة:

الدليل الأول: قوله تعالى: {وَلَا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْبُوا اللَّهَ عَدُوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ...} كما سبق.

الدليل الثاني: قوله تعالى: {... وَلَا يَضْرِبَنَّ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ...} ووجه الدلالة: أن الله منعهن من الضرب

بالأرجل، وإن كان جائزاً في نفسه لثلاثين سبباً إلى سماع الرجال صوت الخلخال فيثير ذلك دواعي الشهوة للرجال .

الدليل الثالث: أنه - صلى الله عليه وسلم - حرم الخلوة بالأجنبية ولو في إقراء القرآن، والسفر بها ولو في الحج وزيارة الوالدين، سداً لذريعة ما يحاذر من الفتنة وغلبات الطباع. روى الترمذي في سننه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال: لا يخلون رجل بامرأة ليست له بمحرم، فإن ثالثهما الشيطان.

الدليل الرابع: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى عن بناء المساجد على القبور، ولعن من فعل ذلك، ونهى عن تخصيص القبور، وتشريفها، وعن إيقاد المصابيح عليها، وأمر بتسويتها، وعن شد الرحال إليها، لثلاثين سبباً إلى اتخاذها أوثاناً والإشراك بها، وحرم ذلك على من قصده ومن لم يقصده، بل قصد خلافه سداً للذريعة.

الدليل الخامس: أنه - صلى الله عليه وسلم - نهى عن التشبه بأهل الكتاب في أحاديث كثيرة، مثل ما أخرجه البخاري في صحيحة أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: إن اليهود والنصارى لا يصبغون فخالفوهم وقوله - صلى الله عليه وسلم -: خالفوا اليهود فإنهم لا يصلون في نعالهم ولا خفافهم وأيضاً قوله - صلى الله عليه وسلم - "ليس منا من تشبه بغيرنا". وروى الإمام أحمد في مسنده أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال: "من تشبه بقوم فهو منهم". وسر ذلك أن المشابهة في الهدي الظاهر ذريعة إلى الموافقة في القصد العمل.

الدليل السادس: أنه - صلى الله عليه وسلم - حرم الجمع بين المرأة وعمتها، والمرأة وخالتها؛ فقال: لا يجمع الرجل بين المرأة وعمتها، ولا بينها وبين خالتها. وعلل ذلك بقوله: إنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم، حتى لو رضيت المرأة بذلك لم يجز، لأن ذلك ذريعة إلى القطيعة المحرمة.

الدليل السابع: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى أن يجمع الرجل بين سلف وبيع. ومعلوم أنه لو أفرد أحدهما عن الآخر صح، وإنما ذاك لأن اقتران أحدهما بالآخر ذريعة إلى أن يقرضه ألفاً ويبيعه سلعة تساوي ثمانمائة بألف أخرى؛ فيكون قد أعطاه ألفاً وسلعة بثمانمائة ليأخذ منه ألفين، وهذا هو معنى الربا، فانظر إلى حمايته الذريعة إلى ذلك بكل طريق.

الدليل الثامن: أن الآثار المتظاهرة في تحريم العينة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وعن الصحابة تدل على المنع من عود السلعة إلى البائع وإن لم يتواطأ على الربا، وما ذلك إلا سداً للذريعة.

الدليل التاسع: أن النبي - صلى الله عليه وسلم - نهى عن تقديم رمضان بصوم يوم أو يومين؛ إلا أن تكون له عادة توافق ذلك اليوم، ونهى عن صوم يوم الشك، وما ذاك إلا لئلا يتخذ ذريعة إلى أن يلحق بالفرض ما ليس منه، وكذلك حرم صوم يوم العيد تمييزاً لوقت العبادة عن غيره لثلاثين سبباً إلى الزيادة في الواجب كما فعلت النصارى، ثم أكد هذا الغرض باستحباب تعجيل الفطر وتأخير السحور، واستحباب تعجيل الفطر في يوم العيد قبل الصلاة، وكذلك ندب إلى تمييز فرض الصلاة عن نفلها؛ فكره للإمام أن يتطوع في مكانه، وأن يستديم جلوسه مستقبل القبلة، كل هذا سداً للباب المفضي إلى أن يزداد في الفرض ما ليس منه.

الدليل العاشر : أن الشروط المضروبة على أهل الذمة تضمنت تمييزهم عن المسلمين في اللباس والشعور والمراكب وغيرها لئلا تفضي مشابهمهم إلى أن يعامل الكافر معاملة المسلم، فسدت هذه الذريعة بإلزامهم التمييز عن المسلمين.

الدليل الحادي عشر : أن الشارع صلوات الله عليه نهى أن يخاطب الرجل على خطبة أخيه ، أو يستام على سوم أخيه، أو يبيع على بيع أخيه، وما ذاك إلا أنه ذريعة إلى التباغض والتعادي.

الدليل الثاني عشر : أنه نهى المرأة إذا خرجت إلى المسجد أن تتطيب أو تصيب بخوراً، وذلك لأنه ذريعة إلى ميل الرجال وتشوفهم إليها، فإن رائحتها وزيتها وصورتها وإبداء محاسنها تدعو إليها؛ فأمرها أن تخرج تفلّة - أي لا تتطيب - وأن تقف خلف الرجال، وأن لا تسبح في الصلاة إذا نأها شيء، بل تصفق بطن كفها على ظهر الأخرى، كل ذلك سداً للذريعة وحماية عن المفسدة.

الدليل الثالث عشر : أنه أمر أن يفرق بين الأولاد في المضاجع، وأن لا يترك الذكر ينام مع الانثى في فراش واحد؛ لأن ذلك قد يكون ذريعة إلى نسج الشيطان بينهما المواصلّة المحرمة بواسطة اتحاد الفراش، ولا سيما مع الطول، والرجل قد يعبث في نومه بالمرأة في نومها إلى جانبه وهو لا يشعر، وهذا أيضاً من أطف سد الذرائع.

((٥- دلالات الألفاظ))

قوله: ((الأمر والنهي):

١- الأمر:

تعريف الأمر : هو طلب الفعل)).

عرفه الشيخ العثيمين بأنه: (قول يتضمن طلب الفعل على وجه الاستعلاء).

قال الشيخ العثيمين - رحمه الله - : فخرج بقولنا: " قول " الإشارة فلا تسمى أمراً وإن أفادت معناه.

وخرج بقولنا: " طلب الفعل " النهي؛ لأنه طلب ترك، وليس المقصود بالفعل هنا قسيم القول، بل المراد بالفعل هنا الإيجاد ولو كان قولاً. فإذا قلت لك: قل لا إله إلا الله، فهذا أمر؛ لأنني أمرتك أن توجد هذا القول، فيسمى أمراً.

وخرج بقولنا: " على وجه الاستعلاء " الالتباس والدعاء وغيرهما مما يستفاد من صيغة الأمر بالقرائن.

الالتباس يكون من مساو، أما الدعاء فيقولون إن كان من أدنى إلى أعلى فهو دعاء وهو صحيح بالنسبة لله عز وجل، فلا شك أنه دعاء، أننا إن سألنا الله عز وجل فإننا ندعوه. لكن إن كان من أدنى إلى أعلى فينبغي أن لا نسماه دعاء، بل نسماه سؤالاً؛ لأنه لا ينبغي أن يكون الدعاء إلا إلى الله عز وجل".

معنى العلو والاستعلاء:

قال المرداوي في "التحبير" (٥ / ٢١٧٦): (قوله: {فلاستعلاء طلب بغلظة، والعلو كون الطالب أعلى رتبة، قاله القرافي}. فقال في 'التنقيح': الاستعلاء هيئة في الأمر من الترفع وإظهار القهر والعلو يرجع إلى هيئة الأمر من شرفه وعلو منزلته بالنسبة إلى المأمور.

انتهى ... قال ابن العراقي: فالعلو صفة للمتكلم، والاستعلاء صفة للكلام).

وعليه فيشترط في الأمر أن يكون على وجه الاستعلاء لا العلو؛ لأن الاستعلاء صفة للأمر والعلو صفة للأمر وهو خارج عن ماهية التعريف.

قال الشيخ صالح آل الشيخ في "شرح الورقات": (والأولى أن نقول في تعريف الأمر: أن الأمر استدعاء الفعل ممن هو دونه على وجه الاستعلاء).

استدعاء الفعل ممن هو دونه على وجه الاستعلاء يعني الأمر فيه جزم، أو فيه شدة، وفيه غلظة، ونحو ذلك، حتى يخرج منها الالتباس والسؤال وإلى آخره).

((دلالة الأمر:))

١ - الأصل أن الأمر يدل على الوجوب، أي لزوم الفعل)).

قال المرداوي في "التحجير" (٥ / ٢٢٠٢): ((أحمد وأصحابه، والأكثر: الأمر المجرد عن قرينة حقيقة في الوجوب). هذا مذهب إمامنا وأصحابه وجمهور العلماء من أرباب المذاهب الأربعة وغيرهم. قال أبو إسحاق الشيرازي في 'شرح اللمع'، وابن برهان في 'الوجيز': هذا مذهب الفقهاء).

قال الشنقيطي في "المذكرة" (ص / ١٨٩): (والحق أنها للوجوب إلا بدليل صارف عنه لقيام الأدلة كقوله (فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) [النور: ٦٣] فالتحذير من الفتنة والعذاب الأليم في مخالفة الأمر يدل على أنه للوجوب).

وقوله: (وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ) [الأحزاب: ٣٦]، فإنه جعل أمر الله ورسوله مانعاً من الاختيار وذلك دليل الوجوب. وقوله: (وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ) [المرسلات: ٤٨] فهو ذم على ترك امتثال الأمر بالركوع وهو دليل الوجوب وقوله: (مَا مَنَعَكَ آلًا تَسْجُدُ إِذْ أَمَرْتُكَ) [الأعراف: ١٢] فقرعه على مخالفة الأمر. وهو دليل الوجوب وقوله: (أَفَعْصَيْتَ أَمْرِي) [طه: ٩٣] فهو دليل على أن مخالفة الأمر معصية. وذلك دليل الوجوب. وقوله: (لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ) [التحریم: ٦] إلى غير ذلك من أدلة الكتاب والسنة. ولا خلاف بين أهل اللسان العربي أن السيد لو قال لعبده افعل فلم يمثل فأدبه لأنه عصاه أن ذلك واقع موقعه مفهوم من نفس صيغة الأمر ... والحق أن دليل اقتضاء ((افعل)) للوجوب الشرع واللغة كما ذكرنا وقيل العقل ...).

((٢ - الأصل أن الأمر يدل على الفور، أي المبادرة إلى الفعل متى ما أمكن)).

الخلاف إنما هو بالنسبة للأمر المطلق وهو الأمر الذي لم تصحبه قرينة تدل على فور، أو على تراخي، ولم يكن محددًا لفعله وقت معين، وذلك كإخراج زكاة المال ودفعها إلى مستحقيها عند حلول الحول، وكقضاء الفوائت، وكالكفارات والنذور غير المؤقتة بوقت ...

والمقصود من كون الأمر للفور أن يبادر المكلف لامتنال الأمر وتنفيذه بعد سماعه دون تأخير، فإن تأخر عن الأداء كان مؤاخذاً - إلا لعذر -.

قال الشيخ العثيمين - رحمه الله - في "الأصول" (ص / ٢٥): (ومن الأدلة على أنه للفور قوله تعالى: (فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ) [البقرة: ١٤٨] والمأمورات الشرعية خير، والأمر بالاستباق إليها دليل على وجوب المبادرة.

ولأن النبي صلى الله عليه وسلم كره تأخير الناس ما أمرهم به من النحر والحلق يوم الحديبية، حتى دخل على أم سلمة رضي الله عنها فذكر لها ما لقي من الناس.

ولأن المبادرة بالفعل أحوط وأبرأ، والتأخير له آفات، ويقتضي تراكم الواجبات حتى يعجز عنها).

((٣- الأصل أن الأمر يدل على العموم . فمثلاً قوله تعالى : (وأقيموا الصلاة) أمر فيكون للوجوب والفورية والعموم، فلا نحمله

على خلاف شيء من ذلك إلا بدليل)).

قال القرافي في "العقد المنظوم في الخصوص والعموم" (ص/ ٢٤٧) وهو يتكلم عن الأسباب المفيدة للعموم:

السبب الثاني: المفيد للعموم بدلالة التضمن لا بالمطابقة، وهذا ليس له في لسان العرب إلا نوعان من الموضوعات : الأوامر، والنواهي لا ثالث لهما، إذا قلنا: بأن الأمر للتكرار، والنهي للتكرار، أما إذا لم نقل ذلك على الخلاف فيه بين الناس - فلا يوجد له مثال ألينة . .

وبيان ذلك: أنا إذا قلنا: الأمر للتكرار كان موضوعا لطلب الفعل بوصف التكرار في جميع الأزمنة الممكنة، فيكون مسمى هذا اللفظ حيثئذ مركبا من شيئين، أحدهما: طلب الفعل، والثاني: تكرره، فيكون اللفظ دالا على المجموع بطريق المطابقة، وعلى كل واحد من الجزأين بطريق التضمن، فيكون التكرار مدلولاً عليه بطريق التضمن، وهو استيعاب للأزمنة الممكنة على وجه الاستغراق، على وجه الكلية، فيكون العموم الذي هو الكلية مدلولاً عليها بالتضمن وهو عموم، وذلك هو المطلوب. ولذلك إذا قلنا: النهي للتكرار إن كان دالا على طلب الفعل مع وصف التكرار في جميع الأزمنة المستقبلية، فيكون وصف التكرار جزء المسمى، فيكون اللفظ دالا على هذا العموم الزماني دلالة تضمن وهو المطلوب.

أما إذا قلنا: بأن الأمر والنهي ليسا للتكرار، فإنهما حيثئذ إنما يدلان على أصل الطلب من غير تعرض لعموم الزمان واستغراقه، فلا يفيدان العموم ألينة، وليس في لسان العرب للعموم بطريق التضمن إلا هذان النوعان على هذا الخلاف في إفادتهما للتكرار^(١).

مذهب الحنابلة وبيان هل الأمر للتكرار؟

قال المرداوي في "التحبير" (٥ / ٢٢١١): "قال الإمام {أحمد وأكثر الأصحاب، والأستاذ} أبو إسحاق، {وغيرهم: الأمر بلا قرينة} - أي: الأمر المطلق الذي ليس مقيدا بمرة ولا تكرار - {للتكرار حسب الإمكان} .

ذكره ابن عقيل مذهب الإمام أحمد وأصحابه، وذكره الشيخ مجد الدين عن أكثر أصحابنا، وقاله الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني ... وعن الإمام أحمد رواية ثانية: لا يقتضي التكرار إلا بقرينة وبلا قرينة لا يقتضيه، واختارها الشيخ موفق الدين والطوفي، وهو قول أكثر الفقهاء، والمتكلمين، نقله ابن مفلح، واختاره الرازي، ونقله عن الأقلين، ورجحه الآمدي، وابن الحاجب، والبيضاوي، وذكر أبو محمد التميمي - من أصحابنا - أنه قول الإمام أحمد، وأن أصحابه اختلفوا، واختلف اختيار القاضي أبي يعلى من أئمة أصحابنا فتارة قال بالأول، وتارة بهذا...".

قال الشيخ عبد الله الفوزان في "جمع المحصول في رسالة ابن سعدي في الأصول": "الأمر لا يقتضي تكرار فعل المأمور به إلا إذا علق على سبب، وتوضيح ذلك؛ أن الأمر له ثلاث حالات :

١٠ () انظر في الكلام على إفادة الأمر للتكرار والعموم "أثر اللغة في اختلاف المجتهدين" (ص/ ٤٣٠) وما بعدها.

الأولى : أن يقيد بما يفيد الوحدة ، كما في حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : خطبنا رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : (يا أيها الناس قد فرض الله عليكم الحج ، فحجوا) فقال رجل : أكَل عام يا رسول الله ؟ فسكت ، حتى قالها ثلاثاً ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : (لو قلت : نعم لوجبت ، ولما استطعتم) .

ووجه الدلالة : أنه لو كان الأمر للتكرار لما أنكر الرسول - صلى الله عليه وسلم - على السائل سؤاله ، بل قال له : نعم ، فكونه لم يقل ابتداء (في كل عام) دليل على أن الأصل وقوع المأمور به مرة واحدة ، وأن ما زاد على ذلك يحتاج إلى دليل .

الثانية : أن يقيد بما يفيد التكرار ، فيحمل على ما قيد به ، والقيد إما صفة ، كقوله تعالى : { وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا } [المائدة/ ٣٨] فكلما حصلت السرقه وجب القطع ، ما لم يكن تكرارها قبله .

وإما شرط ، كقوله تعالى : { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ } [المائدة/ ٦] فظاهر الآية إيقاع الفعل وهو - الوضوء - على التكرار ، بتكرار الصلاة ، إلا أن السنة دلت على أن الأمر معلق بالحدَث ، تخفيفاً على الأمة ، وأما بدون الحدث ، فهو على الندب كما دلت عليه السنة ، وهذا فيما إذا كان الشرط والصفة علة ثابتة كما مثلنا ، فإن لم يكن علة ثابتة ، فلا تكرار ، مثل : إن جاء زيد فاعتق عبداً من عبيدي ، فإذا جاء زيد حصل ما عُلّق عليه الأمر ، لكن لا يتكرر بتكرر مجيئه .

الثالثة : أن يكون الأمر مطلقاً لم يقيد ، فهذا لا يقتضي التكرار ، كما ذكر الشيخ ، وهو الأرجح في هذه المسألة ، فيخرج المأمور من عهدة الأمر بمرة واحدة ، والأصل براءة الذمة مما زاد عليها ، واللغة تدل على ذلك ؛ فإن السيد لو قال لعبده : « ادخل السوق واشترِ تمرًا » لم يعقل منه التكرار ، ولو كرر العبد ذلك ، لحسن لومه ، ولو لامه سيده على عدم التكرار لعُدَّ السيد مخطئاً . ويؤيد ذلك أنه قد علم حسن قول القائل : افعل كذا أبداً ، أو افعله مرة واحدة ، فلو دل الأمر على التكرار لم يكن لقوله : (أبداً) فائدة ، ولكان قوله : (مرة واحدة) تناقضاً ؛ لأن (افعل) بوضعه يقتضي التكرار ، فلما لم يقتض التكرار حسن مثل ذلك " .

قوله : ((٢- النهي :

تعريف النهي : هو طلب الترك)) .

تنبيه :

لما كان الأمر مستلزماً للنهي عن الضد فالكلام الذي ذكرناه عن الأمر ينسحب على النهي .

قال ابن قدامة في "روضة الناظر" (ص/ ٢١٦) : (اعلم أن ما ذكرناه من الأوامر تتضح به أحكام النواهي إذ لكل مسألة من الأوامر وزان من النواهي على العكس فلا حاجة إلى التكرار إلا في اليسير) .

النهي هو : (قول يتضمن طلب الكف على وجه الاستعلاء) .

سبق في باب الأمر بيان أن الراجح في حد الأمر اشتراط الاستعلاء دون العلو وعللته بأن الاستعلاء صفة للأمر والعلو صفة للأمر وهو خارج عن ماهية التعريف ، وهذا الكلام ينسحب على تعريف النهي .

((دلالة النهي :

١-الأصل أن النهي يدل على التحريم ، أي على لزوم الترك)) .

قال الكلوزاني في "التمهيد" (١ / ٣٦٢) : (النهي يقتضي التحريم خلافاً لمن قال يقتضي التنزيه بمطلقه وخلافاً للأشعرية في قولهم يقتضي الوقف .

لنا أن الصحابة رضي الله عنهم عقلوا من النهي الكف عن الفعل والترك، فروى عن ابن عمر رضي الله عنه أنه قال: "كنا نخاير^(١) أربعين سنة لا نرى بذلك بأساً حتى أخبرنا رافع بن خديج أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن ذلك فتركناها"؛ ولأن السيد إذا نهى عبده عن فعل الشيء فخالفه عاقبه، ولم يلم في عقوبته، فلو لم يكن النهي يقتضي التحريم والمنع لما استحق به العقوبة ...).

((٢- الأصل أن النهي يدل على الفور، أي المبادرة إلى الترك مباشرة)).

قال المرداوي في "التحبير" (٥/ ٢٣٠٢): "{تنبيه: النهي يقتضي الفور والدوام عند أصحابنا والأكثر}، ويؤخذ من أن النهي للدوام أنه للفور؛ لأنه من لوازمه؛ ولأن من نهى عن فعل بلا قرينة عد مخالفا لغة وعرفاً أي وقت فعله؛ ولهذا لم تزل العلماء تستدل به من غير نكير. وحكاه أبو حامد، وابن برهان، وأبو زيد الدبوسي إجماعاً. والفرق بينه وبين الأمر أن الأمر له حد ينتهي إليه فيقع الامتثال فيه بالمرة، وأما الانتهاء عن المنهي فلا يتحقق إلا باستيعابه في العمر، فلا يتصور فيه تكرار، بل استمرار به يتحقق الكف...".

قال الشيخ عبد الله الفوزان في "جمع المحصول في رسالة ابن سعدي في الأصول" (ص: ٩٩): "النهي يقتضي الفور، وهو المبادرة بالكف عن المنهي عنه بمجرد سماع النهي؛ لأن الامتثال في هذا الباب لا يتحقق إلا بالمبادرة إلى الامتناع عن الفعل حالاً، والاستمرار على هذا الامتناع في جميع الأوقات، ولأن الفعل إنما نهى الشارع عنه لمفسدته، ولا يمكن درء هذه المفسدة إلا بالامتناع حالاً ودائماً، ويدل لذلك قوله - صلى الله عليه وسلم - : (ما نهيتكم عنه فاجتنبوه، وما أمرتكم به فأتوا منه ما استطعتم ...)، قال العلماء: تقييد الأوامر بالاستطاعة دون المناهي؛ لأن اجتناب المناهي استصحاب للعدم واستمرار عليه، وليس فيه ما لا يستطيع حتى يسقط التكليف به، وفعل الأوامر إحداث عبادة من العدم إلى الوجود، ويحتاج إلى أركان وشروط، وبعضها قد لا يستطيع، فسقط التكليف به... ويستثنى من اقتضاء النهي الدوام والفورية ما إذا وجد قرينة صارفة عن ذلك، وذلك بأن يدل دليل على أن المراد بالنهي وقت معين لكونه مقيداً بوصف أو شرط أو نحوهما، فهو على حسب ما قيد به، وذلك كالنهي عن صوم يوم النحر، ونهي الحائض عن الصلاة لأجل الحيض، ونحو ذلك".

((٣- الأصل أن النهي يدل على العموم)).

قال القرافي (ص/ ٥٨): "من صيغ العموم صيغ النواهي:

والصحيح من المذهب أنها للتكرار، وإذا كانت للتكرار، كانت الاستغراق الأزمنة المستقبلية كلها، وهي غير متناهية، فيكون اللفظ دالاً على شمول الترك لها، وهو حقيقة العموم، غير أن دلالة لفظ النهي على استغراق الأزمنة دلالة تضمن، بسبب أن لفظ النهي يدل مع الزمان على الترك، فالترك جزء مسمى صيغة العموم، واستغراق الأزمنة الجزء الآخر، فيكون اللفظ دالاً على كل واحد منهما دلالة تضمن، وعلى مجموعهما مطابقة...".

قال ابن النجار في "شرح الكوكب المنير" (٣/ ٩٨): "و"قول الناهي عن شيء" لا تفعله مرة يقتضي تكرار الترك" قدمه ابن مفلح في أصوله. فلا يسقط النهي بتركه مرة. وعند القاضي والأكثر يسقط بمرة، وهو المعروف عند الشافعية...".

١ () المخابرة أن يؤجر الأرض بجزء مما يخرج منها.

((٤- الأصل أن النهي يدل على الفساد، أي عدم ترتب الأثر المقصود من الفعل عليه، فمثلاً قوله تعالى: (ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمن) نهي، والنهي يدل على التحريم وعلى الفورية، والأصل فيه أن يكون عاماً للأمة، ثم إنه يدل على الفساد بمعنى أنه لو نكح مسلمٌ مشركَةً فإنه يأنثم لارتكابه المحرم والنكاح فاسدٌ لأنه منهى عنه ولا نحمله على خلاف شيء من ذلك إلا بدليل)).

تمهيد:

الصحيح هو: (ما ترتب آثار فعله عليه).

تتحقق الصحة عند الفقهاء عند استيفاء العمل للشروط والأركان، وخلوه من الموانع، والمقصود بالآثار المترتبة على صحة العبادة هي براءة الذمة وسقوط الطلب، فمن أدى الصلاة فقد برئت بها الذمة وسقط بها الطلب.

وأما المعاملة فتختلف باختلاف نوعها، فإن كانت بيعاً فهي دخول الثمن في ملك البائع والمبيع في ملك المشتري، وإن كانت إجارة فالقصد منها تمكين المستأجر من العين المستأجرة لينتفع بها، وتمكين المؤجر من تملك الأجرة لينتفع بها، وهكذا.

فائدة - الفرق بين الصحة والقبول:

ذكر ابن النجار في "شرح الكوكب" (١ / ٤٦٩) الأقوال في ذلك ثم قال: (قال ابن العراقي - وهو ولي الدين أبو زرعة ابن الحافظ العراقي الشافعي -: ظهر لي في الأحاديث التي نفي فيها القبول ولم تنتف معه الصحة - كصلاة شارب الخمر ونحوه - أنا ننظر فيما نفي، فإن قارنت ذلك الفعل معصية، - كحديث شارب الخمر ونحوه - انتفى القبول. أي الثواب؛ لأن إثم المعصية أحبطه، وإن لم تقارنه معصية. كحديث: "لا صلاة إلا بطهور" ونحوه، فانتفاء القبول سببه انتفاء الشرط، وهو الطهارة ونحوها، ويلزم من عدم الشرط عدم المشروط. انتهى)). وهو الراجح عندي من الأقوال في المسألة.

الفاسد

تعريف الفاسد لغة:

الفاسد لغة هو التالف والمعطوب، والفساد نقيض الصلاح.

قال الشيخ العثيمين - رحمه الله - في "شرح الأصول" (ص / ٧٩): (كل شيء لا يستفاد منه فإنه يسمى في اللغة فاسداً، لو تغير طعم التمر قيل: هذا تمر فاسد؛ لأنه ضاع وخسر الإنسان).

تعريف الفاسد اصطلاحاً:

الفاسد هو: (ما لا ترتب آثار فعله عليه).

ومن فهم الصحيح ظهر له وجه هذا التعريف وهو واضح فكل ما لا يترتب عليه آثاره فهو فاسد سواء كان من العبادات كمن صلى بغير وضوء، أو في المعاملات كمن باع ما لا يملك ونحو ذلك.

ومعنى عدم ترتب الآثار عليه (بيع المجهول مثلاً) عدم انتقال الملك إلى المشتري، ولا يباح له انتفاعه بالمبيع، ولا يتصرف فيه، ولا يتملك البائع الثمن وهكذا.

الفاسد والباطل.

قال العلائي في "تحقيق المراد" (ص / ٧٢): (والجمهور في عدم التفرقة بين الباطل والفاسد وأنها مترادفات يطلق كل منهما في مقابلة الصحيح).

وأما الخفية فإنهم فرقوا بينهما وخصصوا اسم الباطل بما لا ينعقد بأصله كبيع الخمر والحر، والفاقد بما ينعقد عندهم بأصله دون وصفه كعقد الربا فإنه مشروع من حيث أنه بيع وممنوع من حيث أنه عقد ربا فالبيع الفاسد عندهم يشارك الصحيح في إفادة الملك إذا اتصل بالقبض.

وحاصل هذا أن قاعدتهم أنه لا يلزم من كون الشيء ممنوعاً بوصفه أن يكون ممنوعاً بأصله فجعلوا ذلك منزلة متوسطة بين الصحيح والباطل وقالوا الصحيح هو المشروع بأصله ووصفه وهو العقد المستجمع لكل شرائطه والباطل هو الممنوع بها جميعاً والفاقد المشروع بأصله الممنوع بوصفه، ومذهب الشافعي وأحمد وأصحابهما أن كل ممنوع بوصفه فإنه ممنوع بأصله.

بيان مذهب الحنابلة:

قال ابن رجب في "القواعد" (ص/ ١٢) ما ملخصه: ((القاعدة التاسعة): في العبادات الواقعة على وجه محرم إن كان التحريم عائداً إلى ذات العبادة على وجه يختص بها لم يصح وإن كان عائداً إلى شرطها فإن كان على وجه يختص بها فكذلك أيضاً وإن كان - أي الشرط - لا يختص بها ففي الصحة روايتان أشهرهما عدمها وإن عاد إلى ما ليس بشرط فيها ففي الصحة وجهان واختار أبو بكر عدم الصحة وخالفه الأكثرون فلأول أمثلة كثيرة: (منها) صوم يوم العيد فلا يصح بحال على المذهب ... وللثاني أمثلة كثيرة: (منها) الصلاة بالنجاسة وبغير سترة وأشباه ذلك وللثالث أمثلة كثيرة: (منها) الوضوء بالماء المغصوب (ومنها) الصلاة في الثوب المغصوب والحرير وفي الصحة روايتان ... ومنها الصلاة في البقعة المغصوبة وفيها الخلاف ... وللرابع أمثلة منها الوضوء من الإناء المحرم ومنها صلاة من عليه عمامة غصب أو حرير أو في يده خاتم ذهب وفي ذلك كله وجهان ...).

قوله: ((العام والخاص:

١ - تعريف العام: هو اللفظ الدال على الشمول والاستغراق)).

العام لغة: الشامل.

قال الشيخ العثيمين - رحمه الله - في "شرح الأصول" (ص/ ٢٤٢): (العام اسم فاعل من عمَّ يعم إذا شمل. ويمكن أن يقال: إن العمامة من هذا الباب؛ لأنها تعم الرأس).

قال الطوفي في "شرح مختصر الروضة" (٢ / ٤٥٤): (العموم في اللغة الشمول. يقال: هذا الكساء يعم من تحته، أي: يشملهم).

اصطلاحاً:

العام هو: (اللفظ المستغرق لجميع أفراد بلا حصر بحسب وضع واحد دفعة).

- قال الشيخ العثيمين - رحمه الله - في "الأصول" (ص/ ٣٤): (فخرج بقولنا: "المستغرق لجميع أفراد" ما لا يتناول إلا واحداً كالعلم، والنكرة في سياق الإثبات كقوله تعالى: (فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ) [النساء: ٩٢]؛ لأنها لا تتناول جميع الأفراد على وجه الشمول وإنما تتناول واحداً غير معين.

وخرج بقولنا: "بلا حصر" ما يتناول جميع أفراد مع الحصر كأسماء العدد مئة وألف ونحوهما).

- قال الطوفي في "شرح مختصر الروضة" (٢ / ٤٥٨): (وقوله: "بحسب وضع واحد"، احتراز من المشترك، كلفظ العين والقرء؛ فإنه لفظ مستغرق لما يصلح له من مسمياته، لكنه ليس بوضع واحد، بل بأكثر منه؛ فالقرء الدال على الحيض إنما وضع له، وكذلك القرء الدال على الطهر إنما وضع له بوضع غير الأول، بخلاف قولنا:

الرجال، فإن دلالة على جميع ما يصلح له بوضع واحد) .

وهذه فائدة في بيان الفرق بين العام والمشارك .

ملاحظة :

هذا القيد الأخير إنما يخرج المشارك ما لم تقم قرينة تبين أحد معانيه (مجمل) ، وأما إذا قلنا مثلا : قتلت العيون ، أو غورت العيون ، فالعيون هنا عامة لقيام قرينة تبين أحد معانيها .

- وقال الشنقيطي في "المذكرة" (ص/ ١٩٧) : (وخرج بقوله: "دفعه" ، النكرة في سياق الإثبات كرجل فإنها مستغرقة ولكن استغراقها بدلي لا دفعة واحدة) .

قال ابن بدران في "المدخل" (ص/ ٢٤٤) : (العام عموم شمولي وعموم المطلق بدلي فمن أطلق على المطلق اسم العموم فهو باعتبار أن موارده غير منحصرة والفرق بينها أن عموم الشمول كلي يحكم فيه على كل فرد فرد وعموم البدل كلي من حيث إنه لا يمنع نفس تصور مفهومه من وقوع الشركة فيه ولكن لا يحكم فيه على كل فرد بل على فرد شائع في أفرادها يتناولها على سبيل البدل ولا يتناول أكثر من واحد منها دفعة) .

وهذه فائدة في بيان الفرق بين العام والمطلق.

قوله: ((٢- صيغ العموم :

١. ما دل على العموم بمادته كالألفاظ (جميع وكل وكافة) ، كقوله تعالى: ﴿كل من عليها فان﴾)).

من صيغ العموم: ما دل على العموم بمادته مثل : كل ، وجميع ، وأجمع وأجمعين ، ومعشر ، ومعاشر ، وعامة ، وكافة ، وقاطبة .

قال ابن النجار في "شرح الكوكب" (٣/ ١٢٣) ما ملخصه : (من صيغه أيضا (كل) وهي أقوى صيغه . فمادتها تقتضي الاستغراق والشمول كالإكليل لإحاطته بالرأس ، والكالالة لإحاطتها بالوالد والولد .

فلهذا كانت أصرح صيغ العموم لشمولها العاقل وغيره ، المذكر والمؤنث ، المفرد والمتنوع والجمع ...

(و) من صيغ العموم أيضا (جميع) وهي مثل كل ، إلا أنها لا تضاف إلا إلى معرفة ، فلا يقال : جميع رجل ، وتقول جميع الناس

، وجميع العبيد .

(ونحوهما) أي ومن صيغ العموم أيضا : كل ما كان نحو كل وجميع ، مثل أجمع وأجمعين (و) كذلك (معشر ومعاشر وعامة

وكافة وقاطبة) قال الله سبحانه وتعالى : (لَا تُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ) [ص : ٨٢] وقال تعالى : (يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ) [الأنعام : ١٣٠]

وقال تعالى : (وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً) [التوبة : ٣٦] وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (إننا معاشر الأنبياء لا

نورث ، ما تركناه صدقة) وقالت عائشة رضي الله عنها: " لما مات رسول الله صلى الله عليه وسلم : ارتدت العرب قاطبة " قال ابن

الأثير : أي جميعهم ، لكن معشر ومعاشر : لا يكونان إلا مضافين ، بخلاف قاطبة وعامة وكافة فإنها لا تضاف .

((٢. المعرف بـ (ال) الاستغراقية، كقوله تعالى: ﴿إن الإنسان لفي خسر﴾

٣. المعرف بالإضافة، نحو حديث: (هو الطهور ماؤه ...))).

والأولى هي الجنسية.

المعرف بالإضافة أو بـ (ال) الاستغراقية .

قال ابن النجار في "شرح الكوكب" (٣/ ١٢٩): ((و) من صيغ العموم أيضا (جمع مطلقا) أي سواء كان لمذكر أو لمؤنث ، وسواء كان سالما أو مكسرا ، وسواء كان جمع قلة أو كثرة (معرف) ذلك الجمع (بلام أو إضافة) مثال السالم من المذكر والمؤنث المعروف باللام : قوله تعالى : (إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ) [الأحزاب : ٣٥] ومثال جمع الكثرة من المذكر والمؤنث الرجال والصواحب . وجمع القلة : الأفلس والأكباد ، ومثال الجمع المعروف بالإضافة قوله تعالى : (يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ) [النساء : ١١] وقوله تعالى : (حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ) [النساء : ٢٣] وقيل : إن الجمع المذكر لا يعم ، فلا يفيد الاستغراق . واستدل للأول الذي عليه أكثر العلماء والصحيح عنهم بقول النبي صلى الله عليه وسلم في { السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين } في التشهد : { فإنكم إذا قُلتُم ذلك : فقد سلمتم على كل عبد صالح في السماء والأرض } رواه البخاري ومسلم .

فائدة :

قال الشيخ العثيمين - رحمه الله - في "شرح الأصول" (ص/ ٢٥٦) : (علامة الاستغرافية أن يحل محلها "كل" ... (وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ) [النور : ٥٩] احذف "أل" و ضع مكانها "كل" : وإذا بلغ كل أطفال منكم الحلم فليستأذنوا فصارت "أل" الاستغرافية من صيغ العموم) .

أل العهدية :

قال عباس حسن في "النحو الوافي" (١/ ٤٢٣) : (فأما "العهدية" فهي التي تدخل على النكرة فتفيد درجة من التعريف تجعل مدلولها فردا معينا بعد أن كان مبهما شائعا. وسبب هذا التعريف والتعيين يرجع لواحد مما يأتي:

١ - أن النكرة تذكر في الكلام مرتين بلفظ واحد، تكون في الأول مجردة من "أل" العهدية، وفي الثانية مقرونة "بأل" العهدية

التي تربط بين النكرتين، وتحدد المراد من الثانية: بأن تحصره في فرد واحد هو الذي تدل عليه النكرة الأولى.

نحو: نزل مطر؛ فأنعش المطر زروعنا. أقبلت سيارة، فركبت السيارة. وقوله تعالى: {كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رُسُولا، فَعَصَى- فِرْعَوْنَ الرَّسُولَ} . فكل كلمة من الثلاث: "مطر - سيارة - رسول" وأشباهاها قد ذكرت مرتين؛ أولاها بغير "أل" فبقيت على تنكيرها، وثانيتهما مقرونة بـ"أل" العهدية التي وظيفتها الربط بين النكرتين ربطا معنويا يجعل معنى الثانية فردا محصورا فيما دخلت عليه وحده، والذي معناه ومدلوله هو النكرة السابقة ذاتها. وهذا التحديد والحصر - هو الذي جعل الثانية معرفة؛ لأنها صارت معهودة عهدا ذكريا، أي: معلومة المراد والدلالة، بسبب ذكر لفظها في الكلام السابق ذكرا أدى إلى تعيين الغرض وتحديد بعد ذلك، وأن المراد في الثانية فرد معين؛ هو السابق، وهذا هو ما يسمى: "بالعهد الذكري" .

٢ - وقد يكون السبب في تعريف النكرة المقترنة بـ"أل" العهدية هو أن "أل" تحدد المراد من تلك النكرة، وتحصره في فرد معين تحديدا أساسه علم سابق في زمن انتهى قبل الكلام، ومعرفة قديمة في عهد مضى قبل النطق، وليس أساسه ألفاظا مذكورة في الكلام الحالي. وذلك العلم السابق ترمز إليه "أل" العهدية وتدل عليه، وكأنها عنوانه. مثال ذلك؛ أن يسأل طالب زميله: ما أخبار الكلية؟ هل كتبت المحاضرة؟ أذهب إلى البيت؟ فلا شك أنه يسأل عن كلية معهودة لهما من قبل، وعن محاضرة وبيت معهودين لهما كذلك. ولا شيء من ألفاظ السؤال الحالية تشير إلى المراد إلا: "أل"؛ فإنها هي التي توجه الذهن إلى المطلوب. وهذا هو ما يسمى: "العهد الذهني" أو: "العهد العلمي" .

٣- وقد يكون السبب في تعريف تلك النكرة حصول مدلولها وتحققه في وقت الكلام، بأن يبتدئ الكلام خلال وقوع المدلول وفي أثنائه؛ كأن تقول: "اليوم يحضر والدي". "يبدأ عملي الساعة"، "البرد شديد الليلة"... تريد من "اليوم" و"الساعة" و"الليلة"؛ ما يشمل الوقت الحاضر الذي أنت فيه خلال الكلام. ومثل ذلك: أن ترى الصائد يحمل بندقيته فتقول له: الطائر. أي: أصب الطائر الحاضر وقت الكلام. وهذا هو "العهد الحضورى".

فأنواع العهد ثلاثة: "ذكري"، و"ذهني أو علمي"، و"حضورى" (...).

فائدة:

قال ابن بدران في "نزهة الخاطر" (٨٢ / ٢): (ما عرف بلام العهد لا يكون عاما؛ لأنه يدل على ذات معينة نحو لقيت رجلا

فقلت للرجل).

أل التي لبيان الجنس:

قال عباس حسن في "النحو الوافي" (١ / ٤٢٥): ("أل الجنسية" فهي الداخلة على نكرة تفيد معنى الجنس المحض من غير أن تفيد العهد. ومثلها؛ النجم مضيء بذاته، والكوكب يستمد الضوء من غيره... فالنجم، والكوكب، والضوء، معارف بسبب دخول "أل" على كل منها، وكانت قبل دخولها نكرات "وشأن النكرات كشأن اسم الجنس لا تدل على واحد معين" وليس في الكلام ما يدل على العهد.

ولدخول "أل" هذه على الأجناس سميت: "أل" "الجنسية". وهى أنواع من ناحية دلالتها المعنوية، ومن ناحية إفادة التعريف. ١- فمنها التي تدخل على واحد من الجنس فتجعله يفيد الشمول والإحاطة بجميع أفراده إحاطة حقيقة؛ لا مجازاً ولا مبالغة، بحيث يصح أن يحل محلها لفظة "كل" فلا يتغير المعنى، نحو: النهر عذب، النبات حي، الإنسان مفكر، المعدن نافع... فلو قلنا: كل نهر عذب، كل نبات حي، كل إنسان مفكر، كل معدن نافع... يحذف "أل" في الأمثلة كلها وضع كلمة: "كل" مكانها - لبقى المعنى على حالته الأولى.

وما تدخل عليه "أل" من هذا النوع يكون لفظه معرفة؛ تجري عليه أحكام المعرفة، ويكون معناه معنى النكرة المسبوقة بكلمة:

كل؛ فيشمل كل فرد من أفراد مدلولها، مثل كلمة "الملك" في قول الشاعر:

إذا الملك الجبار صعر خده ... مَشِيناً إليه بالسيوف نعاتبه^٢

٢- ومنها التي تدخل على واحد من الجنس، فتجعله يفيد الإحاطة والشمول؛ لا بجميع الأفراد، ولكن بصفة واحدة من الصفات الشائعة بين تلك الأفراد... نحو: أنت الرجل علماً، وصالح هو الإنسان لطفاً، وعلي هو الفتى شجاعة. تريد: أنت كل الرجال من ناحية العلم، أي: بمنزلتهم جميعاً من هذه الناحية، فإنك جمعت من العلم ما تفرق بينهم؛ ويُعدّ موزعاً عليهم بجانب علمك الأكمل المجتمع فيك؛ فأنت تحيط بهذه الصفة "صفة العلم" إحاطة شاملة لم تنهياً إلا للرجال كلهم مجتمعين. وكذلك صالح من ناحية الأدب؛ فهو فيه بمنزلة الناس كلهم؛ نال منه ما نالوه مجتمعين. وكذلك علي؛ بمنزلة الفتيان كلهم في الشجاعة؛ أدرك وحده من هذه الصفة ما توزع بينهم، ولم يبلغوا مبلغه إلا مجتمعين.

وحكم ما تدخل عليه "أل" من هذا النوع كحكم سابقة لفظاً ومعنى.

٢ () صعر خده: أماله وحوله عن ناحية الناس، كي لا يراهم، ترفعاً منه، وكبراً.

٣- ومنها التي لا تفيد نوعاً من نوعي الإحاطة والشمول السابقين؛ وإنما تفيد أن الجنس يراد منه حقيقته القائمة في الذهن. ومادته التي تكوّن منها في العقل بغير نظر إلى ما ينطبق عليه من أفراد قليلة أو كثيرة، ومن غير اعتبار لعددتها. وقد يكون بين تلك الأفراد ما لا يصدق عليه الحكم..، نحو: الحديد أصلب من الذهب، الذهب أنفس من النحاس. تريد: أن حقيقة الحديد "أي: مادته وطبيعته" أصلب من حقيقة الذهب "أي: من مادته وعنصره" من غير نظر لشيء معين من هذا أو ذاك؛ كمفتاح من حديد، أو خاتم من ذهب؛ فقد توجد أداة من نوع الذهب هي أصلب من أداة مصنوعة من أحد أنواع الحديد؛ فلا يمنع هذا من صدق الحكم السالف الذي ينص على أن الحديد في حقيقته أصلب من الذهب في حقيقته من غير نظر إلى أفراد كل منهما - كما سبق - إذ إنك لا تريد أن كل قطعة من الأول أصل من نظيرتها في الثاني؛ لأن الواقع يخالفه ومثل هذا أن تقول: الرجل أقوى من المرأة، أي: أن حقيقة الرجل وجنسه من حيث عنصره المتميز - لا من حيث أفرادها - أقوى من حقيقة المرأة وجنسها من حيث هي كذلك، من غير أن تريد أن كل واحد من الرجال أقوى من كل واحدة من النساء؛ لأنك لو أردت هذا لخالفك الواقع. وهكذا يقال في: الذهب أنفس من النحاس، وفي: الصوف أغلى من القطن، وفي: الفحم أشد ناراً من الخشب... وفي الماء، والتراب، والهواء، والجماد، والنبات. تقول: الماء سائل: أي: أن عنصره وطبيعته من حيث هي مادة تجعله في عداد السوائل، من غير نظر في ذلك إلى أنواعه، أو أفرادها، أو شيء آخر منه؛ فتلك حقيقته؛ أي: مادته الأصلية التي قام عليها. وتقول: التراب غذاء النبات، أي: أن عنصره وطبيعته كذلك؛ فهي حقيقته الذاتية، وماهيته التي عرف بها من حيث هي. وتقول: الهواء لازم للأحياء؛ أي: أن عنصره ومادته وحقيقته كذلك... وهكذا.

وتسمى "أل" الداخلة على هذا النوع "أل" التي للحقيقة، أو: للطبيعة، أو للماهية فلا علاقة لها بالإحاطة بالأفراد، أو بصفاتهم، أو بعدم الإحاطة. وتفيد ما دخلت عليه نوعاً من التعريف يجعله في درجة عَلم كالجنس لفظاً ومعنى. فمعاني "أل الجنسية" إما إفادة الإحاطة والشمول بكل أفراد الجنس حقيقة، لا مجازاً، وإما إفادة الإحاطة والشمول لا بأفراد الجنس؛ وإنما بصفة من صفاته وخصائصه على سبيل المبالغة والادعاء... وإما بيان الحقيقة الذاتية، دون غيرها.

((٤. أسماء الشرط، كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ...﴾))

وكقوله تعالى: (مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ) [فصلت: ٤٦]، وقول: (فَأَيُّهَا تَوَلَّوْا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ) [البقرة: ١١٥]. فاسم الشرط في الآية الأولى والثانية (من) وفي الثالثة (أين).

وأدوات الشرط إما أن تكون جازمة تجزم فعلين مثل:

إن (وهذا حرف خارج شرطنا ولا يفيد العموم والباقي أسماء تفيد العموم) - مَنْ - ما - مهما - متى - أيان - أين - أئى - حيثما - كيفما - أيي .

وغير جازمة مثل : إذا - لو - لولا - كلما - لمّا .

وكذا أسماء الاستفهام.

مثل قوله تعالى : (فَمَنْ يَأْتِيكُمْ بِبَاءٍ مَعِينٍ) [الملك : ٣٠] ، وقوله : (مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ) [القصص : ٦٥] ، وقوله : (فَأَيُّ تَذَهُبُونَ) [التكوير : ٢٦] .

فأسماء الاستفهام هي : (مَنْ - ما - متى - أين - كم - كيف - أي) .

وأما: (الهمزة ، هل) فهما حرفان لا يفيدان العموم .

((٥). الأسماء الموصولة، كقوله تعالى: ﴿كُلٌّ مِنْ عَلَيْهَا فَانٌ﴾)).

وكقوله تعالى : (وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ) [الزمر : ٣٣] وقوله : (وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا)

[العنكبوت : ٦٩] وقوله : (إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَنْ يَخْشَى) [النازعات : ٢٦] وقوله : (وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ) [آل

عمران : ١٠٩] .

والأسماء الموصولة هي : الذي - التي - اللذان - اللتان - الذين - اللاتي - اللائي - مَنْ - ما - أي .

ملاحظة :

لاحظ أن ((ما)) ، و ((من)) ، و ((أي)) تعم مطلقاً سواء كانت شروطاً ، أو موصولات ، أو استفهامية .

((٦). النكرة في سياق النفي، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾)).

النكرة في سياق النفي ، أو النهي ، أو الشرط ، أو الاستفهام الإنكاري .

قال الشيخ العثيمين - رحمه الله - في "الأصول" (ص / ٣٥) : (النكرة في سياق النفي ، أو النهي ، أو الشرط ، أو الاستفهام

الإنكاري كقوله تعالى : (وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ) [آل عمران : ٦٢] ، [ص : ٦٢ - ٨٣] . (وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا) [النساء :

٣٦] . (إِنْ تُبَدُّوا سُيُتًا أَوْ تُخْفَوُا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا) [الأحزاب : ٥٤] . (مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَاءٍ) [القصص : ٧١]

.)

فائدتان :

الأولى - النكرة المنفية أقوى في الدلالة على العموم من النكرة في سياق النفي :

قال الزركشي في "معنى لا إله إلا الله" (ص / ٩٩) : (النكرة المنفية كما في كلمة الشهادة أقوى في الدلالة على العموم من النكرة في

سياق النفي ولذلك قال سيف الدين الآمدي في أبحار الأفكار إن النكرة في سياق النفي لا تعم وإنما تعم النكرة المنفية) .

الثانية - النكرة في سياق الاستفهام الإنكاري للعموم .

قال الشيخ العثيمين - رحمه الله - في "شرح الأصول" (ص / ٢٥٤) : (قوله : (مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِهِ) [الأنعام : ٤٦] ، هذا أيضاً

نكرة في سياق الاستفهام الإنكاري، وأما إذا كانت في سياق الاستفهام غير الإنكاري فإنها لا تدل على العموم بل هي للإطلاق؛

لأنه لا يراد به النفي، وهي إنما كانت للعموم في سياق الاستفهام الإنكاري؛ لأن الاستفهام الإنكاري بمنزلة النفي، فإن قوله : (مَنْ

إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَاءٍ) [القصص : ٧١] يوازن قوله : " لا إله غير الله يأتاكم بضيء " ولهذا كانت النكرة في سياق الاستفهام

الإنكاري دالة على العموم . أما في سياق الإثبات فلا تدل على العموم، فلو قلتُ لك : " أكرم رجلاً " فأكرمت رجلاً واحداً، فقد

امتثلت؛ لأنه يصدق عليه أنه رجل ، ولو قلتُ : " أرجلاً أكرمت " .. استفهام يقصد به الاستعلام لا الإنكار .. فلو قلتُ : " أرجلاً

أكرمت " فهذا للعموم أم لا ؟ ليس للعموم ؛ لأنها نكرة في سياق الاستفهام لغير الإنكار ولكنها للاستعلام ؛ ولهذا لو قلتُ : أرجلاً

أكرمت أم رجلين ؟ صح الكلام، ولو كانت للعموم ما صح) .

قوله : ((١) - تعريف الخاص: هو اللفظ الدال على بعض الأفراد. والتخصيص (الذي يقابل التعميم) : هو قصر العام على بعض

أفراده)).

العام لغة بمعنى الشامل ، والخاص ضده فيكون بمعنى: المنفرد من قولهم : اختص فلان بكذا أي انفرد به .

اصطلاحا :

الخاص هو (اللفظ الموضوع لواحد ولو بالنوع أو لمتعدد محصور).

قال الشيخ علي عباس الحكمي في "تخصيص العام" (ص / ٤٩) : (وهذا التعريف قد أشار إليه صدر الشريعة وابن الهمام . فاللفظ جنس ، و"الموضوع" قيد مخرج المهمل الذي لم يوضع لشيء) . أي أن وضعه هنا كقيد تحسبا لمن عرف الخاص بأنه : (ما ليس بعام) فاعترض عليه بدخول المهمل فيه فهو ليس بعام ولا خاص .

وقال : ("ولواحد" احترازا من العام و"لنوع" قيد لإدخال المطلق والنكرة في الإثبات لأنها من الخاص باعتبار وحدة النوع، وقولنا "أو لمتعدد محصور" قيد ليشمل التعريف أسماء الأعداد والمثنى المنكر لأنها وضعت لأكثر من واحد مع الحصر) .

تعريف التخصيص :

أ- لغة :

سبق أن ذكرنا أن الخاص لغة بمعنى المنفرد ، وعليه فالتخصيص في اللغة مصدر خصص ، بمعنى خص ، والتخصيص : إفراد وتمييز بعض الشيء بما لا يشاركه فيه الجملة ، وذلك خلاف التعميم .

ب- اصطلاحا :

التخصيص هو : (قصر العام على بعض أفراده الغالبة بدليل يقتضي ذلك).

وقولنا : (قصر) لإخراج النسخ الجزئي من التعريف ، وذلك لأن نسخ البعض ليس قصرا بل هو رفع بعد إثبات ،

والتخصيص قصر للدليل العام عن إثبات الحكم قبل دخوله وقت العمل فلا يدخل النسخ في التعريف .

قال الشيخ النملة في "شرح الروضة" (٦ / ٢١١) : (والمراد من (قصر العام) قصر حكمه ، وإن كان لفظ العام باقيا على عمومه

، لكن لفظا لا حكما . وبذلك يخرج إطلاق العام وإرادة الخاص ، فإن ذلك قصر لإرادة لفظ العام لا قصر حكمه) .

وقيدنا أفراده أو أجزائه بالغالبة لتخرج النادرة وغير المقصودة؛ قال العطار في "حاشيته على جمع الجوامع" (٢ / ٣١) : (ينبغي

تقييد أفراده بالغالبة ليخرج النادرة وغير المقصودة فإن القصر على أحدهما ليس تخصيصا خلافا للحنفية ولذلك ضعف تأويلهم أيما

امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل بحمله على المكاتب أو المملوكة لأنه نادر فلا يقصر عليه الحكم ...) .

وقولنا : (بدليل يقتضي ذلك) وأدلة التخصيص تنقسم إلى متصلة ومنفصلة كما سيأتي - بإذن الله - .

قوله : ((والمخصصات نوعان:

أ. المتصلة ، ومنها :

١. الاستثناء، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خَسْرٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾.

المخصص بصيغة الفاعل - أي فاعل التخصيص - يطلق على الدليل الأخص الدال على قصر العام على بعض أفراده ، فيقال

القرآن مخصص للسنة والسنة مخصصة للقرآن ، وهكذا .

- الاستثناء لغة :

قال الفيومي في المصباح المنير : (الاستثناءُ استفعالٌ مِنْ تَبَيُّثِ الشَّيْءِ أَثْنَيْهِ ثُبُتًا مِنْ بَابِ رَمَى إِذَا عَطَفْتَهُ وَرَدَّدْتَهُ وَثَبَّتَهُ عَنْ مُرَادِهِ إِذَا صَرَفْتَهُ عَنْهُ وَعَلَى هَذَا فَالِاسْتِثْنَاءُ صَرَفُ الْعَامِلِ عَنْ تَنَاوُلِ الْمُسْتَشْنَى...).

قال الطوفي في " شرح مختصر الروضة " (٢ / ٥٨٠) : (اعلم أن الاستثناء من حيث اللفظ: استفعال إما من التثنية؛ لأن المستثنى في كلامه يثني الجملة، أي: يأتي بجملة ثانية في كلامه، نحو: قام القوم إلا زيداً؛ فهم منه قيام القوم، وعدم قيام زيد؛ فهي جملتان، أو من: ثني الفارس عنان فرسه، إذا عطفه؛ لأن المستثنى يعطف على الجملة؛ فيخرج بعضها عن الحكم بالاستثناء).

– الاستثناء اصطلاحاً :

الاستثناء هو : (المنع عن دخول بعض ما تناوله صدر الكلام في حكمه بحرف وضع له).

أدوات الاستثناء المشهورة ثمانية وهي: "إلا"، "حاشا"، "لا يكون"، "ليس"، "خلا"، "عدا"، "غير"، "سوى" ويقال فيه "سواء".

شروط الاستثناء:

الشرط الأول – اتصاله بالمستثنى منه لفظاً أو حكماً .

قال ابن النجار في "شرح الكوكب" (٣/ ٢٩٧): ((وشروطه) أي شروط الاستثناء (اتصال معتاد) ثم إما أن يكون الاتصال المعتاد (لفظاً) كذكر المستثنى عقب المستثنى منه ، (أو) يكون الاتصال المعتاد (حكماً) كأنقطاعه عنه بتنفس أو سعال أو عطاس (...).

الشرط الثاني – ألا يكون المستثنى مستغرقاً للمستثنى منه:

أولاً – بالنسبة للاستثناء من للعدد:

وصورها أن يكون المستثنى أكثر أو أقل أو مساو للنصف أو مستغرقاً للمستثنى منه .

ويصح في المذهب استثناء الأقل ، ولا يصح استثناء الكل ، وأما استثناء النصف ففيه خلاف ، وظاهر المذهب أنه يصح ، وأما استثناء الأكثر فالراجح في المذهب أنه لا يصح ، والأقوى عندي صحة الاستثناء للأكثر ، وهو قول أكثر الفقهاء ، والمتكلمين ، واختاره الغزالي وابن الحاجب ، والبيضاوي ، وغيرهم .

ثانياً – بالنسبة للاستثناء من الصفة :

يصح الاستثناء من الصفة ، وإن خرج الكل ، أو الأكثر نحو قوله سبحانه وتعالى : (إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنْ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ) [الحجر : ٤٢] فقلوله تعالى : (وَمَا أَكْثَرُ النَّاسِ وَلَوْ حَرَصْتَ بِمُؤْمِنِينَ) [يوسف : ١٠٣] يدل على أن الغاوين هو الأكثر فيجوز؛ لأن هذا تخصيص بصفة ... فلو قال : اقتل من في الدار إلا بني تميم ، أو إلا البيض ، فكانوا كلهم بني تميم أو بيضا لم يجز قتلهم ، بخلاف العدد ...

تنبيه :

اعلم أن تحقيق الفرق بين الاستثناء المتصل والمنقطع يحصل بأمرين يتحقق بوجودهما أن الاستثناء متصل . وإن اختلف واحد منهما فهو منقطع : الأول أن يكون المستثنى من جنس المستثنى منه ، نحو : جاء القوم إلا زيداً . فإن كان من غير جنسه فهو منقطع ، نحو : جاء القوم إلا حماراً . والثاني أن يكون الحكم على المستثنى بنقيض الحكم على المستثنى منه . ومعلوم أن نقيض الإثبات النفي

كالعكس . ومن هنا كان الاستثناء من النفي إثباتاً ، ومن الإثبات نفياً . فإن كان الحكم على المستثنى ليس بنقيض الحكم على المستثنى منه فهو منقطع ولو كان المستثنى من جنس المستثنى منه . فقوله تعالى : (لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى) [الدخان : ٥٦] استثناء منقطع على التحقيق ، مع أن المستثنى من جنس المستثنى منه . وكذلك قوله : (لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ) [النساء : ٢٩] وإنما كان منقطعاً في الآيتين لأنه لم يحكم على المستثنى بنقيض الحكم على المستثنى منه . فنقيض : (لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا) : هو يذوقون فيها الموت . وهذا النقيض الذي هو ذوق الموت في الآخرة لم يحكم به على المستثنى بل حكم بالذوق في الدنيا . ونقيض (لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ) كلوها بالباطل ولم يحكم به في المستثنى . فتحصل أن انقطاع الاستثناء قسماً : أحدهما بالحكم على غير جنس المستثنى منه . كقولك : رأيت أخويك إلا ثوباً . الثاني : بالحكم بغير النقيض . نحو : رأيت أخويك إلا زيداً لم يسافر .

((٢ . الشرط ، كحديث : (خيارهم في الإسلام خيارهم في الجاهلية إذا فقهوا))) وكقوله تعالى : (وَإِنْ كُنْ أُولَاتٍ حَمِلٌ فَلْنَقْتُلُوا عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ) [الطلاق : ٦] ، وكقول : إن جاء زيد أكرمه . وكقول : إذا أحرر البسر فأتنا وهكذا ...

تعريف الشرط :

أ- لغة :

الشرط بالسكون : إلزام الشيء والتزامه في البيع ونحوه من العقود ، وجمعه شروط .
والشرط - بفتح الراء - وهو العلامة . وجمعه : أشراط ، ومنه أشراط الساعة أي علاماتها .

ب- اصطلاحاً :

عرفه ابن النجار بقوله : (ما يلزم من عدمه العدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته وكان خارجاً عن حقيقة الشيء) .
فمثلاً الوضوء شرط لصحة الصلاة ، عدم وجوده يلزم منه عدم صحة الصلاة ، ووجوده لا يلزم منه صحة ولا فساد للصلاة
لاحتيال وجود مانع من الصحة غيره .

وأما القيد الأخير فللتفرقة بين الشرط والركن فالركن داخل ماهيته الشيء فقراءة الفاتحة ركن من الصلاة بخلاف الوضوء فهو شرط لصحتها .

أدوات الشرط :

أدوات الشرط كثيرة ومنها : إن المخففة - إذا - إذ ما - لو - لولا - أنى - حيثما - متى - مهما - كيفما - من - ما - أي - أين - أيان ...

أحكام الشرط :

الشرط مخصص سواء تقدم أم تأخر .

قال الشيخ العثيمين - رحمه الله - في "الأصول" (ص / ٤٠) : (مثال المتقدم قوله تعالى في المشركين : (فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ) [التوبة : ٥] . ومثال المتأخر قوله تعالى : (وَالَّذِينَ يَبْتَغُونَ الْكِتَابَ مِمَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ فَكَاتِبُوهُمْ إِنْ عَلِمْتُمْ فِيهِمْ خَيْرًا) [النور : ٣٣]) .

قوله : ((ب . المنفصلة ، ومنها :

١- النص ، كتخصيص آيات الموارث بحديث: (لا يرث المسلم الكافر).

٢- الإجماع، كالإجماع على تخصيص العبد بتنصيب الجلد عليه إذا زنا تخصيصاً من عموم آية جلد الزاني)).

تمهيد - العام الذي أريد به الخصوص :

العام الذي أريد به الخصوص، هو الذي لفظه عام من حيث الوضع ولكن اقترن به دليل يدل على أنه مراد به بعض مدلوله اللغوي مثل قوله تعالى: (الَّذِينَ قَالَ لَهُمُ النَّاسُ إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ) [آل عمران : ١٧٣] ، فلفظ الناس عام ولكنه لم يرد به عموم الناس بدليل قوله : (إِنَّ النَّاسَ قَدْ جَمَعُوا لَكُمْ) فدل على وجود أناس جمعوا، وأناس مجموع لهم، وأناس نقلوا الخبر للمجموع لهم. فلفظ الناس تكرر مرتين والمراد به في الأولى: نعيم بن مسعود، أو ركب عبد القيس، وفي الثانية: أبو سفيان ومن معه من الأحزاب.

التخصيص بالشرع :

يخصص الكتاب بالكتاب ، والكتاب بالسنة ، والسنة بالكتاب، والكتاب بالسنة ، والسنة بالإجماع ، والسنة بالإجماع ، والكتاب بالقياس ، والسنة بالقياس .

قال ابن النجار في "شرح الكوكب المنير" (٣/ ٣٥٩) : ((يخصص الكتاب ببعضه و) يخصص أيضا (بالسنة مطلقا) أي سواء كانت متواترة أو آحادا (و) تخصص (السنة به) أي بالقرآن (وبعضها) أي تخصص السنة ببعضها (مطلقا) أي سواء كانت متواترة أو آحادا .

فمن أمثلة تخصيص الكتاب بالكتاب : قوله تعالى : (وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ) [البقرة : ٢٢٨] فإن عمومه خص بالحوامل في قوله تعالى: (وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ) [الطلاق : ٤] وخص أيضا عمومه الشامل للمدخل بها وغيرها بقوله تعالى في غير المدخول بها (فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا) [الأحزاب : ٤٩] .

ونحو ذلك قوله تعالى: (وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ) [البقرة : ٢٣٤] خص بقوله سبحانه وتعالى: (وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ) ونحو ذلك قوله تعالى: (وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكَةَ حَتَّى يُوْمِنَ) [البقرة : ٢٢١] خص بقوله سبحانه وتعالى: (وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ) [المائدة : ٥] .

ومثال تخصيص الكتاب بالسنة ، حتى مع كونها آحادا عند أحمد ومالك والشافعي رضي الله عنهم : قوله سبحانه وتعالى: (وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ) [النساء : ٢٤] فإنه مخصوص بقوله - صلى الله عليه وسلم - : (لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها) متفق عليه .

ونحوه تخصيص آية السرقة بما دون النصاب ، وقتل المشركين بإخراج المجوس ، وغير ذلك ...

ومثال تخصيص السنة بالكتاب : قوله - صلى الله عليه وسلم - : (ما أبين من حي فهو ميت) رواه ابن ماجه ، خص بقوله سبحانه وتعالى : (وَمِنْ أَصْوَافِهَا وَأَوْبَارِهَا وَأَشْعَارِهَا أَثَاثًا وَمَتَاعًا إِلَى حِينٍ) [النحل : ٨٠] .

ومن أمثلته أيضا : قوله صلى الله عليه وسلم فيما رواه مسلم عن عبادة بن الصامت - رضي الله تعالى عنه - (خذوا عني خذوا عني قد جعل الله لهن سبيلا ، البكر بالبكر جلد مائة ونفي سنة ، والثيب بالثيب : جلد مائة والرجم) يشمل الحرة والأمة ، ولكن

الأمة خصت بقوله سبحانه وتعالى : (فَإِذَا أَحْصِنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ) [النساء : ٢٥]
فدل على أنه ليس عليهن قتل ؛ لأن القتل لا ينصف كما أن عليهن جلد خمسين لا مائة جلدة وهكذا .

ومن ذلك حديث (أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله) خص بقوله سبحانه وتعالى : (حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ) [التوبة : ٢٩] .

ومثال تخصيص السنة بالسنة : قوله صلى الله عليه وسلم : (فيما سقت السماء العشر) فإنه مخصوص بقوله صلى الله عليه وسلم :
(ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة) وهو كثير ...

(وإجماع) يعني أن العام يخص بإجماع (والمراد دليله) أي دليل الإجماع ، لا أن الإجماع نفسه مخصص ؛ لأن الإجماع لا بد له من دليل يستند إليه ، وإن لم نعرفه .

ومن أمثله المسألة : قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ) [الجمعة : ٩]
خص بالإجماع على عدم وجوب الجمعة على المرأة (١) ...

(و) يجوز تخصيص اللفظ العام أيضا (بالقياس) قطعيا كان أو ظنيا ، ثم إن كان قطعيا خص به العام قطعيا ، قاله الإبياري في شرح البرهان وغيره ، وإن كان ظنيا ، فالذي عليه الأئمة الأربعة والأشعري والأكثر : جواز التخصيص به ، وعند ابن سريج والطوفي من أصحابنا : يخص القياس الجلي دون غيره ، وهو قول جماعة من الشافعية ...) .

ومن أمثلة تخصيص عموم القرآن بالقياس تخصيص عموم قوله تعالى : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ) [النور : ٢] .. فان عموم الزانية خصص بالنص وهو قوله في الإماء : (فَإِذَا أَحْصِنَ فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاحِشَةٍ فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ مِنَ الْعَذَابِ) [النساء : ٢٥] . فقيس عليها العبد بجامع الرق فيلزم جلد العبد خمسين لقياسه على الأمة ويخرج بذلك من عموم ((الزاني)) الذي يجلد مائة .

- وهذا القياس للعبد على الأمة بجامع الرق خصص قوله - صلى الله عليه وسلم - : « البكر بالبكر جلد مائة وتغريب عام » في تنصيف الحد والاقتصار على خمسين جلدة على المشهور .

- ومن أمثلة تخصيص القياس لعموم القرآن : تخصيص عموم قوله تعالى : (وَأَحْلَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ) [البقرة : ٢٧٥] بقياس الأرز على البر في تحريم بيعه متفا ضلا أو نسيئة وكذلك كل ما وجدت فيه علة الربا الموجودة في الأجناس الربوية المنصوص عليها في قوله - صلى الله عليه وسلم - (لا تبيعوا الذهب بالذهب ولا الفضة بالفضة ولا البر بالبر ولا الشعير بالشعير ولا التمر بالتمر ولا الملح بالملح إلا مثلا بمثل سواء بسواء) فمقتضى الآية حل جميع أنواع البيع ، وخصها الحديث بتحريم بيع الأجناس الربوية المذكورة بجنسها إلا يدا يدا مثلا بمثل ثم استنبط الفقهاء من حديث النهي علة التحريم - على خلاف بينهم فيها - وألحقوا بتلك الأجناس كل ما وجدت فيه العلة وخصوا الآية بذلك .

بقيت لنا أمثلة على تخصيص السنة بالإجماع .

٣ () قال ابن قدامة في المرجع السابق (٩٤/٢) : (أما المرأة فلا خلاف في أنها لا جمعة عليها . قال ابن المنذر أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم أن لا جمعة على النساء ولأن المرأة ليست من أهل الحضور في مجامع الرجال ولذلك لا تجب عليها جماعة) .

ومن أشهر الأمثلة على ذلك تخصيص عموم قوله - صلى الله عليه وسلم - : (إن الماء طهور لا ينجسه شيء) (إذ أن (شيء) نكرة في سياق النفي فتعم لكن هذا العموم مخصوص بما تغير بالنجاسة بالإجماع.

المنطوق والمفهوم^(٤)

قوله: ((تعريف المنطوق : هو المعنى الذي دل عليه اللفظ بمنطوقه)).

تعريف المنطوق لغة:

المنطوق اسم مفعول من نطق ينطق نطقاً إذا : تكلم، فالمنطوق هو الملفوظ به.

اصطلاحاً:

تعريفه فيه دور وعرفه الشيخ عياض السلمى بأنه: "المعنى المستفاد من صريح اللفظ".

قوله: ((مثاله: قوله تعالى في شأن الوالدين : (فلا تقل لهما أف) فقد دلت الآية بمنطوقها على تحريم التأفف من الوالدين)).

وكقوله تعالى: (وأحل الله البيع وحرم الربا) فقد دلت الآية بمنطوقها على أن حكم البيع الحل وحكم الربا الحرمة. فهي المعنى المتبادر إلى الذهن فور سماع النص.

وكذا المعنى المستفاد من قوله تعالى: {وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ} [البقرة ١١٠]، وهو الأمر بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة. والمعنى المستفاد من قوله تعالى: {وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ} [الأنعام ١٢١] وهو النهي عن الأكل من متروك التسمية.

قوله: ((تعريف المفهوم هو : المعنى الذي دل عليه اللفظ بما وراء منطوقه سواء كان موافقاً للمنطوق أو مخالفاً له)).

المفهوم لغة:

المفهوم اسم مفعول من الفهم وهو اسم لكل ما فهم من نطق وغيره . وفهم الشيء فهماً وفهامة أي علمه وتفهم الكلام فهمه شيئاً بعد شيء . وفهمت الشيء فهماً أي : عرفته وعقلته وفهمت فلاناً أي عرفته ورجل فهم أي : سريع الفهم .

اصطلاحاً:

قال الشيخ عياض: " والمفهوم: هو المعنى اللازم للفظ ولم يصرح به فيه.

وقد يقال: ما دل عليه اللفظ في غير محل النطق. أي في مقدر خارج عن المنطوق به".

فهو معنى مستفاد من اللفظ بطريق اللزوم أو بالتعريض والتلويح يعني أنه معنى غير منطوق به ولكنه لازم عن اللفظ بمقتضى - الشرع أو العقل فهو مستفاد بالتعريض لا التصريح .

ومن أمثله ما يلي:

١- قولك لمن يملك عبداً : اعتق عبدك عني . فإنه يدل على استدعاء تملكك العبد إياه؛ لأن العتق شرعاً لا يكون إلا في المملوك فهو يتضمن حصول الملك للمتلتمس أولاً وإن لم يتلفظ به لكنه ضرورة من ضروراته.

٢- قوله صلى الله عليه وسلم: "لا يقضي القاضي وهو غضبان" فإنه يدل بمعقول اللفظ على أن الجائع والمريض مثل الغضبان بمعقول المعنى ومن هنا يقاس عليها ما يطرد معها في ذلك المعنى.

٤ () استفدت في كتابة هذا البحث من "دلالة المنطوق والمفهوم عند الأصوليين وأثرها في استنباط الأحكام الفقهية" د/حسن السيد حامد خطاب.

أنواعه:

والمفهوم ينقسم إلى قسمين : مفهوم موافقة ومفهوم مخالفة.

قوله: ((مثاله:

- ما كان موافقاً للمنطوق ويسمى (مفهوم الموافقة) ما ورد في قوله تعالى : (فلا تقل لها أف) فقد دلت الآية بمفهوم الموافقة على تحريم ما هو أشد من التأفف كالضرب مثلاً .

- ومثال ما كان مخالفاً للمنطوق ويسمى (مفهوم المخالفة) ما ورد في قوله صلى الله عليه وسلم : (في سائمة الغنم في كل أربعين شاة شاة) رواه البخاري ، فهو يدل بمنطوقه على وجوب الزكاة في الغنم إذا كانت سائمة أي ترعى أكثر السنة وكانت قد بلغت النصاب وهو أربعين ، ودل بمفهوم المخالفة على أنه لا زكاة في الغنم إذا لم تكن سائمة أو كانت أقل من أربعين .

تعريف مفهوم الموافقة:

تعريف العكبري قال: وأما مفهوم الخطاب فهو التنبيه بالمنطوق به على حكم المسكوت عنه ويسمى بدلالة النص عند الحنفية قال النسفي معرفاً إياه عندهم : دلالة النص هي فهم غير المنطوق من المنطوق بسياق الكلام ومقصوده ، وقيل هي الجمع بين المنصوص وغير المنصوص بالمعنى اللغوي ، ويسمى عامة الأصوليين فحوى الخطاب ؛ لأن فحوى الكلام معناه كذا في الصحاح ، وفي الأساس عرفت في فحوى كلامه أي فيما تنسجت من مراده بما تكلم به وتسمي عند الجمهور بمفهوم الموافقة ؛ لأنه يوافق المنطوق في الحكم سواء سواه أو زاد عليه في التأكيد . وذكر الشنقيطي أنه يسمى عند الشافعي القياس في معنى الأصل وهو بعينه مفهوم الموافقة ويسمى أيضاً القياس الجلي .

ومن أمثله ما يلي:

١- قوله تعالى : (فلا تقل لها أف) قد دلت الآية بمنطوقها على تحريم التأفف ودلت بالمفهوم الموافق على تحريم الضرب والإيذاء ونحوهما بطريق الأولى حيث إن الحكم المسكوت عنه أولى من المنطوق .

٢- قوله تعالى: (فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره) دلت الآية على الجزاء واقع على ما زاد على الذرة بطريق الأولى ففهم حكم المسكوت عنه من دلالة المنطوق بطريق الأولى.

أنواع مفهوم الموافقة.

يتنوع مفهوم الموافقة إلى نوعين : مفهوم الموافقة الأولوي، ومفهوم الموافقة المساوي.

مفهوم الموافقة الأولوي:

تعريفه : هو المفهوم من اللفظ من غير تأمل ولا استنباط بل يسبق إلى الفهم حكم المسكوت مع المنطوق من غير تراخ يعني : يكون المسكوت أولى بالحكم من المنطوق . ولهذا يعتبرونه الأصل في القصد والباعث على النطق ولهذا كان أولى بالحكم من المنطوق . ويسمى : فحوى الخطاب وفحوى اللفظ .

ومن أمثله ما يلي:

١- دلالة قوله تعالى : (ومنهم من إن تأمنه بدینار لا يؤده إليك) على عدم تأدية القنطار وما زاد على الدينار فإنه يدل بطريق الأولى فالمسكوت عنه فيهما أولى بالحكم من المنطوق يعني أكثر مناسبة في الحكم .

النوع الثاني : المفهوم المساوي:

تعريفه : المفهوم المساوي هو ما كان المفهوم مساوياً للمنطوق .يعني كون المعنى الأول والمعنى الثاني متساويين في الحكم فيكون المنطوق والمفهوم متساويين معنى وحكماً . ويسمى لحن القول ؛لأن لحن القول ما فهم من القول بضرب من الفطنة . ومن أمثلته : قوله تعالى : (إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً) دلت الآية بالمنطوق على تحريم أكل مال اليتيم وبالمفهوم المساوي على تحريم إحراق مال اليتيم والحكمان متساويان ؛لأن المعنيين متساويان فالكل (الأكل والإحراق) إتلاف للمال فهما متساويان في المعنى والحكم .

تعريف مفهوم المخالفة:

عرفه الآمدي: بأنه ما يكون مدلول اللفظ في محل السكوت مخالفاً لمدلوله في محل النطق . ويسمى تنبيه الخطاب ودليل الخطاب ويسمى عند الحنفية المخصوص بالذكر . ويسمى بالمفهوم المخالفة؛ لأن حكم المسكوت عنه يخالف حكم المنطوق وسمي بدليل الخطاب؛ لأن دليله من جنس الخطاب؛ أو لأن الخطاب دل عليه . ومن أمثلته ما يلي:

١- قوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا) فقد دلت بالمنطوق على وجوب التثبت في خبر الواحد لاسيما إذا كان فاسقا ودلت بالمفهوم المخالف على أنه إذا كان عدلا فإن خبره يقبل .

٢- قوله تعالى في وصف الكفار: (كلا إنهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون) فدللت بالمخالفة على أن المؤمنين يرونه ولا يحجبون من الرؤية .

٣- قوله صلى الله عليه وسلم: "في الغنم السائمة زكاة" ومفهوم مخالفته أن الغنم غير السائمة لا زكاة فيها .

شروط العمل بمفهوم المخالفة :

اشترط القائلون بمفهوم المخالفة للاحتجاج به شروطاً في جملتها لا تخرج في جملتها عن أن تكون قيوداً عن ألا يكون لتخصيص المنطوق بالذكر فائدة غير نفي الحكم عن المسكوت عنه إن كان له فائدة أخرى فلا يعمل بالمفهوم المخالف ومن أهمها ما يلي:

الشرط الأول : ألا يكون تخصيصه بالذكر قد خرج مخرج الغالب وإلا فلا يحتج به كما في قوله تعالى : (وربائبكم اللاتي في حجوركم من نسائكم) فالغالب كون الربيبة في حجر زوج الأم فالتعبير بذلك لا يدل على أنها تكون حلالاً إذا لم تكن في حجر الزوج ؛لأنه خرج مخرج الغالب .

الشرط الثاني : ألا يقع جواباً لسؤال فعن ابن عمر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يسأل عن الماء يكون في الفلاة من الأرض، وما ينوبه من السباع والدواب فقال: "إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث".

فمفهوم المخالفة فيه أن الماء القليل، وهو ما دون القلتين يؤثر فيه النجاسة، ولأنه ولقلته قد تبقى النجاسة فيه فيفضي استعماله إلى استعمالها.

ويجاب عن ذلك بأن هذا الجواب من النبي - صلى الله عليه وسلم - إنما جاء جواباً لسؤال، وهذا مانع من اعتبار مفهوم المخالفة، ويكون معنى الحديث أن هذا الماء الذي تسألون عنه قد وصل من الكثرة لحد لا يحمل الخبث بل يستحيل فيه الخبث لكثرتة.

الشرط الثالث : ألا يكون ذكره وضع على سبيل الامتنان. كما في قوله تعالى : (لتأكلوا منه لحماً طرياً) فلا يدل وصف اللحم بكونه طري على تحریم غير الطري؛ لأنه وصف ذكر على سبيل الامتنان فلا مفهوم مخالف له .

الشرط الرابع : ألا يكون المذكور قصد به التفخيم وتأکید الحال . كقوله صلى الله عليه وسلم : " لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاثة " فإن التعبير بالإيمان لا مفهوم له وإنما ذكر لتفخيم الأمر .

أقسام مفهوم المخالفة:

قال الشنقيطي في "المذكرة" (ص: ٢٨٥): "وهو أقسام:

مفهوم الغاية نحو: (فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره). مفهوم أنها ان تكحت زوجاً غيره حلت له.

ومفهوم الشرط نحو: ((وان كن أولات حمل)) الآية. يفهم منه أن غير الحوامل لا نفقة لهن.

ومفهوم الوصف نحو: في الغنم السائمة زكاة.

ومفهوم العدد نحو: ((فاجلدوهم ثمانين جلدة)). يفهم منه أنه لا يجلد أكثر من ذلك.

ومفهوم الظرف زماناً كان أو مكاناً. مثال الزماني: ((الحج أشهر معلومات)). يفهم منه أنه لا حج في غيره.

ومثال المكاني: ((وأنتم عاكفون في المساجد)) يفهم منه أنه لا اعتكاف في غير المسجد عند من يقول ذلك.

ومفهوم العلة نحو: أعط السائل لحاجته يفهم منه أنه لا يعطي غير المحتاج.

ومفهوم اللقب: وهو أضعفها وضابط اللقب عند الأصوليين هو كل اسم جامد سواء كان اسم جنس أو اسم جمع أو اسم عين لقباً

كان أو كنية أو اسماً فلو قلت: ((جاء زيد)) لم يفهم منه عدم مجئ عمرو بل ربما كان اعتباره كفراً كما لو قيل: ((محمد رسول الله))

يفهم من مفهوم لقبه أن غيره لم يكن رسول الله".

٦- الاجتهاد والتقليد

قوله: ((الاجتهاد:

أ-تعريفه: بذل المجتهد ما في وسعه لتحصيل حكم شرعي فقهى)).

تعريف الاجتهاد لغة :

الاجتهاد لغة : بذل الجهد في فعل شاق .

قال الطوفي في "مختصر الروضة" (ص/ ١٧٣) : (الاجتهاد لغة : بذل الجهد في فعل شاق ، فيقال : اجتهد في حمل الرحى لا في حمل خردلة).

الاجتهاد : افتعال من جهد يجهد : إذا تعب ، والجهد بضم الجيم وفتحها : الطاقة ، وبفتحها فقط : المشقة .

اصطلاحاً:

الاجتهاد هو : (بذل الفقيه وسعه لاكتساب حكم شرعي ظني عملي من أدلته التفصيلية).

فقولنا : (بذل وسعه) إخراج للتقصير في النظر والاكتفاء من ذلك ببعض الوسع الذي يمكنه أن يزيد عليه .

وقولنا : (الفقيه) المراد به هنا المتبهي لمعرفة الأحكام .

وقولنا : (لاكتساب) بمعنى لاستنباط ، وإنما قيدنا التعريف بهذا القيد ؛ ليخرجَ بذلَّ الوُسع لإدراك الحكم الشرعيِّ بحفظ متون الفقه، أو بحفظ النصوص الشرعية الدالة صراحةً على الحكم ، فهذا العملُ - وإن كان اجتهداً في اللُّغة - لكنه ليس اجتهداً في الاصطلاح .

قولنا : (شرعي) أخرج الأحكام العقلية والحسية واللغوية، فإن اجتهد الفقيه في شيء من ذلك لا يسمى اجتهداً شرعياً .
وقولنا : (ظني) أي أن مجال الاجتهاد إنما هو في الأحكام الشرعية العملية ظنية الثبوت أو الدلالة أو كلاهما ، أو النوازل التي لا نص فيها أصلاً دون المسائل قطعية الثبوت والدلالة .
وباقى قيود التعريف سبق شرحها في حد الفقه .

قوله : ((ب- شروطه:

الشروط العامة المتعلقة بالمجتهد)):

المجتهد هو : (الفقيه الذي يبذل وسعه لاكتساب حكم شرعي ظني عملي من أدلته التفصيلية).

١ - أن يكون المجتهد مسلماً عاقلاً بالغاً)).

وهذه شروط عامة فلا يصح أن يكون المجتهد كافراً؛ لأن الاجتهاد عبادة ولا تصح من كافر .
ولا مجنوناً ولا طفلاً وإن كان مميزاً؛ لأنه لم يكتمل عقله . فالبلوغ يصل إلى مجرد العقل، ولا بد وأن يكون عاقلاً أي واصلاً إلى كمال العقل . فلا بد وأن يكون مكلفاً حتى يتمكن من فهم النصوص والاستنباط منها، وإدراك مقاصد التشريع على الوجه الصحيح .
((٢ - أن يحيط بمدارك الأحكام من الآيات والأحاديث الدالة على الأحكام ، ومواطن الإجماع حتى لا يخالفها، وباقي الأدلة

المعتبرة)).

فلا بد وأن يعلم من الأدلة الشرعية ما يحتاج إليه في اجتهاده كآيات الأحكام وأحاديثها .
لم يختلف العلماء في اشتراط معرفة أدلة الأحكام في الجملة، ولكن وقع الخلاف في عدد هذه الأدلة .
وسبب اختلافهم هل يكتفي بمعرفة الآيات والأحاديث الدالة على الأحكام بطريق النص أو الظاهر ، دون ما دل على الأحكام بطريق الإشارة أو مفهوم المخالفة، ونحوهما من طرق الدلالة الخفية . فمن قال بالأول قال بحصر الأدلة ، فقالوا من الآيات يكتفى بخمسائة آية وقيل تسعمائة، وقيل غير ذلك .
ومن قال بالثاني لم يحصر الآيات في آيات الأحكام وحسب بل زاد ما يتعلق بالوعد والإخبار عن أمور الآخرة أو القرون السالفة والأقاصيص والمواعظ ونحوهم ، فقل أن يوجد في القرآن الكريم آية إلا ويستنبط منها شيء .
والأليق بحال المجتهد عدم الاكتفاء بمعرفة الأدلة الدالة على الأحكام بطريق النص أو الظاهر دون ما كانت دلالاته خفية . وحصر الأدلة في عدد معين لا دليل عليه ، وأحكام الشرع كما تستنبط من الأوامر والنواهي ؛ كذلك تستنبط من الأقاصيص والمواعظ ونحوها ، فقل أن يوجد في القرآن آية إلا ويستنبط منها شيء من الأحكام .
وليس معنى ذلك أن المجتهد يستحضر جميع ما ورد في المسألة من أدلة بل يجتهد قدر طاقته وهو دائر بين الأجر والأجرين .

والصحابه هم أعلم الناس بالأدلة ووجوه دلالتها على الأحكام ، إلا أنه قد يخفى على بعضهم بعض الأدلة سواء أكانت دلالتها على الحكم ظاهرة أم خفية ، وليس معنى هذا الاكتفاء ببعض الأدلة دون بعض بل المقصود وجود ملكة الاستنباط وبذل الوسع في معرفة الحكم الشرعي .

وأما القول بأن الإحاطة بكل ما في القرآن من المعاني ليس ممكناً ، فلو اشترطنا ذلك لما تمكن أحد من الاجتهاد ، فليس بصحيح فمن عرف دلالات الألفاظ ، وأصول الفقه سهل عليه استنباط الأحكام من الأدلة بالقوة القريبة ، وإنما يكفيه أن يستقري الأدلة للوصول للحكم الشرعي ، ولا يكلف الله نفساً إلا وسعها ، وقد جمعت السنة في دواوين وسهل الوقوف على الأدلة أكثر من ذي قبل .

ولابد أيضاً أن يعرف ما يتعلق بصحة الحديث وضعفه .

قال الطوفي في "مختصر الروضة" (ص / ١٧٤) وهو يتكلم عن شرط المجتهد : (معرفة صحة الحديث اجتهدا كعلمه بصحة مخرجه وعدالة رواته ، أو تقليدا كنقله من كتاب صحيح ارتضى الأئمة رواته).

قال ابن النجار في "شرح الكوكب" (٤ / ٤٦١) : ("و" يشترط في المجتهد أيضاً: أن يكون عالماً ب "صحة الحديث وضعفه" سنداً ومتناً ، لي طرح الضعيف حيث لا يكون في فضائل الأعمال ، وي طرح الموضوع مطلقاً ، وأن يكون عالماً بحال الرواة في القوة والضعف ، ليعلم ما ينجر من الضعف بطريق آخر "ولو" كان علمه بذلك "تقليدا كنقله" ذلك "من كتاب صحيح" من كتب الحديث المنسوبة لأئمتهم كمالك وأحمد والبخاري ومسلم وأبي داود والدارقطني والترمذي والحاكم وغيرهم ؛ لأنهم أهل المعرفة بذلك ، فجاز الأخذ بقولهم ، كما يؤخذ بقول المقومين في القيم).

ولابد وأن يعرف الناسخ والمنسوخ ومواقع الإجماع .

قال الطوفي في "شرح مختصر الروضة" (٣ / ٥٨٠) : (قوله : «والناسخ والمنسوخ منهما» ، أي : من الكتاب والسنة ، لأن المنسوخ بطل حكمه ، وصار العمل على الناسخ ، فإن لم يعرف الناسخ من المنسوخ ، أفضى إلى إثبات المنفي ، ونفي المثبت ... «ويكفيه» من معرفة الناسخ والمنسوخ أن يعرف «أن دليل هذا الحكم غير منسوخ» ، يعني ولا يشترط أن يعرف جميع الأحاديث المنسوخة من النسخة ، والإحاطة بمعرفة ذلك أيسر من غيره ، لقلة المنسوخ بالنسبة إلى المحكم من الكتاب والسنة ... قوله : «ويكفيه معرفة أن هذه المسألة مجمع عليها أم لا» .

هذا كما سبق في القدر الكافي من الناسخ والمنسوخ ، وهو أن يعلم أن هذه المسألة مما أجمع عليه ، أو مما اختلف فيه ، ولا يشترط أن يعلم الإجماع والخلاف في جميع المسائل ، ولعل هذا ينزع إلى تجزؤ الاجتهاد).

قوله : ((وما يتعلق بذلك من معرفة مراتب الأدلة وطرق دفع التعارض بينها)).

الأدلة الشرعية متفاوتة في مراتب القوة ، فيحتاج المجتهد إلى معرفة ما يقدم منها وما يؤخر ؛ لئلا يأخذ بالأضعف منها مع وجود الأقوى .

قال الشيخ العثيمين في "الأصول من علم الأصول" : (إذا اتفقت الأدلة السابقة (الكتاب والسنة والإجماع والقياس) على حكم أو انفرد أحدها من غير معارض وجب إثباته ، وإن تعارضت وأمكن الجمع وجب الجمع وإن لم يكن الجمع عمل بالنسخ إن تمت شروطه . وإن لم يمكن النسخ وجب الترجيح).

فيرجح من الكتاب والسنة:

١ - النص على الظاهر.

لأن النص أدل، لعدم احتماله غير المراد، والظاهر محتمل غيره وإن كان احتمالاً مرجوحاً، لكنه يصلح أن يكون مراداً بدليل. النص نحو قوله تعالى: (تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ) [البقرة: ١٩٦].

مثال الظاهر باللغة: الأمر يحتمل الإيجاب ويحتمل النذب والاستحباب إلا أنه في الإيجاب أظهر، ومثل النهي يحتمل التحريم ويحتمل الكراهة، إلا أنه في التحريم أظهر.

ومثال الظاهر بالعرف: لفظ الغائط، فإنه إن أطلق يراد به عرفاً الخارج المخصوص من الإنسان لا المطمئن من الأرض.

ومثال الظاهر بالشرع: الصلاة والصيام فإن الصيام إمساك مخصوص في زمن مخصوص.

٢ - الظاهر على المؤول.

المؤول (ما حمل على المعنى المرجوح بدليل يصيره راجحاً).

كتأويل قوله تعالى: (وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ) [يوسف: ٨٢] إلى معنى واسأل أهل القرية لأن القرية نفسها لا يمكن توجيه السؤال إليها. وكما تأولنا قوله - صلى الله عليه وسلم - (الجار أحق بصقبه) والصقب: القرب والمجاورة بالجار المخالط لحديث: (إذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة).

وعليه فيقدم الظاهر على المؤول؛ لأن الظاهر دلالاته على المعنى جلية بخلاف المؤول فدلالته على المعنى خفية.

٣ - المنطوق على مفهوم المخالفة.

وقد مثل له الشيخ العثيمين في "شرح الأصول" (ص/ ٥٩٠) بترجيح منطوق حديث أبي سعيد - رضي الله عنه -: (الماء طهوراً لا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ) على مفهوم حديث القُلَّتَيْنِ ولفظه عن ابن عمر - رضي الله عنهما - قال: (سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الماء وما ينوبه من الدواب والسباع فقال صلى الله عليه وسلم: (إذا كان الماء قلتيْن لم يحمل الخبث) فإنه يؤخذ منه - بطريق مفهوم المخالفة - أن ما نقص عن القُلَّتَيْنِ يتنجَّس بملاقاة النجاسة، وإن لم يتغيَّر، ومنطوق الأول يدلُّ على عدم تنجُّسه إذا لم يتغيَّر لو أنه أو طعمه أو ريحه.

٤ - المثبت على النافي.

يقدم المثبت على النافي؛ لأن مع المثبت زيادة علم مع إفادته للتأسيس، والتأسيس أولى من التأكيد.

قال الطوفي في "شرح مختصر الروضة" (٣/ ٧٠٠): (كإثبات بلال - رضي الله عنه - صلاة النبي - صلى الله عليه وسلم - في الكعبة على رواية ابن عباس في نفيها؛ لأن عند المثبت زيادة علم ممكنة وهو عدل جازم بها...)

٥ - الناقل عن الأصل على المبقّي عليه.

مثل ترجيح أحاديث تحريم الحُمُرِ الأهلية على الأحاديث التي فيها إباحتها؛ لأن التحريم ناقلٌ عن حكم الأصل.

٦ - العام المحفوظ على غير المحفوظ.

قال الطوفي في "شرح مختصر الروضة" (٣ / ٧٠٦): «يرجح المجرى على عمومته على المخصوص». أي: إذا تعارض عامان أحدهما باق على عمومته، والآخر قد خص بصورة فأكثر؛ رجع الباقي على عمومته على المخصوص، لأنه مختلف في بقائه حقيقة أو مجازاً، وحجة، أو غير حجة، والباقي على عمومته لا خلاف في بقائه حقيقة وحجة، فكان راجحاً...
٧ - ما كانت صفات القبول فيه أكثر على ما دونه.

يشير الشيخ العثيمين - رحمه الله - في هذه القاعدة والتالية لها إلى بعض المرجحات من ناحية السند.
قال الشيخ في "شرح الأصول" (ص / ٥٩٦): (هذا في الحديث الشاذ والمحفوظ، ومَرَّ علينا في المصطلح: "الشاذ" ما رواه الثقة مخالفاً لمن هو أرجح منه: عدداً أو حفظاً، فإذا كان عندنا راويان روي أحدهما حديثاً متعارضاً لكن أحدهما أقوى من الآخر حفظاً وأمس بالشيخ الذي روي عنه الحديث - فتقدم الثاني - لدينا رجلان روي عن شيخ حديثاً، كل واحد منهما رواه على وجه يخالف الآخر، وكل منهما ثقة، لكن أحدهما أقوى في الأوثنية وأشد وثوقاً في الشيخ مثل أن يكون صهره أو ابن عمه أو ابن أخيه أو خادمه - مثل نافع عن ابن عمر - فهنا نقدّم الثاني؛ لأن صفات القبول فيه أقوى وأكثر من الآخر).
٨ - يرجح صاحب القصة على غيره.

قال القاضي أبو يعلى في "العدة" (٣ / ١٠١٩) وهو يتكلم عن وجوه الترجيح من ناحية الإسناد: (الثالث: أن يكون أحد الراويين مباشراً لما رواه؛ لأن المباشر أعرف بالحال، ومثاله ما قلناه في رواية أبي رافع أن النبي - صلى الله عليه وسلم - : (نكح ميمونة وهو حلال) أنه أولى من رواية ابن عباس: (أنه نكحها وهو حرام)؛ لأن أبا رافع كان السفير بينهما، والقابل لنكاحها لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - .

الرابع: أن يكون أحد الراويين صاحب القصة، كميمونة، قدمنا قولها: تزوجني رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ونحن حلالان، على قول ابن عباس؛ لأنها المعقود عليها، فهي أعرف بوقت عقدتها من غيرها لاهتمامها به ومراعاتها لوقته).
٩ - يقدم من الإجماع: القطعي على الظني.

سبق بيان أن الإجماع نوعان قطعي وظني، فإن تعارضاً فيقدم الإجماع القطعي.

١٠ - يقدم من القياس: الجلي على الخفي.

القياس له مراتب من حيث القوة والضعف والجلاء والخفاء، فالقياس الذي في معنى الأصل أقوى من القياس الجلي، والجلي أقوى من الخفي وهكذا.

((٣- أن يكون عارفاً بدلالات الألفاظ وما يخدمها من علوم اللغة وأصول الفقه)).

قال الطوفي في "شرح مختصر الروضة" (٣ / ٥٨١): (يشترط للمجتهد أن يعرف «من النحو واللغة ما يكفيه في معرفة ما يتعلق بالكتاب والسنة من نص وظاهر، ومجمل، وحقيقة ومجاز، وعام وخاص، ومطلق ومقيد، ودليل خطاب ونحوه»، كفحوى الخطاب ولحنه ومفهومه، لأن بعض الأحكام يتعلق بذلك ويتوقف عليه توقفاً ضرورياً... كقوله - عليه السلام - : (اقتدوا باللذين من بعدي أبي بكر وعمر) رواه الشيعة بالنصب أبا بكر وعمر على النداء، أي: يا أبا بكر، فعلى رواية الجرهما مقتدى بهما، وعلى رواية النصب هما مقتديان بغيرهما، وكذلك قوله - عليه السلام - في حديث محاجة آدم وموسى: فحج آدم موسى برفع آدم على أنه فاعل وموسى مفعول، وعكس القدرية ذلك، فنصبوا آدم تصحيحاً لمذهب القدر).

وقال أيضا في (٣ / ٥٧٧): " وشرط المجتهد إحاطته بمدارك الأحكام " ، أي : طرقها التي تدرك منها ، ويتوصل بها إليها ، " وهي الأصول " المتقدم ذكرها ، وهي الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والقياس ، والاستدلال ، والأصول المختلف فيها ، " وما يعتبر للحكم في الجملة " من حيث الكمية والمقدار حيث يعتبر ذلك للحكم ، أو من حيث الكيفية كتقديم ما يجب تأخيرها ، وتأخير ما يجب تقديمه ، لأن ذلك كله آلة للمجتهد في استخراج الحكم ، فوجب اشتراطه ، كالقلم للكاتب ، والقدر ونحوه للنجار).

٤- أن يكون عالما بمقاصد الشارع في تشريع الأحكام).

قال نور الدين الخادمي في "علم المقاصد الشرعية" (ص: ١٧): (المقاصد الشرعية هي جملة ما أراده الشارع الحكيم من مصالح تترتب على الأحكام الشرعية، كمصلحة الصوم والتي هي بلوغ التقوى، ومصلحة الجهاد التي هي رد العدوان والذب عن الأمة، ومصلحة الزواج والتي هي غض البصر وتحصين الفرج وإنجاب الذرية وإعمار الكون. وهذه المصالح كثيرة ومتنوعة، وهي تجمع في مصلحة كبرى وغاية كلية: هي تحقيق عبادة الله، وإصلاح المخلوقين وإسعاده في الدنيا والآخرة، قال تعالى: {وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولاَ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ}).

وجاء في بحث " مقاصد الشريعة الإسلامية " وهو منشور على موقع وزارة الأوقاف السعودية بدون بيانات:

(أقسام المقاصد في الشريعة الإسلامية

المقصد العام:

هو تحقيق مصالح الخلق جميعا في الدنيا والآخرة، ويتحقق هذا من خلال جملة أحكام الشريعة الإسلامية.

المقاصد الخاصة:

هي الأهداف التي تسعى الشريعة إلى تحقيقها في مجال خاص من مجالات الحياة كالنظام الاقتصادي أو الأسري أو السياسي . . .

إلخ. وذلك عن طريق الأحكام التفصيلية التي شرعت لكل مجال على حدة.

مراتب المصالح البشرية

ومصالح الناس من حيث الأهمية على ثلاث مراتب:

أ- الضروريات:

وهي ما لا يستغني الناس عن وجودها بأي حال من الأحوال ويأتي على رأسها الكليات الخمس - وهي حفظ الدين، والنفس،

والعقل، والنسل، والمال -.

ب- الحاجيات:

وهي ما يحتاج الناس إليه لتحقيق مصالح هامة في حياتهم، يؤدي غيابها إلى المشقة واختلال النظام العام للحياة، دون زواله من

أصوله، كما يظهر في تفصيلات أحكام البيوع والزواج وسائر المعاملات.

ج- التحسينيات:

وهي ما يتم بها اكتمال وتجميل أحوال الناس وتصرفاتهم، مثل الاعتناء بجمال الملبس وإعداد المأكول وجميع محاسن العادات في سلوك

الناس).

قوله: ((الشروط الخاصة التي تكون عند الاجتهاد في الواقعة:

٥- أن تكون المسألة مما يسوغ فيه الاجتهاد ؛ بأن لا ترد فيها دلالة نصية قطعية أو إجماع قطعي)). فمجال الاجتهاد إنما هو في الأحكام الشرعية العملية ظنية الثبوت أو الدلالة أو كلاهما ، أو النوازل التي لا نص فيها أصلاً دون المسائل القطعية الثبوت والدلالة .

قال الشيخ بكر أبو زيد في " المدخل المفصل " (١ / ٨٢) مبينا مجالات الاجتهاد : (الأحكام تدور في قالبين : الأول: ما كان من كتاب أو سنة أو إجماع قطعي الثبوت والدلالة، أو معلوماً من الدين بالضرورة، كمسائل الاعتقاد وأركان الإسلام، والحدود، والفضائل، والمقدرات كالموارث، والكفارات ... ونحو ذلك. فهذه لا مسرح للاجتهاد فيها بإجماع، وطالما أنها ليست محلاً للاجتهاد فلا يُقال فيها: كل مجتهد مصيب، بل المجتهد فيها مقطوع بخطئه وإثمه، بل وكفره في مواضع. الثاني: ما سوى ذلك؛ وهو ما كان بنص قطعي الثبوت ظني الدلالة، أو عكسه، أو طرفاه ظنيان، أو لا نص فيه مطلقاً من الوقائع والمسائل، والاقضيات المستجدة، فهذه محل الاجتهاد في أطر الشريعة، وعلى هذا معظم أحكام الشريعة؛ فهذا محل الاجتهاد ومجاله (٦- أن يتصور واقع المسألة تصوراً كافياً في الحكم عليها)). فالحكم على شيء فرع عن تصوره.

قال الشيخ العثيمين في "الأصول من علم الأصول" : (ص/ ٨٣) : (إذا أشكل عليه معنى كلام المستفتي سأله عنه، وإن كان يحتاج إلى تفصيل استفسله، أو ذكر التفصيل في الجواب، فإذا سئل عن امرئ هلك عن بنت وأخ وعم شقيق، فليسأل عن الأخ هل هو لأم أو لا؟ أو يُفصّل في الجواب، فإن كان لأم فلا شيء له، والباقي بعد فرض البنت للعم، وإن كان لغير أم فالباقي بعد فرض البنت له، ولا شيء للعم) .

(٧- أن يبذل جهده في استنباط حكمها)) حتى يتبين وجوه الاستدلال من الدلة وهل الدليل منسوخ أم لا وإن كان عاماً حتى له

مخصص وهكذا.

(٨. أن يستند في اجتهاده إلى دليل)) فالنازلة يجتهد المجتهد في بيان حكمها بإلحاقها بدليل متفق عليه أو مختلف فيه وإن كان الاستصحاب، فلا بد وأن يرجع إلى أصل شرعي. ولا بد للمجتهد أن يكون عمله بالأدلة الشرعية يكون مقيداً بعمل السلف الصالح بها.

قوله: ((ج - حكمه:

يكون الاجتهاد فرض عين في حالتين:

١ - اجتهاد المجتهد في حق نفسه. ٢- اجتهاده في حق غيره إذا لم يوجد غيره))؛ لتعينه عليه ((أو ضاق الوقت)) حتى لا يخلو الوقت عن وظيفته، فلا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة.

فالمجتهد المستقل يتعين عليه أن يجتهد في حق نفسه؛ لأنه ليس له تقليد مجتهد آخر مع ضيق الوقت ولا سعته لا فيما يخصه ولا فيما يفتي به لكن يجوز له أن ينقل للمستفتي مذهب الأئمة كأحمد والشافعي ولا يفتي من عند نفسه بتقليد غيره، وأما المجتهد في مسألة أو في باب له أن يقلد في غير ما هو مؤهل للاجتهاد فيه.

قوله: ((ويكون الاجتهاد فرض كفاية إذا وجد أكثر من مجتهد)) على نفس الدرجة من العلم بالنازلة أو السؤال وإلا تعين على

الأعلم ولا يحيل على من يعلم أنه لا علم عنده بالسؤال أو من يترخص.

فإن أجاب أحدهم سقط الإثم عن الباقيين وإلا أثموا جميعاً مع ظهور الصواب لهم؛ لكتمان العلم. وإن أمسكوا مع التباسه عليهم عذروا.

قال النووي في "المجموع" (1/ 45): "الإفتاء فرض كفاية فإذا استفتي وليس في الناحية غيره تعين عليه الجواب فإن كان فيها غيره وحضراً فالجواب في حقهما فرض كفاية وإن لم يحضر غيره فوجهان أصحهما لا يتعين لما نقل عن ابن أبي ليلى والثاني يتعين وهما كالوجهين في مثله في الشهادة".

فقد كان السلف من الصحابة والتابعين يكرهون التسرع في الفتوى، ويود كل واحد منهم أن يكفيه إياها غيره، فإذا رآها قد تعينت عليه بذل اجتهاده في معرفة حكمها من الكتاب والسنة، أو قول الخلفاء الراشدين، ثم أفتى.

قال عبد الرحمن بن أبي ليلى: أدركت عشرين ومائة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ما كان منهم محدث إلا ود أن أخاه كفاه الحديث، ولا مفت إلا ود أن أخاه كفاه الفتيا.

قوله: ((ويكون الاجتهاد مستحباً في حالتين:))

١- أن يجتهد لنفسه قبل وقوع الحادثة. ٢- أن يجتهد لغيره في جواب عن حادثة قبل وقوعها)).

أما الحالة الأولى فإن كانت من باب المذاكرة وطلب العلم فلا بأس بذلك وإما إن كانت على سبيل الإفتاء فالسلف كانوا يكرهون الإفتاء فيما لم يقع.

قال أبو شامة في "مختصر المؤمل" (ص: ٣٧): "وكان جماعة منهم يكرهون الكلام في مسألة لم تقع ويقولون للسائل عنها أكان ذلك فإن قال لا قالوا دعه حتى يقع ثم نجتهد فيه، كل ذلك يفعلونه خوفاً من الهجوم على ما لا علم لهم به واشتغالا بما هو الأهم من العبادة والجهاد فإذا وقعت المسألة لم يكن بد من النظر فيها.

قال الحافظ البيهقي وقد كره بعض السلف للعوام المسألة عما لم يكن ولم يمض كتاب ولا سنة وكرهوا للمسئول الاجتهاد فيه قبل أن يقع لأن الاجتهاد إنما أبيع للضرورة ولا ضرورة قبل الواقعة فلا يغنيهم ما مضى من الاجتهاد واحتج في ذلك بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم: "من حسن المرء تركه ما لا يعنيه".

فالاجتهاد بمنزلة الميتة قال الثعلبي والشافعي ولا يحل تناولها إلا عند المخمصة وعن الصلت بن رشد قال سألت طاوساً عن شيء فانتهرني فقال أكان هذا قلت نعم قال الله الذي لا إله إلا هو قلت الله الذي لا إله إلا هو قال إن أصحابنا حدثونا عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال يا أيها الناس لا تعجلوا بالبلاء قبل نزوله فيذهب بكم ههنا وههنا وإن لم تعجلوا قبل نزوله لم ينفك المسلمون أن يكون فيهم من إذا سئل سدد".

وقال مسروق سألت أبي بن كعب عن شيء قال أكان بعد قلت لا قال فاصبر حتى يكون فإن كان اجتهدنا لك رأينا...". وهذا باب مشهور.

وقال الشيخ عياض السلمي في "الفتوى وأهميتها" (ص/ ٢٢): "اختار ابن حمدان التفصيل؛ فإن كان غرض السائل معرفة الحكم لاحتمال أن تقع، أو كان ممن ينتفع بالجواب فلا بأس بإجابته.

والقول بقصر الفتوى على ما وقع له وجه قوي، وهو: أن السائل قد يسأل عن مسألة لم تقع فيفتي فيها العالم بالتحريم ثم تقع له في وقت مختلف عن الوقت الذي سأل فيه، وتكون العادة قد تغيرت، أو تكون المفسدة اللازمة منها قد تخلفت، أو الحاجة إليها قد عظمت، فيكون حكمها بعد الوقوع مخالفة للحكم الذي أفتى به سابقا.

والأولى أن يقال: إن كانت واقعة أو يتوقع وقوعها قريبا أجابه، وإلا فلا يستحب له أن يجيب".

قوله: ((ويكون الاجتهاد محرما في حالتين:

١. أن يقع في مقابل دليل قاطع من نص أو إجماع)).

وعن زفر بن الهذيل قال: "إنما نأخذ بالرأي ما لم يجرى الأثر فإذا جاء الأثر تركنا الرأي وأخذنا بالأثر".

هذا لا يقع أصلا ممن توفرت فيه شروط الاجتهاد وإن وقع على سبيل الخطأ والسهو فهو مردود عليه فالحق واحد لا يتعدد.

((٢. أن يقع الاجتهاد ممن لم تتوفر فيه الشروط)).

قال النووي في "شرح مسلم": (١٢ / ١٣): "قوله صلى الله عليه وسلم (إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر) قال العلماء أجمع المسلمون على أن هذا الحديث في حاكم عالم أهل للحكم فإن أصاب فله أجران أجر باجتهاده وأجر بإصابته وإن أخطأ فله أجر باجتهاده وفي الحديث محذوف تقديره إذا أراد الحاكم فاجتهد قالوا فأما من ليس بأهل للحكم فلا يحل له الحكم فإن حكم فلا أجر له بل هو آثم ولا ينفذ حكمه سواء وافق الحق أم لا لأن إصابته اتفاقه ليست صادرة عن أصل شرعي فهو عاص في جميع أحكامه سواء وافق الصواب أم لا وهي مردودة كلها ولا يعذر في شيء من ذلك وقد جاء في الحديث في السنن القضاة ثلاثة قاض في الجنة واثنتان في النار قاض عرف الحق ف قضى به فهو في الجنة وقاض عرف الحق فقضى بخلافه فهو في النار وقاض قضى على جهل فهو في النار...".

٢- التقليد

قوله: ((أ- تعريفه: هو الأخذ بقول العالم المجتهد من غير معرفة دليله)).

تعريف التقليد لغة:

قال المرداوي في "التحجير" (٨ / ٤٠١١): (التقليد في اللغة: جعل الشيء في العنق من دابة وغيرها محيطا به، وهذا احتراز مما لم يكن محيطا بالعنق، فلا يسمى قلادة في عرف اللغة ولا غيرها، والشيء المحيط بشيء يسمى قلادة وجمعها قلائد، ومنه قوله تعالى: (وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ) [المائدة: ٢]، يعني: ما يقلده الهدي في عنقه من النعال وآذان القرب).

اصطلاحا:

التقليد هو: (التزام المكلف في حكم شرعي مذهب من ليس قوله حجة في ذاته من غير معرفة رجحان دليله).

قولنا: (التزام): جنس في التعريف. والالتزام فيه معنى الثبوت والدوام والوجوب، قال الفيومي في "المصباح" مادة (ل ز م): (لَزِمَ الشَّيْءُ يَلْزَمُ لُزُومًا ثَبَتَ وَدَامَ، وَلَزِمَهُ الْمَالُ وَجَبَ عَلَيْهِ وَلَزِمَهُ الطَّلَاقُ وَجَبَ حُكْمُهُ...).

قولنا: (المكلف) ليشمل الرجال والنساء، وغير المكلف لا عبرة به في الأحكام التكليفية.

قولنا: (مذهب) ليشمل القول والعمل والاعتقاد، ويخرج عمل القاضي بقول الشهود.

قولنا : (في ذاته) لإدخال إتباع قول المجتهد في حق العامي ؛ لأنه حجة لا في ذاته ، ولكن بالنصوص من الكتاب والسنة الآمرة بإتباعه ، وإخراج إتباع الإجماع ؛ لأنه حجة بذاته .

قولنا : (من غير معرفة رجحان دليله) أضفت هذا القيد ليدخل في التعريف مع العامي : المتبع^(٥) الذي قد يفهم الحجة ويعرف^١ الدليل ولكنه في نفس الوقت ليس عنده القدرة على الاستقلال بفهم الأدلة واستنباط الأحكام منها وقد لا يكون قادراً على دفع الشبهة عن الدليل والجواب عن أدلة القول الآخر . فلا بد من تخصيص المكلف بما يفيد ذلك .

قوله: ((ب - حكم التقليد في الأصول:

لا يجوز التقليد في الأصول عند الجمهور، وإنما يجب على المسلم أن ينظر في أدلتها؛ حتى يرسخ إيمانه فلا يتزعزع بأدنى شبهة. ومن أدلة ذلك: الآيات التي فيها ذم التقليد مثل قوله تعالى: {إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ} [الزخرف: ٢٢].

والمراد بالأصول هنا: مسائل الاعتقاد الظاهرة مما يدخل به الإنسان في الإسلام؛ فينظر في أدلة وجود الله ووحدانيته واستحقاقه للعبادة، وصدق الرسول صلى الله عليه وسلم (الشهادتان)، أما بقية مسائل الاعتقاد فيكفي فيها التقليد)).

المشهور من المذهب أنه لا يجوز التقليد في أصول الدين ، وذهب بعض الحنابلة والشافعية وهو اختيار تقي الدين ابن تيمية إلى أنه يجوز التقليد في مسائل أصول الدين .

والقول بالجواز هو الراجح ، وقد استدلل له الشيخ العثيمين - رحمه الله - في "شرح السفارينية" (ص/ ٣١١) بما يلي :

١ - أن الله أحال على سؤال أهل العلم في مسألة من مسائل الدين التي يجب فيها الجزم ، فقال : (وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) [النحل : ٤٣] ونسألم لنأخذ بقولهم ، ومعلوم أن الإيذان بأن الرسل رجال من العقيدة ومع ذلك أحالنا الله فيه إلى أهل العلم .

٢ - وقال تعالى : (فَإِنْ كُنْتُمْ فِي شَكٍّ مِّمَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقْرَأُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ) [يونس : ٩٤] ، ويسألم ليرجع إليهم ، وإذا كان الخطاب هذا للرسول ولم يشك فنحن إذا شككنا في شيء من أمور الدين نرجع إلى الذين يقرؤون الكتاب إلى أهل العلم لنأخذ بما يقولون ، إذن هذا عام يشمل مسائل العقيدة .

٣ - أننا لو ألزمتنا العامي بمنع التقليد والتزام الأخذ بالاجتهاد لألزمناه بما لا يطيق ، وقد قال تعالى : (لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا) [البقرة : ٢٨٦] .

فالصواب المجزوم به القول الثاني : أن ما يطلب فيه الجزم يكفي فيه بالجزم سواء عن طريق الدليل ، أو عن طريق التقليد .

قوله: ((ج - حكم التقليد في الفروع:

يجوز التقليد في الفروع (للعامي) عند الجمهور. ومن أدلة ذلك: قوله تعالى: (فاستألو أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون).

والمراد بالفروع : ما ليس من مسائل الاعتقاد الظاهرة التي يدخل بها الإنسان في الإسلام ولا تعلم من الدين بالضرورة ، فيدخل في الفروع بعض مسائل الاعتقاد، وجملة مسائل الفقه)).

تنبيهان:

٥ () وهذا بناء على أن القسمة ثنائية وأنه ليس ثم واسطة بين العامي والمجتهد ، وأما من يرى أن القسمة ثلاثية ، وأنه بينهما منزلة الإتباع فلا يدخل عنده المتبع في حد التقليد ، فيخصه بالعامي فقط فلا حاجة لهذا القيد الأخير .

الأول: مسألة تقسيم الدين لأصول وفروع مما تنازع فيه العلماء والذي يترجح في ضابط التمييز بين الأصول والفروع، هو أن كل ما كان جليلاً من المسائل، فهو من الأصول. وما كان دقيقاً منها فهو من الفروع علمياً كان أو عملياً، كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - في "مجموع الفتاوى" (٦ / ٥٦): (بل الحق أن الجليل من كل واحد من الصنفين - أي العلمي والعملي - مسائل أصول والدقيق مسائل فروع. فالعلم بوجوب الواجبات كمباني الإسلام الخمس، وتحريم المحرمات الظاهرة المتواترة، كالعلم بأن الله على كل شيء قدير وبكل شيء عليم، وأنه سميع بصير، وأن القرآن كلام الله، ونحو ذلك من القضايا الظاهرة المتواترة، ولهذا من جحد تلك الأحكام العملية المجمع عليها كفر، كما أن من جحد هذه كفر).

الثاني: طالب العلم القاصر يلحق بالعامي.

قال الشيخ العثيمين - رحمه الله - في رسالة "الخلاف بين العلماء": (الناس ينقسمون إلى ثلاثة أقسام:

١ - عالم رزقه الله علماً وفهماً.

٢ - طالب علم عنده من العلم، لكن لم يبلغ درجة ذلك المتبحر.

٣ - عامي لا يدري شيئاً.

أما الأول: فإن له الحق أن يجتهد وأن يقول، بل يجب عليه أن يقول ما كان مقتضى الدليل عنده مهما خالفه من خالفه من الناس، لأنه مأثور بذلك. قال تعالى: (لَعَلِمَةُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ) [النساء: ٨٣] وهذا من أهل الاستنباط الذين يعرفون ما يدل عليه كلام الله وكلام رسوله.

أما الثاني: الذي رزقه الله علماً ولكنه لم يبلغ درجة الأول، فلا حرج عليه إذا أخذ بالعموميات والإطلاقات وبما بلغه، ولكن يجب عليه أن يكون محتزراً في ذلك، وألا يقصّر عن سؤال من هو أعلى منه من أهل العلم؛ لأنه قد يخطأ، وقد لا يصل علمه إلى شيء خصص ما كان عامماً، أو قيّد ما كان مطلقاً، أو نسخ ما يراه محكماً. وهو لا يدري بذلك.

أما الثالث: وهو من ليس عنده علم، فهذا يجب عليه أن يسأل أهل العلم لقوله تعالى: (فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) [النحل: ٤٣]، وفي آية أخرى: (فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) (٤٣) بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ) [النحل: ٤٣، ٤٤]. فوظيفة هذا أن يسأل ...).

مرتبة الإتياع هي لمن هو قاصر عن مرتبة الاجتهاد، فهو يفهم الحجة ويعرف الدليل ولكنه في نفس الوقت ليس عنده القدرة على الاستقلال بفهم الأدلة واستنباط الأحكام منها، وقد لا يكون قادراً على دفع الشبهة عن الدليل والجواب عن أدلة القول الآخر. فهذا فيه شبه بكلا الطرفين - أي المجتهد والمقلد -، والأقوى عندي حفاظاً على جانب الفتوى، وللأدلة التي ساقها الأمدي أنه يلحق بجانب المقلد، قال الأمدي في "الإحكام" (٤ / ٢٣٤): (العامي ومن ليس له أهلية الاجتهاد وإن كان محصلاً لبعض العلوم المعتمدة في الاجتهاد يلزمه إتياع قول المجتهدين والأخذ بفتواه عند المحققين من الأصوليين ... ويدل عليه النص والإجماع والمعقول: أما النص فقوله تعالى: (فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ) [النحل: ٤٣] وهو عام لكل المخاطبين ويجب أن يكون عاماً في السؤال عن كل ما لا يعلم بحيث يدخل فيه محل النزاع ...

وأما الإجماع فهو أنه لم تزل العامة في زمن الصحابة والتابعين قبل حدوث المخالفين يستفتون المجتهدين ويتبعونهم في الأحكام الشرعية والعلماء منهم يبادرون إلى إجابة سؤالهم من غير إشارة إلى ذكر الدليل ولا ينهونهم عن ذلك من غير نكير فكان إجماعاً على جواز إتباع العامي للمجتهد مطلقاً .

وأما المعقول فهو أن من ليس له أهلية الاجتهاد إذا حدثت به حادثة فرعية إما أن لا يكون متعبداً بشيء وهو خلاف الإجماع من الفريقين وإن كان متعبداً بشيء فإما بالنظر في الدليل المثبت للحكم أو بالتقليد الأول ممتنع لأن ذلك مما يفضي في حقه وفي حق الخلق أجمع إلى النظر في أدلة الحوادث والاشتغال عن المعاش وتعطيل الصنائع والحرف وخراب الدنيا وتعطيل الحرث والنسل ورفع الاجتهاد والتقليد رأساً وهو من الحرج والإضرار المنفي بقوله تعالى : (وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ) [الحج : ٧٨] وبقوله عليه السلام : (لا ضرر ولا ضرار في الإسلام) وهو عام في كل حرج وضرار ضرورة كونه نكرة في سياق النفي ...) .

قوله : ((جـ - بعض أحكامه))

* يجوز للعامي ابتداء سؤال من شاء من العلماء الذين يثق في علمهم وعدالتهم ، للإجماع العملي على ذلك في عصر الصحابة والتابعين .

* إذا تعددت فتاوى العلماء لدى العامي فعليه بالترجيح بينهم ؛ بأن يتبع الأعلّم ثم الأوثق ؛ لأن فتوى العالم عند المقلد كالدليل عند المجتهد والمجتهد يرجح بين الأدلة عند التعارض ، فكذلك المقلد إذا تعارضت عنده الفتاوى .

قال الشيخ عياض السلمي في "أصوله" (ص/ ٤٨٦) : (يجوز للعامي أن يسأل من شاء من المفتين ، وله أن يسأل المفضول مع وجود الفاضل ، عند أكثر العلماء .

واستدلوا على ذلك : بالإجماع ؛ أخذاً مما عليه الحال وقت الصحابة والتابعين ، فإن العوام كانوا يسألون المفضول فيفتيهم ، ولا يأمرهم بسؤال الفاضل .

ولم يُعهّد عن أحدٍ من الصحابة أنه كان لا يُفتي مع وجود الأفضل منه في البلدة ، وقد أفتى ابنُ عباسٍ وابنُ عمر في حياة الخلفاء الأربعة ، رضي الله عنهم أجمعين .

الواجب على المستفتي إذا تعارضت الفتاوى : أن يأخذ بفتوى الأعلّم من المفتين ، فإن تساوا أخذَ بقول الأتقى والأورع ، فإن جهل الأعلّم أو الأورع سأل العارفين بهم عن ذلك ، ثم أخذ بمن يغلب على ظنه أنه الأعلّم أو الأتقى .

والدليل على صحته : أن فتوى العالم عند العامي كالدليل عند المجتهد ، وإذا تعارضت الأدلة عند المجتهد وجب عليه طلبُ الترجيح ، فكذلك العامي إذا تعارضت عنده الفتاوى .

قوله : ((لا يجوز للعامي تتبع الرخص ، وهو الأخذ بأخف الأقوال في المسألة الخلافية ؛ لأن هذا عمل بالهوى ، والقصد من التشريع إخراج المكلف من داعية الهوى ، والواجب عليه أن يتبع ما يحقق الاطمئنان لديه براءة ذمته من التكليف ؛ لحديث : (استفت قلبك ،

البر ما اطمأنت إليه النفس واطمأن إلى القلب ، والاثم ما حاك في النفس وتردد في الصدر وإن أفتاك الناس وأفتوك)) .

قال الشيخ العثيمين في "الأصول" : (ألا يعلم من حال السائل أن قصده التعنت أو تتبع الرخص أو ضرب آراء العلماء بعضها ببعض أو غير ذلك من المقاصد السيئة) .

قال في "الشرح" (ص/ ٦١٣) : (فإن علم أن قصده التعنت - يعني: الإشفاق على المسئول وإظهار عجزه - فإنه لا يجب عليه أن يجيب، فلو علمت أن هذا السائل لم يأت ليسأل إرادة للعلم، إنما أراد أن يسأل لإظهار عجزك أمام الناس، فلك أن تقول: "لا أدري" أو: "لا أجيبك".

وكذلك إذا علمت أنه لما أخبرته بالحكم قال: "أين الدليل؟" فأثيت بالدليل، فجعل يجادل: هذا الدليل يحتل كذا وكذا، ويأتي له بألف احتمال، فهذا يُعرف منه أنه أراد التعنت، فلك أن تقول: "لا، ما عندي غير هذا"، ولا حرج عليك في هذا .
ولهذا خير الله النبي - صلى الله عليه وسلم - بين الحكم وعدمه إذا سأل أهل الكتاب قال: (فَإِنْ جَاءُوكَ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ أَوْ أَعْرِضْ عَنْهُمْ) [المائدة : ٤٢] ، لأنهم لن يأتوا لرسول الله - صلى الله عليه وسلم - لمعرفة الحق، بل يريدون إعناته، وأحياناً يريدون مصلحة لهم كما تحاكموا إليه في الزنى^(٦) .

ثم قال : (وهل الأولى أن نجيبه أو ندعه ؟

الجواب أن يقال: في ذلك تفصيل: إذا كان متعنتاً فالمطلوب إهانته . وإهانته تكون على وجهين: فتارة تكون إهانته بإجابته وبيان بطلان حججه، فإذا كان في إجابته على حججه وإبطال حججه إهانة له ؛ فالأولى أن يجاب، بل يجب، وإذا كان في هجره وعدم إجابته إهانة له ؛ فإنه لا يجاب، فالإنسان يعرف حاله: إذا كان هذا المتعنت قوياً عنيفاً بليغاً مُبيناً فالأولى ألا يجاب لاسيما إذا كان المسئول ليس بذاك القوي في الإقناع، فإن بعض الناس يكون عنده علم ولكن ليس عنده قوة للمرافعة والمهاجمة فانسحابه من الأصل خير من كونه يتورط، وأما إذا كان عنده من القوة والمرافعة والمناظرة والعلم ما يستطيع أن يبدد به ظلام هذا الرجل فالأولى أن يجيبه حتى يكسر شوكرته).

ثم قال : (وقوله: (أو ضرب آراء العلماء بعضها ببعض) : وهذا كثير الآن، يجيء المستفتي يسأل العالم ليرى ماذا عنده وليس قصده الحق، وإذا علم ما عنده ذهب إلى العالم الثاني وسأل وقال: ماذا تقول في كذا وكذا ؟ قال : أقول كذا وكذا. قال: لكن فلان يقول: كذا وكذا، فما قصده؟! أي أنه يضرب رأي العالم الثاني برأي العالم الأول. وقد يريد أن يتبجح في المجالس يقول: أنا سألت فلاناً وقال: هذا حرام، وسألت فلاناً وقال: هذا حلال. ثم يضرب آراء العلماء بعضها ببعض) .

والحديث الذي ذكره قال عنه الشنقيطي في "أضواء البيان" (٣ / ٣٢٥): "حديث «استفت قلبك وإن أفتاك الناس وأفتوك» لا دليل فيه البتة على اعتبار الإلهام؛ لأنه لم يقل أحد ممن يعتد به أن المفتي الذي تتلقى الأحكام الشرعية من قبله القلب، بل من الحديث: التحذير من الشبه ؛ لأن الحرام بين والحلال بين، وبينهما أمور مشبهة لا يعلمها كل الناس .

فقد يفتيك المفتي بحلية شيء وأنت تعلم من طريق أخرى أنه يحتل أن يكون حراما، وذلك باستناد إلى الشرع، فإن قلب المؤمن لا يطمئن لما فيه الشبهة، والحديث، كقوله «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك» وقوله صلى الله عليه وسلم: «البر حسن الخلق، والإثم ما حاك في نفسك وكرهت أن يطلع عليه الناس» رواه مسلم من حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه، وحديث وابصة بن معبد رضي الله عنه المشار إليه قال: أتيت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: «جئت تسأل عن البر؟ قلت نعم: قال: «استفت قلبك، البر ما اطمأنت إليه النفس واطمأن إليه القلب، والإثم ما حاك في النفس وتردد في الصدر وإن أفتاك الناس وأفتوك» قال النووي (في رياض الصالحين): حديث حسن، رواه أحمد والدارمي في مسنديهما، ولا شك أن المراد بهذا الحديث ونحوه الحث على الورع

٦ () فقد أرادوا أن يبدلوا حكم الله بالألا يرحموا الشريف منهم .

وترك الشبهات، فلو التبست مثلاً ميتة بمذكاة، أو امرأة محرم بأجنبية، وأفتاك بعض المفتين بحلية إحداهما لاحتمال أن تكون هي المذكاة في الأول، والأجنبية في الثاني، فإنك إذا استفتيت قلبك علمت أنه يحتمل أن تكون هي الميتة أو الأخت، وأن ترك الحرام والاستبراء للدين والعرض لا يتحقق إلا بتجنب الجميع؛ لأن ما لا يتم ترك الحرام إلا بتركه فتركه واجب، فهذا يحيك في النفس ولا تنشرح له، لاحتمال الوقوع في الحرام فيه كما ترى، وكل ذلك مستند لنصوص الشرع لا للإلهام..."

وكتبه حامدا ومصليا ...

أبو المنذر محمود بن محمد بن مصطفى المنيأوي

وكان الفراغ من تبليغه يوم الثلاثاء ٢٥ من شهر ذي القعدة لعام ١٤٣٩ هـ الموافق ٧ من شهر أغسطس لعام ٢٠١٨ م
أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يتقبل مني هذا العمل وأن يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وألا يجعل لأحد فيه شيئاً، وأن
يدخلني أجره يوم ألقاه .

وأرجو من الله أن يكتب له القبول وأن ينفع به المسلمين، أنه ولي ذلك وهو القادر عليه.

سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك .

وصلى الله وسلم على نبيينا محمد وآله وصحبه أجمعين .